عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
Strategic Studies

"تنظيم الدولة" في سورية
ما بعد "التمكين"

مُقاربَة: حوامل النشاط وملامح البُنية ومستويات التوظيف

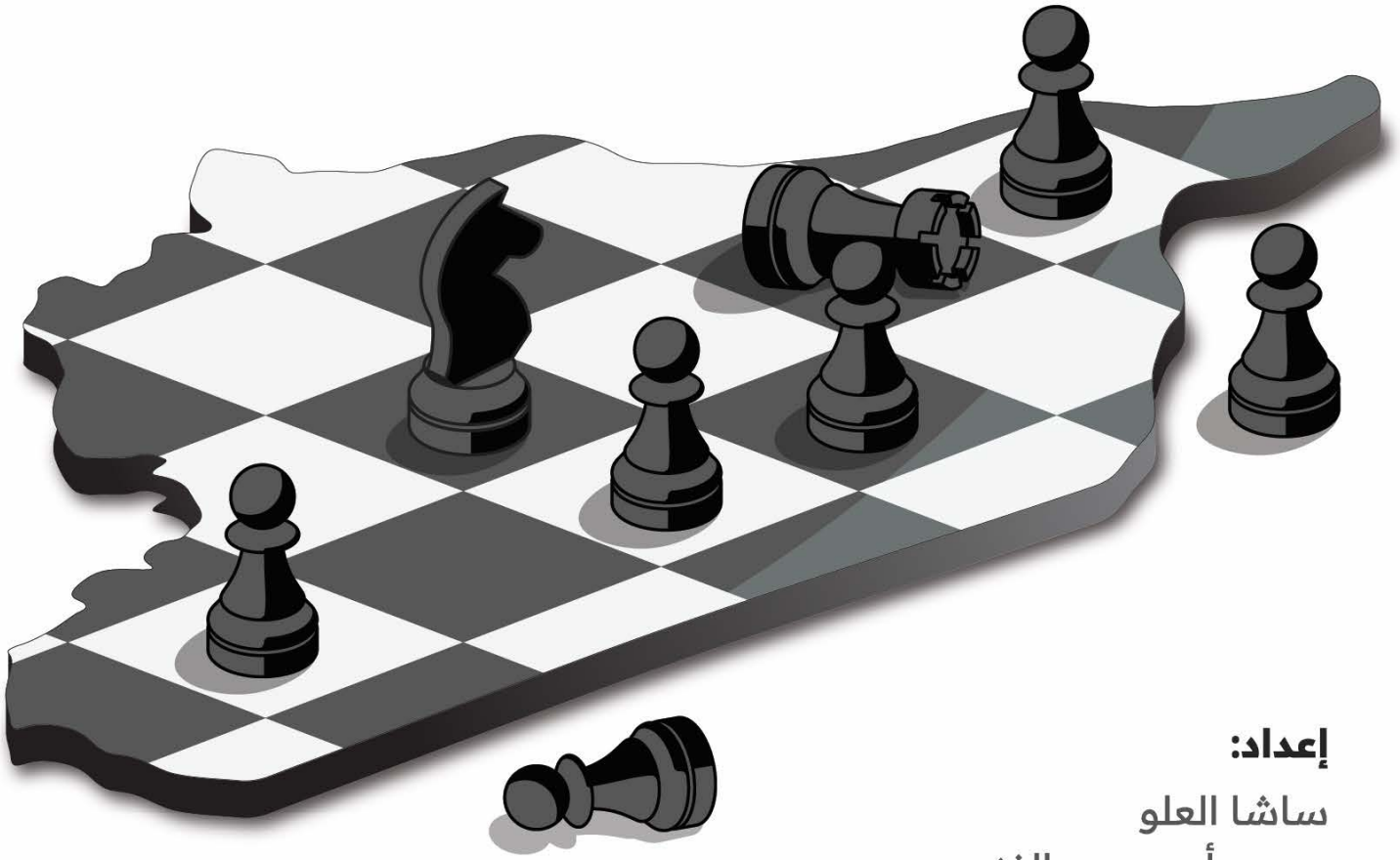

إعداد:
ساشا العلو
محمد أديب عبد الغني

www.omrandirasat.org

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مؤسسة بحثية مستقلة، تهدف لدور رائد في البناء العلمي والمعرفي لسورية والمنطقة دولةً ومجتمعاً، وترقى لتكون مرجعاً لترشيد السياسات ورسم الاستراتيجيات.

تأسس المركز في تشرين الثاني/نوفمبر 2013، كمؤسسة أبحاث تسعى لأن تكون مرجعاً أساساً ورافداً في القضية السورية، ضمن مجالات السياسة والتنمية والاقتصاد والحوكمة المحليّة. يُصدر المركز دراسات وأوراقاً منهجية تساند المسيرة العمليّة للمؤسسات المهتمة بالمستقبل السوري، وتدعم آليات اتخاذ القرار، وتتفاعل عبر منصات متخصصة لتحقيق التكامل المعلوماتي والتحليلي ورسم خارطة المشهد.

تعتمد مُخرجات المركز على تحليل الواقع بأبعاده المركّبة، بشكل يَنتُج عنه تفكيك الإشكاليات وتحديد الاحتياجات والتطلعات، ممّا يمكّن من المساهمة في وضع الخطط وترشيد السياسات لدى الفاعلين وصُنَاع القرار.

الموقع الإلكتروني www.OmranDirasat.org
البريد الإلكتروني info@OmranDirasat.org

تاريخ الإصدار: 18 أذار/ مارس 2024

جميع الحقوق محفوظة © مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

أحد برامج المنتدى السوري

المنتدى السوري
SYRIAN FORUM

جدول المحتويات

مُلخّص تنفيذيّ 3

مقدمة 4

أولاً: عمليات التنظيم في سورية (توزُّع وشكل الحركة) 9

نطاق التوزُّع ووتيرة العمليات 9

توزُّع العمليات بحسب الأشهر 9

توزُّع العمليات بحسب المحافظات 10

توزُّع العمليات بحسب الجهات المُستَهدَفَة 12

توزُّع العمليات بحسب أنماط وأدوات تنفيذها 14

شكل عمليات التنظيم (محددات ودو افع الحركة) 17

محافظة دير الزور 17

محافظة الحسكة 19

محافظة الرقة 20

محافظة حلب 21

محافظتا حماة وحمص 22

محافظات الجنوب 23

ثانياً: حوامل نشاط التنظيم (النماذج الأمنية والحوكمية) 26

الضبط الأمني والحملات المضادة 26

قوات "سوريا الديمقراطية" وشركاؤها 27

قوات النظام وحلفاؤها 36

"الجيش الوطني" و"هيئة تحرير الشام" 47

نماذج الإدارة والحوكمة (جو انب القصور) 51

نموذج "الإدارة الذاتية"/"قسد" 51

نموذج "الحكومة المؤقتة"/"الجيش الوطني" 54

نموذج "تحرير الشام"/حكومة "الإنقاذ" 57

نماذج الحكم في مناطق سيطرة النظام 60

ثالثاً: نتائج وخلاصات الدراسة (إعادة تأطير) 63

مستوى حركيّة ونشاط التنظيم (عوامل مؤثّرة) 64

العامل الجغرافي 64

مستوى الحملات المضادة 65

تداخل النفوذ ومستوى التوظيف 66

مستوى الضبط الأمني 67

الفشل الحوكمي 67

نماذج الضبط الأمني (مستويات و آثار) 68

أدوار القوى الدولية والإقليمية في معادلة الضبط الأمني 68

خلل بُنيوي في المؤسسات الأمنية والعسكرية 70

إدارة السجون وإعادة الدمج 72

الحملات المضادة (تفاوت وتوظيف) 74

مستوى الجهة المُنفِّذة 75

مستوى الجهة المُستَهدَفة والنتائج 75

النماذج الحوكمية (مُحفِّز إضافي) 78

"الإدارة الذاتية"/"قسد" 78

"الحكومة المؤقتة"/"الجيش الوطني" 78

مناطق سيطرة النظام 79

حكومة "الإنقاذ"/"تحرير الشام" 80

بُنية التنظيم (ملامح وتحوّلات) 81

نشاط لامركزي 81

الحامل المحلي 82

خلل واختراق أمني 83

المصادر المالية 83

الخطاب والخطاب المضاد 84

ملاحق الدراسة (حملات مضادة) 85

ملحق رقم 1: تفاصيل حملات الولايات المتحدة و"قسد" خلال فترة الرصد 86

ملحق رقم 2: تفاصيل "حملات النظام" ضد "داعش" في درعا خلال 2022-2023 88

مُلخّص تنفيذيّ

- يطرَح نشاط خلايا تنظيم الدولة في سورية بعد عام 2019 تساؤلات عدة، خاصة مع استمرار قدرتها على شنّ الهجمات رغم حملات المكافحة المستمرة واستهداف القيادات، مقابل تفاوت طبيعة ومُعدَّل تلك الهجمات بحسب المناطق وقوى السيطرة، واتخاذ بعضها طابعاً مُلتبساً وسط نَسبِها للتنظيم دون تبنٍ منه، ناهيك عن تحوّل اسم "داعش" إلى ورقة ضغط واستثمار سياسي -أمني في معادلة الصراع السوري.
- تمثّلت المرحلة الأولى من الدراسة بسحب عينة شملت 179 عملية تبنّاها التنظيم رسميّاً خلال 15 شهراً، وتحليل بيانات تلك العمليات وسياقاتها المحلية وفقاً لـ: الفترة الزمنية، المنطقة الجغرافية، الجهة المُستهدَفة، وأنماط التنفيذ، مقابل تتبع وتحليل عينة من العمليات المُلتبِسة والمنسوبة للتنظيم دون تبنٍ رسميّ منه.
- انطلقت المرحلة الثانية من فرضية: أن محدودية القدرات الذاتية للتنظيم خلال المرحلة الحالية لا تتناسب مع استمرارية نشاطه وارتفاع مُعدَّل عملياته في بعض المناطق، وبالتالي لا بد من وجود عوامل إضافية مساعدة لهذا النشاط، تتجاوز معطيات القدرة الذاتية. وفي هذا الإطار، تختبر الدراسة مجموعة مُتغيرات، على رأسها طبيعة ومستويات الضبط الأمني ونماذج الإدارة/الحوكمة المختلفة باختلاف قوى السيطرة.
- يؤثّر شكل النماذج الأمنية ومستوى مركزيتها وطبيعة مصالحها، في قدرة التنظيم على الحركة ضمن مختلف مناطق السيطرة، إذ غالباً ما تخلق الثغرات الأمنية فرصة لنشاط خلاياه، ناهيك عن لجوء أطراف عدة إلى توظيف بعض خلايا وعناصر التنظيم أمنياً، بشكل مباشرة أو غير مباشرة، لأهداف ومصالح متنوعة.
- يُسهم قصور وفشل النموذج الحوكمي وما يُولّده من آثار مُركَّبة، في الدفع بالكثير من السكان المحليين إلى الدوائر الأكثر ضعفاً وهشاشة، ناهيك عن رفع مستوى السخط الشعبي، الأمر الذي منح وسيمنح التنظيم وغيره من الجماعات الأيديولوجية فرصة إضافية لزيادة النشاط، والقدرة على التعبئة والاستقطاب وضمان استمرار الموارد.
- نفَّذَت جميع أطراف السيطرة حملات أمنية ضد خلايا ومواقع التنظيم، اختلفت مستوياتها بحسب القدرات الذاتية والمصالح الأمنية لتلك الأطراف، وتنوّعت لناحية التنفيذ بين مشتركة ومنفردة، وبين متقطعة ومكثّفة. ورغم اشتراك مختلف الحملات في رفع شعار محاربة "داعش"؛ إلا أن أهدافها تنوّعت تحت هذا العنوان، خاصة مع سعي أطراف عسكرية إلى استهداف خصومها المحليين بذريعة "التنظيم".
- انعكَست الظروف الميدانية والقدرات الذاتية للتنظيم خلال هذه المرحلة، بشكل تحوّلات في بُنيتِه. إذ بات يعتمد على نشاط لا مركزي يُشكّل العنصر المحلي حاملاً أساسياً له، ولم تعد الأيديولوجيا وحدها رافعته، خاصة مع تنوّع خلفيات العناصر التي يعتمد عليها، واتساع الخرق الأمني في صفوفه، والحاجة المالية التي دفعته إلى استحداث مصادر بديلة للتمويل.

مقدمة

يعيش تنظيم الدولة "داعش" مرحلة انحسار وتراجع في سورية منذ سقوط آخر معاقله في الباغوز عام 2019، ويبدو ذلك طبيعياً في ظل تعدد خصوم التنظيم المحليين والإقليميين والدوليين، وتفوّق قدراتهم العسكرية، وحملاتهم المستمرة منذ أعوام في مكافحته، والتي أدّت إلى تشتيته وقتل واعتقال العديد من قياداته، فيما تزال الحملات العسكرية -الأمنية تستهدف خلاياه وعناصره. وبالرغم من الضربات التي يتلقاها التنظيم على يد أطراف عدة في سورية، لا سيما استهداف قياداته، إلا أنه ما يزال يتمتع بقدرة على مواصلة الهجمات ضد خصومه في مختلف المناطق الجغرافية، فقد تأقلم التنظيم مع المعطيات الجديدة لقدراته الذاتية وقوة خصومه، بالانتقال من مرحلة "التمكين" والسيطرة على الأرض والقيادة المركزية، إلى مرحلة النشاط اللامركزي المعتمد على الخلايا والعمليات الخاطفة، والتي اتخذ بعضها طابعاً مُلتبِساً وإشكاليّاً، نتيجة تداخلها في مستويين رئيسين: هجمات يتبنّاها التنظيم بشكل رسميّ، وأخرى تُنسَب له دون تبنٍ منه.

أما العمليات التي يتبناها التنظيم ويعلن عنها عبر مُعرِّفاته الرسميّة، فتضم نوعين رئيسين، الأول: عمليات كبرى أو معقَّدة، والتي تحتاج إلى تخطيط أمني وتمويل وقدرات عسكرية، لا يبدو أن التنظيم يتمتع بها في هذه المرحلة، ما يجعل تلك العمليات الأقل عدداً، ولعلّ أبرزها خلال الفترة الماضية الهجوم الذي شنّه التنظيم في الحسكة بتاريخ 20 كانون الثاني/يناير 2022، مُستهدفاً "سجن الصناعة" الذي يحوي عدداً كبيراً من عناصره المعتقلين[1]. أما النوع الثاني: فيتمثّل بالهجمات الصغرى أو البسيطة، والتي تعتمد على الاستهداف البعيد وتفجير العبوات الناسفة، أو تنفيذ كمائن واغتيالات، وشنّ عمليات خاطفة تستهدف نقاطاً عسكرية وأمنية، دون الحاجة لخوض اشتباكات لأكثر من ساعات ثم الانسحاب، وهي الأنماط الأكثر اعتماداً في عمليات التنظيم خلال المرحلة الحالية.

بالمقابل، شهدت الجغرافية السورية، على اختلاف مناطق السيطرة، العديد من العمليات التي نُفِّذَت باسم "تنظيم الدولة"، لكن دون أن يتبنّاها بشكل رسميّ، وإنما نُسِبَت إليه من قبل بعض الأطراف العسكرية الفاعلة أو المنصات الحقوقية والإعلامية. على سبيل المثال لا الحصر: المجزرة الواقعة بتاريخ 17 شباط/فبراير 2023 ضمن منطقة السخنة في ريف حمص، والتي راح ضحيتها أكثر من 50 شخصاً من أبناء العشائر ممن كانوا يجمعون الكمأة، وقد اتهَمَ النظام حينها "داعش" بالوقوف خلف الهجوم[2]. بينما أكّدت العشائر عبر بياناتها مسؤولية المليشيات الإيرانية عن المجزرة، مشيرة أن الأرقام تجاوزت 75 بينهم نساء وأطفال[3]. ولم تكن هذه العملية الوحيدة التي نُسِبَت للتنظيم دون تبنها بشكل

---

[1] "قسد" تعلن تفاصيل الهجوم ونتائجه على سجن الصناعة في الحسكة، تلفزيون سوريا، 31 كانون الثاني/يناير 2022، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3GFWciu

[2] استشهاد 53 مواطناً كانوا يجمعون الكمأة باعتداء لإرهابيي داعش شرق مدينة السخنة بريف حمص، وكالة سانا، 17 شباط/فبراير 2023، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/47CYmew

[3] وقفة احتجاجية لعشائر حمص للتنديد بجريمة المليشيات التابعة لإيران (فيديو)، أخبار الآن، 22 شباط/فبراير 2023، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3SgDH. وقد اتهم أهالي عدد من ضحايا مجزرة «السخنة» في بادية تدمر، من عشائر العمور وبني خالد، الميليشيات الإيرانية، بارتكاب المجزرة، وأكد الأهالي أن الميليشيات الإيرانية «قامت بحالات إعدام ميدانية لبعض الضحايا أمام أقربائهم»، وأن هذه المجزرة تأتي بعد أقل من 3 أيام على مجزرة «مرير» بريف السخنة أيضاً، وفق ما أفاد به ناشطون في تدمر وسط البادية السورية شرق حمص. للمزيد راجع: 68 قتيلاً بهجومين على جامعي الكمأة في بادية تدمر والنظام يتهم «داعش»، الشرق الأوسط، 18 شباط/ فبراير 2023، متوافر على الرابط التالي: https://2u.pw/ffGj7k6

رسميّ منهُ، إذ سبقتها عملية خطف طالت 75 شخصاً من جامعي الكمأة في المنطقة ذاتها[4]. إضافة إلى مجازر أخرى نُفِّذَت بحق مجموعات مدنية من العشائر العربية في البادية الواقعة بين محافظات حلب والرقة وحماة، وأخرى استهدَفت رعاة أغنام في باديتي الرقة ودير الزور[5]، مقابل عمليات عدة نُسِبَت للتنظيم في درعا دون تبنيها، في ظل فوضى أمنية تشهدها المحافظة منذ عقد اتفاق "التسوية" عام 2018. ولم يقتصر هذا النوع من العمليات المُلتبسة على استهداف مجموعات مدنية، وإنما طالت أفراداً (مدنيين وعسكريين) في مختلف مناطق السيطرة، عبر عمليات الاغتيال والخطف وطلب الفديات وفرض الإتاوات "تحت اسم التنظيم".

إن استمرار نشاط خلايا تنظيم الدولة وقدرتها على شن هجمات في مختلف مناطق السيطرة، رغم حملات المكافحة المستمرة واستهداف قياداته وعناصره، مقابل كم ونوع العمليات المُلتَبسة التي نُسِبَت إليه دون تبنٍ رسمي منه، واتهام أطراف أخرى بالضلوع فيها، إضافة لتحوّلهِ في مكان ما إلى ورقة ضغط واستثمار سياسي - أمني في معادلة الصراع السوري بأطرافه المختلفة (محلية، إقليمية، دولية)، كل ذلك **يدفع لطرح تساؤل رئيسي عن الو اقع الحالي لـ"تنظيم الدولة الإسلامية" في سورية، بعد سنوات الهزيمة العسكرية المباشرة، وطبيعة عملياته والعوامل المؤثرة في مستوى نشاطه المتفاوت، بحسب المنطقة الجغر افية، والقوى المسيطرة عليها، والفترات الزمنية.**

وعليه، تسعى هذه الدراسة إلى مقاربة وتحليل واقع "تنظيم الدولة" في سورية خلال الفترة الحالية، والتعرُّف إلى طبيعة نشاطه ومستوياته، والعوامل والمتغيرات المؤثرة فيه، على اختلاف مناطق النفوذ، مقابل أشكال استجابة وتفاعل قوى السيطرة المختلفة مع حركة التنظيم وخلاياه. وذلك، عبر مرحلتين، تمثلت الأولى: بسحب عينة العمليات التي أعلنها التنظيم وتبنّاها عبر مُعرِّفاته الرسميّة خلال 15 شهراً (من الربع الأخير من عام 2022 إلى نهاية 2023)[6]، ودراسة تلك العمليات وسياقاتها المحلية وتحليلها وفقاً لـ: الفترة الزمنية، المنطقة الجغرافية، الجهة المُستهدَفة، وأنماط التنفيذ، مقابل تتبع وتحليل عينة من العمليات المنسُوبة للتنظيم دون تبنٍ رسمي منه.

بناء على نتائج المرحلة الأولى، تنتقل الدراسة في المرحلة الثانية إلى تلمُّس العوامل المساعدة في حركة ونشاط التنظيم، انطلاقاً من فرضية: **أن محدودية القدرات الذاتية التي يعيشها التنظيم خلال المرحلة الحالية لا تتناسب مع استمرارية نشاطه وارتفاع معدّل عملياته في بعض المناطق، وبالتالي لا بد من وجود عوامل ومتغيّرات مساعدة تتجاوز معطيات القدرة الذاتية، لتشكّل رو افع ومحفِّزات إضافية لهذا النشاط.**

---

[4] مع انشغال المجتمع الدولي بكارثة الزلزال.. خلايا التنظيم تحتجز أكثر من 70 شخصاً في البادية السورية، المرصد السوري لحقوق الإنسان، 12 شباط/فبراير 2023، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3KLJZua

[5] قتلى وجرحى بهجوم مسلّح طال رعاة أغنام جنوبي دير الزور، شبكة شام، 10 أيلول/سبتمبر 2023، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/49fkLyz

[6] تم اختيار هذه الفترة الزمنية وما وقع فيها من عمليات لأسباب عدة، أبرزها: تصاعد نشاط التنظيم بشكل ملحوظ خلال النصف الثاني من عام 2022، مقابل استهداف عدد كبير من قيادات التنظيم خلال العام ذاته. وبالرغم من أن نشاط التنظيم انخفض نسبياً خلال عام 2023 مقارنة بالعام 2022؛ إلا أن عملياته حافظت على استمرارية نسبيّة في أغلب المناطق، كما شهد العام 2023 والربع الأخير من 2022 حملات أمنية واسعة من قبل مختلف الأطراف العسكرية ضد مواقع التنظيم وقياداته وخلاياه، بالإضافة إلى التحذيرات المتكررة للولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة ذاتها من استمرار خطر التنظيم في المنطقة. من جهة أخرى، فقد شهدت الفترة بين عامي 2022-2023 عدد كبير من العمليات المُلتبسة التي نُسِبَت للتنظيم دون تبنٍ منه، وأدّى بعضها إلى مجازر بحق المدنيين. ناهيك أن سحب عينة عمليات من عامين مختلفين يساعد في توفير مساحة أوسع للتحليل ومقارنة العمليات في فترات زمنية مختلفة.

وفي هذا الإطار؛ تختبر الدراسة مجموعة مُتغيرات، على رأسها؛ طبيعة ومستويات الضبط الأمني، إضافة إلى نماذج الإدارة/الحوكمة المختلفة باختلاف قوى السيطرة، وذلك بهدف فهم انعكاسات البيئات الأمنية والحوكمية التي يعمل فيها التنظيم على حركته ونشاطه، على اعتبار أن مختلف الأطراف تتعامل مع ملف التنظيم وفق منظور أمني، إضافة إلى ما أظهرته نتائج المرحلة الأولى من اختلاف معدّل وطبيعة عملياته باختلاف قوى السيطرة، ناهيك عن انعكاس أنماط الإدارة/الحوكمة وآثارها على المجتمعات المحلية، وبالتالي انعكاسها على قدرة التنظيم في التنقّل والاستقطاب والتعبئة، وضمان استمرار الموارد. **وبناء على ما سبق، انعكس تصميم المرحلتين السابقتين بصيغة أسئلة فرعية عن السؤال الرئيسي أعلاه، شكَّلت إجاباتها بُنية ومحاور ونتائج هذه الدراسة:**

1. ما حجم وطبيعة العمليات التي نفَّذَها تنظيم الدولة وتبنّاها رسمياً في سورية خلال فترة الرصد، وما توزُّعها بحسب: الفترة الزمنية، المنطقة الجغرافية، الجهة المُستهدَفة، وأنماط التنفيذ؟
2. ما العوامل والمتغيرات المؤثرة (زيادة أو نقصاناً) في حركة ونشاط التنظيم ضمن الجغرافية السورية، على اختلاف مناطق السيطرة؟
3. ما طبيعة نماذج الضبط الأمني المُصمَّمَة للتعامل مع خلايا وعناصر التنظيم، على اختلاف مناطق السيطرة، وإلى أي مدى تؤثر في مستويات نشاطه؟
4. ما طبيعة الحملات المضادة التي تقودها الأطراف العسكرية (محلية، إقليمية، دولية) ضد خلايا التنظيم، على اختلاف مناطق السيطرة، وما أثرها على مُعدّل ووتيرة نشاط التنظيم؟
5. إلى أي مدى يؤثر القصور الحوكمي في مختلف نماذج الإدارة والسيطرة على حركة التنظيم وقدراته في التعبئة والاستقطاب ضمن المجتمعات المحلية؟
6. كيف انعكست أشكال ومستويات الضبط الأمني في مختلف مناطق السيطرة على بُنية "تنظيم الدولة" الحالية في سورية؟

للإجابة عن التساؤلات السابقة، وضبط متغيراتها وسياق تحليلها، اعتمدت الدراسة نوعين من مصادر البيانات: أوليّة وثانويّة، والتي تنوّعت بحسب أهداف كل مرحلة، وفق ما يلي:

المرحلة الأولى: اعتمدت المرحلة الأولى من الدراسة على رصد وتتبع عمليات التنظيم الرسميّة وعينة من العمليات المنسوبة دون تبنٍ رسمي، واستندت في ذلك إلى عدة مصادر، أبرزها:

- **المُعرّفات الرسميّة للتنظيم:** تم الاستناد إلى البيانات الدورية لعمليات "تنظيم الدولة" التي يتبنّاها ويعلنها عبر معرفاته الرسميّة، بشكل مكتوب أو مصوّر، وأبرزها "صحيفة النبأ"[7] ووكالة "أعماق". وقد تم رصد تلك المعرّفات بشكل منتظم من تاريخ 1 تشرين الأول/أكتوبر 2022 إلى 17 كانون الأول/ديسمبر 2023.

[7] ظهر العدد الأول من نشرة النبأ في أيار/مايو 2010، واقتصر دورها آنذاك على جمع وتقييد المواقف العسكرية لولايات تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق"، وكذلك ضمت بيانات "وزارة الإعلام" التابعة للتنظيم، ولم تكن ترتبط بمواعيد دورية في إصدارها، وفي شهر أيار/مايو 2011 تحوّلت إلى نشرتين منفصلتين، إحداها تختص بالأخبار النوعية/"بيانات التنظيم الرسمية" والأخرى بالموقف العسكري/"نشرة العمليات العسكرية"، وتصدران بشكل شهري ومنفصل وترقيم تسلسلي مستقل لكل منهما. وبعد

- **المُعرّفات الرسميّة لقوى السيطرة:** تم خلال الفترة المحددة، رصد ومتابعة أغلب المعرّفات الرسميّة للقوى العسكرية المختلفة (قوات "سوريا الديمقراطية"، قوات النظام، هيئة "تحرير الشام"، المنصات الناطقة باسم بعض فصائل المعارضة العسكرية)، خاصة التي تشهد مناطقها نشاطاً للتنظيم ومعدّلاً عالياً في عملياته، وذلك لمقاطعة بعض العمليات التي يعلنها التنظيم مع ما تعلنه تلك القوى من بيانات حول العمليات التي استهدفتها وخسائرها فيها، مقابل مقاطعة العمليات التي تنسبها للتنظيم مع ما يتبناه الأخير.
- **وسائل الإعلام المحلية:** شكّلت تقارير ومتابعات وسائل الإعلام المحلية المختلفة، إحدى المصادر الثانوية التي استندت إليها المرحلة الأولى، سواء خلال فترة الرصد أو خارجها، وذلك في إطار التوسُّع في تفاصيل بعض العمليات، خاصة المنسوبة للتنظيم، والاطلاع على بعض التصريحات، إضافة للأحداث والسياقات التي سبقت أو تلت بعض العمليات.

المرحلة الثانية: وفقاً لاختلاف المتغيرات المدروسة في هذه المرحلة، فقد اعتمدت الدراسة خلالها على مصادر بيانات مختلفة، تنوّعت بين أوليّة وثانويّة وتوزّعت على الشكل التالي:

- **مصادر ميدانية:** بهدف تعميق الفهم لطبيعة البيئات المحلية التي ينشط فيها التنظيم، والقوى العسكرية المسيطرة عليها، وشكل إدارتها، والسياسات الأمنية المفروضة فيها، والتفاعل المتبادل بين تلك العوامل وآثارها على حركة ونشاط التنظيم، إضافة إلى التحقق من سياقات بعض العمليات، خاصة المُلتبسة بين التبني وعدمه؛ أجرى فريق البحث، خلال إعداد الدراسة، 35 مقابلة ميدانية وهاتفية، توزَّعت على مناطق وشرائح مختلفة ومعنيّة، منها: إداريون وأمنيون في صفوف قوات "سوريا الديمقراطية"، أمنيون وضباط منشقون عاملون ضمن تشكيلات المعارضة العسكرية في الشمال والجنوب السوري، عسكريون في الجيش وحرس الحدود العراقي، متعاونون محليون مع "التحالف الدولي" في قضايا مكافحة تنظيم "داعش". مقابل شريحة من الوجهاء وشيوخ العشائر المقيمين في مناطق شهدت نشاطاً مرتفعاً للتنظيم، فاعلون ضمن بعض المنظمات العاملة على الأرض، أعضاء في المجالس المحلية و"الإدارة الذاتية"، ناشطون ميدانيون، صحفيون وباحثون من أبناء المناطق التي تمت دراستها، ممن يتركز اهتمامهم على متابعة حركة التنظيم في سورية.
- **بيانات الحملات المضادة:** في إطار التعرُّف إلى طبيعة الحملات والعمليات المضادة التي قادتها مختلف الأطراف العسكرية ضد التنظيم خلال فترة الرصد، تم تتبع البيانات الرسمية والأخبار والتقارير الدورية التي تصدرها تلك الأطراف عبر مُعرِّفاتها الرسميّة، حول طبيعة حملاتها وما أفضت إليه، وأبرزها: التقارير الدورية للقيادة المركزية

إعلان قيام تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام/ داعش" صدر العدد رقم 39 من "النبأ"، كأول عدد بعد الإعلان، واشتمل على أخبار "ولايات الشام" بين 12 شباط/فبراير و13 آذار/مارس 2013، ثم تحوّلت إلى نشرة نصف أسبوعية، وبدأ الترقيم من جديد حيث صدر منها 66 عدداً وفق هذا النمط، خلال عامي 2013-2014. وفي آب/أغسطس من عام 2015؛ تحولت إلى نشرة أسبوعية عامة، وصدر منها 10 أعداد تجريبية بدون ترقيم، واحتوت على مقالات سياسية وصور وإعلانات وإصدارات "ديوان الإعلام المركزي" في التنظيم. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر 2015، أخذت تصدر بشكل أسبوعي، وتتضمن الإعلان عن أنشطة التنظيم في مختلف مناطق تواجده، ويستمر إصدارها إلى تاريخ إعداد هذه الدراسة. وتجدر الإشارة، إلى أن فترة جمع البيانات شملت رصد الأعداد من رقم 359 إلى 422، فقد تم سحب تلك الأعداد والاحتفاظ بها نتيجة تغيّر روابطها بشكل دوري بسبب الهجمات الإلكترونية المستمرة التي تتعرض لها مواقع التنظيم.

الأمريكية (CENTCOM)[8]، وغيرها من البيانات والتقارير التي تصدرها باقي الأطراف عقب كل حملة أو عملية كـ"قسد"، أو الأخبار والتسجيلات المصورة التي ينشرها جهاز "الأمن العام" التابع لـ"تحرير الشام"، أو غيره من المجموعات العسكرية.

- **أوراق ودراسات:** مثّلت الأوراق والدراسات البحثية والتقارير الحقوقية، الصادرة عن مؤسسات محلية أو غربية، إحدى المصادر الثانوية التي استندت إليها المرحلة الثانية، خاصة تلك المتعلقة بدراسة حركة تنظيم الدولة في سورية، أو التي ركّزت على الحوكمة ونماذجها المستحدثة أو خارطة وقوى السيطرة العسكرية والأمنية.

ولتحقيق أهدافها والإجابة عن أسئلتها وضبط متغيرات وسياق التحليل، التزمت هذه الدراسة بمجموعة حدود بحثية، تمثلت بما يلي:

- **حدود جغرافية:** انحصرت حدود الدراسة جغرافياً في المناطق التي شهدت عمليات لتنظيم الدولة، تبنّاها الأخير بشكل رسمي أو نُسِبَت إليه دون تبنٍ منه، أو شهدت استهدافاً لقياداته وخلاياه، على اختلاف مناطق النفوذ وقوى السيطرة في سورية.
- **حدود زمنية:** فيما يتعلق بعمليات "تنظيم الدولة"، فقد تم رصد كل ما تبناه التنظيم عبر معرفاته الرسميّة، في الفترة الممتدة بين 1 تشرين الأول/أكتوبر 2022 و17 كانون الأول/ديسمبر 2023. وخلال هذه الفترة أيضاً تم رصد أبرز العمليات التي نُسِبَت إليه دون تبنٍ منه. وفيما يتعلق بالحملات المضادة التي نفَّذَتها مختلف قوى السيطرة ضد مواقع وخلايا التنظيم؛ تم رصد جميع الحملات والعمليات التي أعلنتها القيادة المركزية الأمريكية عبر تقاريرها الدورية في الفترة الممتدة بين تشرين الأول/أكتوبر 2022 وتشرين الثاني/نوفمبر 2023، بالتوازي مع رصد الحملات التي أعلنت عنها "قسد" وباقي الأطراف خلال الفترة ذاتها. أما بالنسبة لحملات قوات النظام في درعا، وإضافة إلى رصدها خلال الفترة الأساسية بين تشرين الأول/أكتوبر 2022 وكانون الأول/ديسمبر 2023؛ تم توسيع فترة الرصد بالعودة إلى بداية 2022، وذلك لفهم تسلسلها وسياقاتها بشكل أكبر، دون أن يؤثر ذلك عددياً أو منهجياً على فترة الرصد الأساسية، إذ تم إحالة تلك الحملات إلى ملاحق لمن يرغب بالتوسُّع بها.
- **حدود موضوعية:** تتمحور الحدود البحثية للدراسة حول الإجابة عن أسئلتها الرئيسية المبيّنة أعلاه، مستندة إلى مصادر البيانات سابقة الذكر، دون الادعاء بأنها دراسة نهائية لواقع التنظيم، أو مسحاً شاملاً لعملياته، خاصة وأنها حددت عينة العمليات الخاضعة للرصد والتحليل. كما يلتزم إطار الدراسة وسياقها التحليلي في المرحلة الثانية بحدود مُتغيراتها، والتي لا تتناولها الدراسة كعوامل وحيدة مؤثرة في حركة التنظيم، بقدر ما تطرحها كمتغيرات خاضعة للفحص والاختبار والتطوير، خاصة مع سعي مركز عمران للدراسات الاستراتيجية لتطوير هذه الدراسة كنموذج رصد وتحليل سنوي لحركة خلايا تنظيم الدولة في الأراضي السورية، وذلك كأحد أدوات مشروعه في قياس مؤشرات الأمن والاستقرار الوطني في سورية.

[8] تصدر القيادة المركزية الأمريكية (U.S. Central Command) تقارير شهرية عن نشاطها ضد تنظيم "داعش" في سورية والعراق، تبين فيها حصيلة العمليات وطبيعة الجهات المشاركة فيها.

أولاً: عمليات التنظيم في سورية (توزُّع وشكل الحركة)

من خلال بيانات الرصد للفترة الممتدة بين الأول من تشرين الأول/أكتوبر 2022 حتى كانون الأول/ديسمبر 2023، يتضح استمرار عمليات "تنظيم الدولة" المعلنة دون انقطاع، فقد تبنى التنظيم عبر معرفاته الرسميّة قرابة **179 عملية، اختلفت وتيرتها و أنماطها، بحسب الجغرافية، والجهات العسكرية المسيطرة عليها، واستهدفت مناطق مختلفة في سورية**، وتوزَّعت تلك العمليات بين محافظات: **دير الزور، الرقة، الحسكة، حلب، حماة، حمص، درعا، القنيطرة، دمشق وريفها.**

نطاق التوزُّع ووتيرة العمليات

اختلف مُعدَّل العمليات التي تبنَّاها التنظيم في سورية ووتيرتها، وأدوات تنفيذها، وطبيعة الجهات المُستَهدَفة، بحسب متغيرات عدة، على رأسها: اختلاف النطاق الجغرافي والقوى العسكرية المتحكمة به. وعليه، يقدم هذا المحور استعراضاً للعمليات المرصودة موزعة بحسب: مُعدَّل التنفيذ/الأشهر، المحافظات، الجهات المُستَهدَفة، أنماط وأدوات التنفيذ.

توزُّع العمليات بحسب الأشهر

تفاوت مُعدَّل العمليات المتبناة من قبل التنظيم خلال فترة الرصد بحسب الأشهر، فقد بلغ في شهر تشرين الأول/أكتوبر عام 2022: 23 عملية، بينما شهد تشرين الثاني/نوفمبر تنفيذ 16 عملية، في حين بلغت العمليات ذروتها في شهر كانون الأول/ديسمبر 2022، فقد نفّذَ التنظيم 24 عملية. ومع العام 2023، شهدت عمليات التنظيم تراجعاً نسبيّاً خلال الربع الأول من العام، فقد بلغ عددها في كانون الثاني/يناير 9 عمليات، ومثلها في شهر شباط/فبراير، في حين سجّل شهر آذار/مارس تنفيذ 8 عمليات. وقد شهد الربع الثاني من العام ارتفاعاً في العمليات، إذ بلغت خلال شهر نيسان/إبريل 18 عملية، وفي أيار/مايو نفّذَ التنظيم 6 عمليات، بينما شهد حزيران/يونيو 12 عملية. وخلال الربع الثالث من العام، شهد شهر تموز/يوليو تنفيذ 14 عملية، في حين سجَّل شهر آب/أغسطس 10 عمليات، مقابل 3 عمليات خلال شهر أيلول/سبتمبر، جميعها في النصف الثاني من الشهر. أما في الربع الأخير من عام 2023، أعلن التنظيم خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر عن 13 عملية، وفي تشرين الثاني/نوفمبر 8 عمليات، في حين شهد كانون الأول/ديسمبر تنفيذ 6 عمليات.

الجدول رقم (1): يظهر توزُّع عمليات تنظيم الدولة/"داعش"، بحسب أشهر الرصد.

الشهر	العام	عدد العمليات
تشرين الأول	2022	23
تشرين الثاني	2022	16
كانون الأول	2022	24
كانون الثاني	2023	9
شباط	2023	9
آذار	2023	8
نيسان	2023	18
أيار	2023	6
حزيران	2023	12

تموز	2023	14
آب	2023	10
أيلول	2023	3
تشرين الأول	2023	13
تشرين الثاني	2023	8
كانون الأول	2023	6
حصيلة أشهر الرصد	**من الربع الأخير 2022 إلى نهاية 2023**	**179**

المصدر: إعداد فريق البحث بالاستناد إلى رصد عمليات التنظيم المعلن عنها عبر معرِّفاته الرسميّة من 1 تشرين الأول 2022 حتى 17 كانون الأول 2023.

يُلحظ من خلال التوزُّع السابق للعمليات بحسب الأشهر؛ بأن 35.19% من العمليات التي نفَّذها التنظيم في سورية تركّزت بين شهري تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر 2022. في حين سجّل الربع الأول من عام 2023 بين شهري كانون الثاني/يناير وآذار/مارس تنفيذ 14.52% من مجمل العمليات. وسجّل الربع الثاني من عام 2023 بين شهري نيسان/إبريل وحزيران/يونيو 20.11% من العمليات المرصودة. وفي الربع الثالث من عام 2023 خلال الفترة الممتدة بين الأول من تموز/يوليو ونهاية أيلول/سبتمبر سُجِّلَت 15.08% من العمليات، وفي الربع الأخير من العام والذي يضم الفترة من الأول من تشرين الأول/أكتوبر حتى 17 كانون الأول/ديسمبر من عام 2023 تم تنفيذ 15.08%.

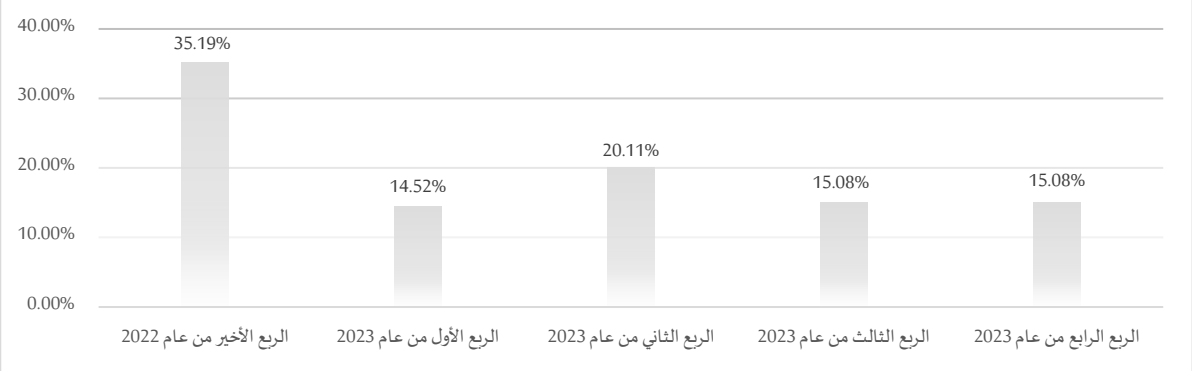

الشكل رقم (1): عمليات تنظيم الدولة/"داعش"، موزَّعة بحسب الفترات الزمنية.

توزُّع العمليات بحسب المحافظات

بحسب بيانات الرصد، احتلّت **محافظة دير الزور المرتبة الأولى** في عدد العمليات التي تبنَّاها التنظيم بواقع 105 عمليات، توزّعت على أشهر الرصد بشكل متفاوت، لكنها حافظت على استمرارية غير منقطعة باستثناء شهر أيلول/سبتمبر، إذ شهد كل شهر من أشهر الرصد تنفيذ 3 عمليات بالحد الأدنى، و14 بالحد الأعلى[9]. وقد جاءت **محافظتا الرقة والحسكة في المرتبة الثانية**، بواقع 25 عملية، نُفِّذَت في كل منها خلال فترة الرصد، وقد حافظ التنظيم خلالها على استمرارية نسبيّة في الرقة؛ إذ لم تنقطع العمليات خلال الربع الأخير من عام 2022 بين شهري تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر،

[9] حافظ التنظيم على استمرارية في العمليات المُنفَّذَة ضمن محافظة دير الزور، وجاءت تلك العمليات تفصيلاً على الشكل التالي: 11 عملية في تشرين الأول 2022، 10 عمليات في تشرين الثاني/أكتوبر، 14 عملية في كانون الأول/ديسمبر. أما في عام 2023، فقد شهد كانون الثاني/يناير 6 عمليات، 8 عمليات في شباط/فبراير، 6 عمليات في آذار/مارس، 14 عملية في نيسان/إبريل، 3 عمليات في أيار/مايو، 5 عمليات في حزيران/يونيو، 6 عمليات في تموز/يوليو، 4 عمليات في آب/أغسطس، بينما لم يُسجَّل شهر أيلول/سبتمبر أي عملية، وسجَّل شهر تشرين الأول/أكتوبر 10 عمليات، تشرين الثاني/نوفمبر 4 عمليات، وحتى يوم 17 من شهر كانون الأول/ديسمبر سُجِّلَت 4 عمليات.

بمعدل 3 عمليات بالحد الأدنى و6 بالحد الأعلى. فيما شهدت عمليات التنظيم منذ كانون الثاني/يناير 2023 انخفاضاً في العدد، فلم تتجاوز عمليتين خلال الشهر، كذلك شهدت العمليات المُنفَّذَة انقطاعاً متكرراً في الاستمرارية، فمنذ مطلع العام 2023 شهدت أشهر كانون الثاني/ يناير ونيسان/إبريل وحزيران/يونيو وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني /نوفمبر وقوع عمليات، فيما لم تشهد باقي الأشهر المرصودة في عام 2023 وقوع أي عملية في المحافظة[10]. وعلى عكس الرقة، حافظت عمليات التنظيم على استمرارية في **محافظة الحسكة** خلال أشهر الرصد. وبالرغم من انخفاض عددها مقارنةً بدير الزور، إلا أنها لم تنقطع في الحسكة خلال شهري تشرين الأول/أكتوبر 2022 وتشرين الثاني/نوفمبر 2023، بمعدل عملية واحدة بالحد الأدنى في كل شهر و4 عمليات بالحد الأعلى[11].

سجّلت **محافظة حلب المرتبة الثالثة**، لناحية العمليات التي أعلنها التنظيم خلال أشهر الرصد، بمعدل 6 عمليات نفَّذَها بشكل متقطع، وجاءت على الشكل التالي: عملية واحدة خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر وعمليتان خلال كانون الأول/ديسمبر عام 2022، تركّزت في جنوب شرق المحافظة ضمن مناطق سيطرة النظام. بالمقابل، لم يشهد العام 2023 تنفيذ عمليات في المحافظة، باستثناء الربع الأخير منه، فقد نفَّذَ التنظيم 3 عمليات بمعدل عملية في كل من تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، تركّزت في ريف مدينة منبج ضمن مناطق سيطرة "قسد"، ولم يتبنَّ التنظيم أي عملية في مدينتي منبج وعين العرب الخاضعتين لسيطرة "قوات سوريا الديمقراطية". ويُلحَظ خلال فترة الرصد بين تشرين الأول/أكتوبر 2022 وكانون الأول/ديسمبر 2023، أن التنظيم لم يتبنَّ أي عملية في الجزء الشمالي الغربي من سورية الخاضع لسيطرة "الجيش الوطني" وهيئة "تحرير الشام".

جاءت محافظتا حماة ودرعا في المرتبة الرابعة، بواقع 5 عمليات في كل منها خلال فترة الرصد. ففي حماة؛ نفَّذَ التنظيم عمليتين خلال شهر حزيران/يونيو مقابل 3 عمليات في تموز/يوليو 2023، تركّزت جميعها شرق المحافظة في منطقتي عقيربات وأثريا، واستهدفت قوات النظام. أما في درعا؛ أعلن التنظيم عن 4 عمليات خلال تشرين الثاني/نوفمبر 2022، وعملية وحيدة في نيسان/إبريل 2023، تركَّزت جميعها في شمال وغرب المحافظة، استهدفت اثنان منها عنصراً وضابطاً في قوات النظام، بينما استهدفت أخرى آلية تابعة لها، والرابعة طالت متعاوناً معها (مُخبِر)، والأخيرة استهدفت مدنياً تضاربت الأنباء حول ارتباطاته. بالمقابل، سجّلت **محافظة حمص المرتبة الخامسة**، لناحية العمليات التي أعلنها التنظيم خلال أشهر الرصد، بمعدل 3 عمليات؛ نُفِّذَت في تموز/يوليو وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2023، واستهدَفَت

[10] حافظت عمليات التنظيم على استمرارية نسبيّة في محافظة الرقة، وجاءت هذه العمليات تفصيلاً على الشكل التالي: شهد تشرين الأول/أكتوبر 2022 تنفيذ 3 عمليات، و5 عمليات في تشرين الثاني/نوفمبر، مقابل 6 عمليات في كانون الأول/ديسمبر. ومع العام 2023؛ شهد شهر كانون الثاني/يناير تنفيذ عمليتين، في حين لم يشهد شهرا شباط/فبراير وآذار/مارس وقوع أي عملية، بينما شهد نيسان/إبريل عمليتين، ولم يشهد شهر أيار/مايو وقوع أي عملية، لتعود وتتجدد في شهر حزيران/يونيو بواقع عمليتين، ولم يسجّل شهر تموز/يوليو وقوع أي عملية، فيما سجّل آب/أغسطس وقوع عمليتين، مقابل عملية واحدة في أيلول/سبتمبر، وكذلك عملية واحدة في تشرين الأول/أكتوبر، وعملية واحدة في تشرين الثاني/نوفمبر، ولم يُسجِّل كانون الأول/ديسمبر أي عملية.

[11] حافظت عمليات التنظيم على استمرارية بوتيرة منخفضة في محافظة الحسكة، وجاءت هذه العمليات تفصيلاً على الشكل التالي: عمليتان في تشرين الأول/أكتوبر، عملية في تشرين الثاني/نوفمبر، وعمليتان في كانون الأول/ديسمبر 2022. ومع العام 2023؛ شهد شهر كانون الثاني/يناير تنفيذ عملية واحدة، وعملية في شباط/فبراير، عمليتان في آذار/مارس، عملية في نيسان/إبريل، عمليتان في أيار/مايو، 3 عمليات في حزيران/يونيو، عمليتان في تموز/يوليو، 4 عمليات في آب/أغسطس، عمليتان في أيلول/سبتمبر، عملية في تشرين الأول/أكتوبر، وعملية في تشرين الثاني/نوفمبر. بينما لم يعلن التنظيم خلال شهر كانون الأول/ديسمبر 2023 عن تنفيذ أي عملية في المحافظة.

اثنتان منها قوات النظام شرق بادية حمص ومحيط السخنة، وفي الثالثة أحرق عناصر التنظيم مُسيّرة روسية بعد سقوطها، "مسجلاً إياها كعملية".

جاءت **محافظتا ريف دمشق والقنيطرة في المرتبة السادسة**، بواقع عمليتين في كل منها، ففي تموز/يوليو 2023، تبنى التنظيم في ريف دمشق عمليتين منفصلتين استهدفتا زواراً شيعة في منطقة السيدة زينب. وفي القنيطرة أعلن التنظيم خلال شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2022 عن عمليتين، استهدفتا آليات لقوات النظام على طرق جبا - خان أرنبة وطريق قرقس - القصيبة، وأدّت إحداهما إلى مقتل ضابط في الأمن العسكري. **وفي المرتبة الأخيرة**، جاءت محافظة دمشق، حيث أعلن التنظيم عن عملية وحيدة خلال شهر أيار/مايو 2023، استهدفت آلية شرطة تابعة لقوات النظام في حي برزة، عبر عبوة ناسفة أدَّت إلى مقتل المُقدَّم، مهند فندي جاد الله، والملازم، عمار يونس أبو خالد.

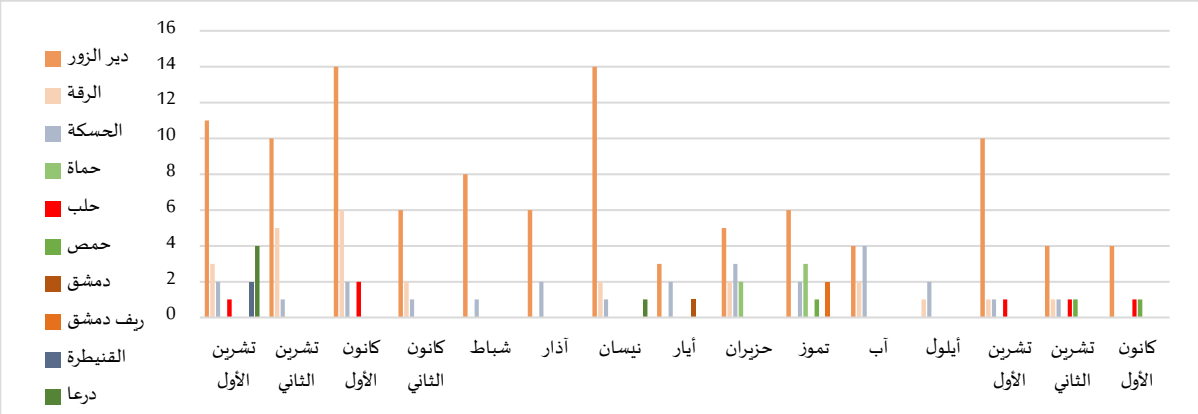

الشكل رقم (2): توزُّع عمليات تنظيم الدولة/"داعش" في سورية، بحسب الأشهر والمحافظات.

الجدول رقم (2): توزُّع عمليات تنظيم الدولة/"داعش"، بحسب المحافظات والوتيرة.

المحافظة	عدد العمليات	فترة تنفيذ العمليات	وتيرة العمليات
دير الزور	105	خلال الربع الأخير 2022 إلى نهاية 2023	مستمرة
الحسكة	25	خلال الربع الأخير 2022 إلى نهاية 2023	مستمرة
الرقة	25	خلال الربع الأخير 2022 إلى نهاية 2023	استمرارية نسبيّة
حلب	6	خلال الربع الأخير 2022 إلى نهاية 2023	متقطعة
حماة	5	خلال عام 2023	متقطعة
درعا	5	خلال الربع الأخير 2022 إلى نهاية 2023	متقطعة
حمص	3	خلال عام 2023	متقطعة
ريف دمشق	2	خلال عام 2023	متقطعة
القنيطرة	2	خلال الربع الأخير من 2022	متقطعة
دمشق	1	خلال عام 2023	وحيدة

المصدر: إعداد فريق البحث بالاستناد إلى رصد عمليات التنظيم المعلن عنها عبر معرِّفاته الرسميّة من 1 تشرين الأول 2022 حتى 17 كانون الأول 2023.

توزُّع العمليات بحسب الجهات المُستَهدَفَة

تعدّدَت الأطراف التي استهدفها تنظيم الدولة "داعش" في عملياته، وبحسب البيانات المرصودة لـ179 عملية تبنّاها التنظيم في أغلب المحافظات السورية، جاءت **قوات "سوريا الديمقراطية" في المرتبة الأولى**، بحسب الجهات المُستَهدَفة، بمعدل 80% من إجمالي العمليات، توزَّعت على المحافظات وفق التسلسل التالي: 97 عملية في دير الزور، 24 عملية في الحسكة، 20 عملية في الرقة، 3 عمليات في حلب.

بالمقابل، جاءت **قوات النظام في المرتبة الثانية** بالاستهداف، بمعدل 18% من إجمالي العمليات، توزَّعت على المحافظات وفق التسلسل التالي: 7 عمليات في دير الزور، 5 في الرقة، 5 في حماة، 4 في درعا، 3 في حلب، 3 في حمص، 2 في القنيطرة، وواحدة في كل من الحسكة ودمشق. بينما جاء **المدنيون في المرتبة الأخيرة** بالاستهداف، بمعدل 2% من العمليات، إذ استهدفت عمليتان تجمعات لزوار شيعة في ريف دمشق، وعملية واحدة في دير الزور استهدفت مدنياً يقوم بأعمال السلب وقطع الطرقات، بحسب "إعلام التنظيم"، وأخرى استهدفت مدنياً في درعا تضاربت الأنباء حول ارتباطاته.

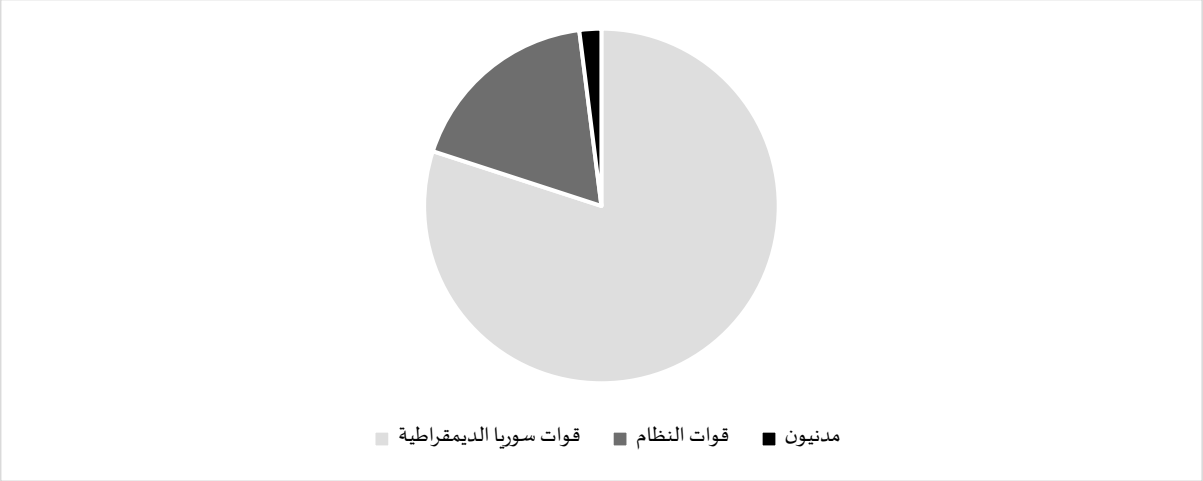

الشكل رقم (3): توزُّع عمليات تنظيم الدولة/"داعش"، بحسب الجهات المستهدفة.

الجدول رقم (3): توزُّع عمليات تنظيم الدولة/"داعش"، بحسب الجهات المستهدفة والمحافظات.

المحافظة / الجهة المستهدفة	دير الزور	الحسكة	الرقة	حلب	حماة	حمص	درعا	القنيطرة	ريف دمشق	دمشق	المجموع
قوات "سوريا الديمقراطية"	97	24	20	3	0	0	0	0	0	0	144
قوات النظام	7	1	5	3	5	3	4	2	0	1	31
مدنيون	1	0	0	0	0	0	1	0	2	0	4

المصدر: إعداد فريق البحث بالاستناد إلى رصد عمليات التنظيم المعلن عنها عبر معرِّفاته الرسميّة من 1 تشرين الأول 2022 حتى 17 كانون الأول 2023.

توزُّع العمليات بحسب أنماط وأدوات تنفيذها

اتخذت عمليات تنظيم الدولة أنماطاً وأشكالاً مختلفة، وكذلك اعتمدت على أدوات متنوعة في تنفيذها. ومن خلال رصد 179 عملية تبنّاها التنظيم رسمياً في سورية، خلال فترة الرصد، يتضح أنها توزَّعت بحسب أنماط وأدوات التنفيذ وفق الجدول التالي[12]:

الجدول رقم (4): توزُّع عمليات تنظيم الدولة/"داعش"، بحسب أنماط وأدوات التنفيذ.

نمط/نوع العملية	دمشق	ريف دمشق	القنيطرة	درعا	حمص	حماة	حلب	الحسكة	الرقة	دير الزور	المجموع
تفجير/عبوة ناسفة	1	2	1	0	1	4	4	8	18	3	42
اغتيال	0	0	0	3	0	0	0	1	0	4	8
أسر عناصر	0	0	0	0	0	0	0	0	2	6	8
استهداف أفراد/ مجموعات	0	0	0	1	0	0	2	1	2	29	35
استهداف آليات وأرتال	0	0	1	1	1	1	0	10	1	27	42
استهداف حواجز	0	0	0	0	0	0	0	4	0	28	32
مهاجمة ثكنات ومراكز أمنية	0	0	0	0	1	0	0	1	2	5	9
نصب حاجز	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1
اشتباك/ صد هجوم	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	2
المجموع	1	2	2	5	3	5	6	25	25	105	179

المصدر: إعداد فريق البحث بالاستناد إلى رصد عمليات التنظيم المعلن عنها عبر معرِّفاته الرسميّة من 1 تشرين الأول 2022 حتى 17 كانون الأول 2023.

من خلال الجدول السابق، يتضح أن التنظيم **اعتمد أسلوب التفجير بشكل رئيسي في عملياته، فقد استخدم العبوات الناسفة في تنفيذ 23.46% من العمليات** المرصودة، وقد جاءت محافظة الرقة في المرتبة الأعلى بعدد عمليات تفجير العبوات الناسفة بواقع 18 عملية، استهدفت 15 منها آليات لـ"قسد"، فيما استهدفت 3 عمليات قوات النظام. تلتها محافظة الحسكة بواقع 8 عمليات، استهدفت جميعها آليات لـ"قسد". بينما حلَّت محافظتا حماة وحلب في المرتبة الثالثة بواقع 4 عمليات في كل منها، وقد نُفِّذَت جميع عمليات حماة ضد قوات النظام، بينما نُفِّذَت عمليات حلب ضد النظام و"قسد" مناصفةً. وجاءت دير الزور في المرتبة الرابعة بواقع 3 عمليات: استهدفت 2 منها آليات لـ"قسد" بدير الزور، واستهدف الثالثة آلية لقوات النظام ضمن منطقة الدوير. بينما جاءت ريف دمشق في المرتبة الخامسة بواقع عمليتين، استهدفتا تجمعات لزوار شيعة في السيدة زينب. وفي المرتبة الأخيرة جاءت محافظات حمص ودمشق والقنيطرة، بواقع عملية واحدة في كل منها، استهدفت قوات النظام.

[12] استند تصنيف العمليات إلى التصنيفات التي يعتمدها التنظيم في الإعلان عن عملياته، مع إجراء بعض التعديلات بما يتناسب مع عرض البيانات.

احتلَّت **عمليات الاستهداف** النسبة الأعلى من العمليات التي نفَّذَها التنظيم، وربما يعود ذلك لكونها الأسهل بالنسبة لهُ، إذ غالباً ما تعتمد على عدد قليل من العناصر، يستقلون الدراجات النارية، ويستخدمون بنادق آلية في ضرب أهداف ثابتة أو متحركة من أماكن بعيدة أو قريبة، ولا تشمل تفجير العبوات الناسفة. ووفقاً لطبيعة العمليات المرصودة، يمكن تقسيم عمليات الاستهداف إلى 3 أنماط: **استهداف الأفراد/ المجموعات، استهداف الآليات والأرتال، واستهداف الحواجز** (ثابتة أو متحركة). وبحسب بيانات الرصد، حازت عمليات **استهداف الآليات والأرتال النسبة الأعلى 23.46%** من إجمالي العمليات: نَفَّذَ التنظيم 27 منها في محافظة دير الزور، مستهدفاً خلالها عناصر "قسد" في 24 عملية، و3 عمليات ضد قوات النظام. في حين نَفَّذَ 10 عمليات في الحسكة، وعملية واحدة في محافظة الرقة ضد "قسد". ونُفِّذَت عملية واحدة في محافظة حماة، وعملية واحدة في درعا، وواحدة في القنيطرة، وواحدة في حمص، جميعها ضد قوات النظام. بالمقابل، سجَّلَت **عمليات استهداف الحواجز 17.87%** من إجمالي عمليات التنظيم، نُفِّذَ 28 عملية منها في محافظة دير الزور، و4 عمليات في الحسكة ضد حواجز "قسد". في حين بلغَت نسبة **استهداف الأفراد/ المجموعات 19.55%** من إجمالي العمليات، نفّذَ التنظيم 29 منها في محافظة دير الزور، واستهدف خلالها "قسد" بـ 27 عملية، إضافة لعملية واحدة استهدفت "قطاع طرق"، وأخرى "جاسوساً للنظام"، بحسب إعلام التنظيم. كما نُفِّذَت عمليتا استهداف في الرقة، وعملية في محافظة الحسكة ضد عناصر "قسد". بينما نفَّذَ التنظيم عمليتين جنوب حلب، وعملية واحدة في درعا ضد عناصر النظام.

إضافة للأنماط السابقة، شكّلَ أسلوب **الهجوم على المقرّات الأمنية والثكنات العسكرية نسبة 5.02%** من إجمالي العمليات المرصودة، وتشمل عمليات الهجوم استخدام القذائف والرشاشات، والاشتباك المباشر والاقتحام، وقد تنتهي بتفجير انتحاري في مقرات الجهة المستهدفة. وقد وقع 5 من عمليات الاستهداف في محافظة دير الزور، حيث هاجم التنظيم مقرات لـ"قسد" بتاريخ 21 و25 تشرين الأول/ أكتوبر 2022 في قريتي ضمان والزر ضمن منطقة البصيرة[13]، وفي 30 حزيران/ يونيو 2023 هاجم التنظيم مقراً لـ"قسد" في البصيرة بالرشاشات والقذائف، وبتاريخ 10 تشرين الأول/أكتوبر 2023 استهدف التنظيم مقرّاً لـ"قسد" في قرية أبو حردوب بدير الزور. واستهدف الهجوم الخامس موقعاً لقوات النظام في الدوير بتاريخ 17 كانون الأول/ ديسمبر 2022[14].

أما في محافظة الرقة، فقد وقع فيها هجومان، أحدهما استهدف ثكنة لقوات النظام في محيط مطار الطبقة بتاريخ 30 تشرين الأول/ أكتوبر 2022[15]، بينما استهدف الآخر مركزاً لقوات الأمن الداخلي/" الأسايش" في حي الدرعية بتاريخ 26 كانون الأول/ ديسمبر 2022[16]. وفي محافظة الحسكة، استهدف هجوم واحد للتنظيم مقراً لقوات "سوريا الديمقراطية" ضمن حي النشوة يوم 31 آذار/ مارس 2023[17]، قالت "داعش" إنها تمكّنت خلاله من قتل قيادي في قوات "الكوماندوس"

[13] صحيفة النبأ، العدد 362، الخميس 28 تشرين الأول/أكتوبر 2022، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3MGyQgr

[14] صحيفة النبأ، العدد 370، الخميس 22 كانون الأول/ديسمبر 2022، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3KyitAc

[15] صحيفة النبأ، العدد 363، الخميس 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3UAFczV

[16] قتلى وجرحى في هجوم على مركز لـ"أسايش" بالرقة، عنب بلدي، 26 كانون الأول/ديسمبر 2022، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/43zNFb0

[17] قتلى من "قسد" و"تنظيم الدولة" باستهدافات شمال شرقي سورية، عنب بلدي، 31 آذار/مارس 2023، متوافر على الرابط: https://bit.ly/43064x4

التابعة لـ"قسد"[18]. كما استهدف هجوم واحد متزامن ثكنتين لقوات النظام شمال مدينة السخنة في ريف حمص بتاريخ 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، قال التنظيم إنه تمكّن من قتل 24 عنصراً من قوات النظام، واغتنام آليتي دفع رباعي، وأسلحة وذخائر[19].

أما **عمليات الأسر، فقد شكّلت نسبة 4.46%** من إجمالي العمليات التي تم رصدها، نُفِّذَ **6** منها في محافظة دير الزور، استطاع التنظيم خلالها أسر 5 عناصر وقيادات تابعة لـ"قسد"، بينما تمكّن في عملية وحيدة من أسر عناصر تابعين لقوات النظام. بالمقابل، تمكّن التنظيم عبر عمليتين في الرقة من أسر عناصر من قوات النظام وعنصراً من مخابرات "قسد". ويُلحَظ من خلال رصد عمليات الأسر التي نفذها التنظيم على اختلاف المناطق، أنها تنتهي غالباً بقتل المستهدف بعد أسره.

من جهة أخرى، شكّل الاغتيال أحد أساليب التنظيم، ويختلف أسلوب الاغتيال عن استهداف الأفراد في طبيعة الهدف ودقة العملية، فعلى عكس استهداف الأفراد الذي يغلب عليه الطابع العشوائي، إذ يتم استهدافهم بمجرد انتمائهم للجهة العسكرية المُستهدفة، بينما تُنفذ عمليات الاغتيال في غالبها عبر استهداف مباشر ضد أسماء محددة مسبقاً. وقد اعتمد التنظيم **أسلوب الاغتيالات بنسبة 4.46%** من إجمالي العمليات المرصودة، فقد استهدفت 4 عمليات عناصر لـ"قسد" في دير الزور. وعملية في الحسكة استهدفت "جاسوساً للنظام"، بحسب إعلام التنظيم[20]. وفي درعا؛ استهدفت عملية عنصراً في قوات النظام، وأخرى مخبراً تابعاً لها[21]، وثالثة استهدفت مدنياً تضاربت الأنباء حول ارتباطاته.

بالمقابل، **دخل التنظيم في اشتباكين/التصدي لهجوم بنسبة 1.11%** من إجمالي العمليات، وقع الاشتباكان في **محافظة دير الزور**، أحدهما خلال التصدي لعملية مشتركة بين القوات الأمريكية و"قسد" بتاريخ 16 شباط/ فبراير 2023 ضمن بلدة البصيرة في ريف دير الزور، استهدفت (حمزة الحمصي) أحد قيادات "داعش"، بحسب تصريح القيادة المركزية الأمريكية "سينتكوم"[22]، إلا أن التنظيم نفى أن يكون المذكور قيادياً في التنظيم[23]. وأما الاشتباك الآخر الذي خاضه التنظيم، فجاء خلال محاولة "قسد" نصب كمين في منطقة الكُبَر غرب دير الزور[24]. ومن خلال بيانات الرصد، يتضح أن الاعتماد الأقل في عمليات التنظيم كان على **أسلوب نصب الحواجز بنسبة 0.55%**، وجاء ذلك بتاريخ 18 شباط/فبراير

[18] صحيفة النبأ، العدد 385، الخميس 6 نيسان/إبريل 2023، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3MFtyC0

[19] صحيفة النبأ، العدد 417، الخميس 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/4axBAGu

[20] صحيفة النبأ، العدد 396، الخميس 23 حزيران/يونيو 2023، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/4ax46Is

[21] صحيفة النبأ، العدد 374، الخميس 19 كانون الثاني/ يناير 2023، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3RVSuaM

[22] Official Twitter for U.S. Central Command (CENTCOM), 17 فبراير/شباط 2022, https://bit.ly/3MJ0Slj

[23] صحيفة النبأ، العدد 379، الخميس 24 شباط/فبراير 2023، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3UuZv1X

[24] صحيفة النبأ، العدد 385، مصدر سبق ذكره.

2023 بعد يومين من اشتباكاته مع القوات الأمريكية و"قسد"، إذ قام بنصب حاجز وإجراء تدقيق أمني بحثاً عن "مطلوبين له"، بين قريتي الوحيد وضمان في منطقة البصيرة في ريف دير الزور[25].

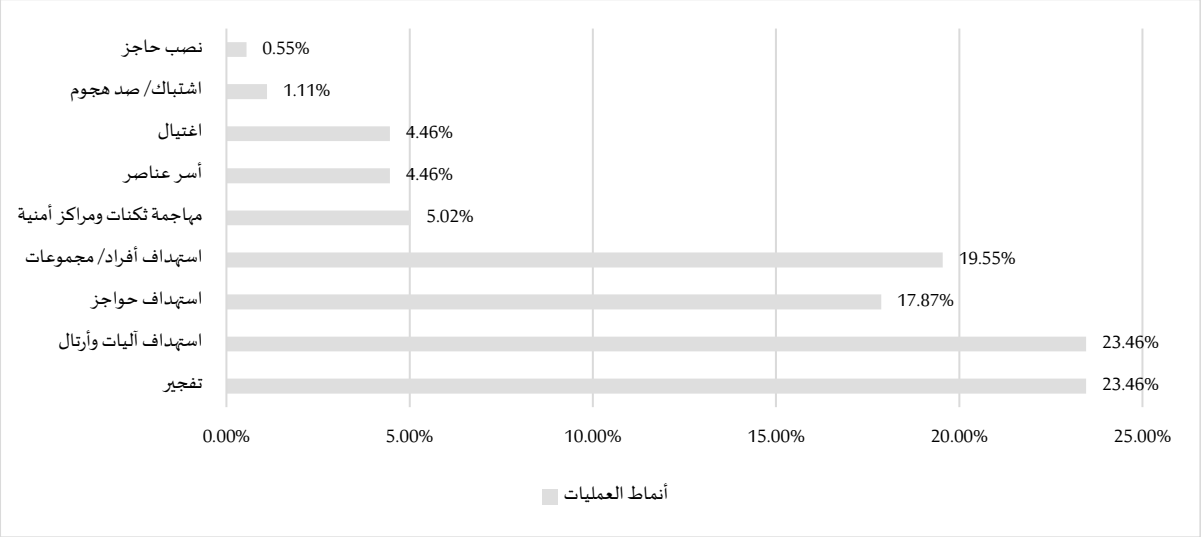

الشكل رقم (4): توزُّع عمليات تنظيم الدولة/"داعش"، بحسب أنماط التنفيذ.

شكل عمليات التنظيم (محددات ودوافع الحركة)

تُظهر نتائج الرصد لعمليات التنظيم في سورية تبايناً كبيراً في بعدين رئيسين، **البعد الأول جغرافي**: يتعلق بتفاوت مُعدّل العمليات بين محافظات دير الزور والرقة والحسكة وحماة وحلب وحمص ودمشق وريفها ودرعا والقنيطرة، إذ تُظهر النتائج وجود مساحة كبيرة لحركة التنظيم في دير الزور تليها الرقة والحسكة، ومن ثم حلب وحماة ودرعا وحمص، فيما تُقيَّد حركته في دمشق وريفها والقنيطرة. **ويتجلى البعد الثاني: بالجهات المُستَهدَفة**، إذ يتضح وجود تركيز كبير من قبل التنظيم على استهداف عناصر قوات "سوريا الديمقراطية"، بينما جاء استهداف عناصر النظام بمستوى أقل من عناصر "قسد"، في حين يبدو أن المدنيين لم يشكلوا هدفاً ذا أولوية للتنظيم. كما لم تُسجَّل عمليات خلال فترة الرصد ضد قوات "الجيش الوطني" وهيئة "تحرير الشام".

ويمكن القول: إن طبيعة الجغرافية والقوى المسيطرة عليها يشكلان عاملين مهمين في تحديد حركة التنظيم ونشاطه، وطبيعة عملياته، وبالتالي قدرته على استهداف خصومه بأشكال متعددة، ويتداخل العاملان السابقان مع عوامل أخرى، لتجعل من حركة التنظيم أنشط في مناطق على حساب أخرى، الأمر الذي يتضح أكثر باستعراض تلك المناطق وأشكال السيطرة فيها، بما قد يسهم في تفسير طبيعة حركة خلايا التنظيم في كل منها، وذلك وفقاً لما يلي:

محافظة دير الزور

يتضح من خلال بيانات الرصد، تصاعدٌ واضحٌ لنشاط تنظيم الدولة في محافظة دير الزور، والتي **احتلّت المرتبة الأولى لناحية كم ونوع العمليات المُنفَّذَة خلال فترة الرصد بواقع 105 عمليات**. وقد تركَّزت تلك العمليات في أرياف دير الزور

[25] صحيفة النبأ، العدد 379، مصدر سبق ذكره.

الشمالية والشرقية والغربية، والتي شهدت عمليات مكثّفة للتنظيم ساهمت فيها عوامل عدة، على رأسها الجغرافية والهشاشة الأمنية. **فبالنسبة للريف الشرقي** المحاذي للحدود العراقية، يبدو أنه يحتل أهمية وأولوية في تسهيل حركة التنظيم بين طرفي الحدود، حيث يُقابل حدودَ محافظة دير الزور من الجهة العراقية باديتا الأنبار والموصل[26]، ويستثمر التنظيم في حركته المساحات المفتوحة والبادية المتصلة في النفاذ إلى بعض المناطق، خاصة باتجاه بادية دير الزور، مستغلاً بعض النقاط الرخوة أمنياً.

أما ريف دير الزور الشمالي، الذي يضم قرى وبلدات خشام والصور وغيرها، فتأتي أهميته بالنسبة لحركة التنظيم كونه امتداداً لمنطقة الشدادي في الحسكة، ويصل المحافظة ببادية جبل عبد العزيز، ويضم عدداً من أبناء المنطقة الذين انخرطوا سابقاً في صفوف التنظيم[27]. بينما تأتي أهمية **الريف الغربي** الذي يضم منطقة الكسرة؛ من اتصاله بالبادية المفتوحة على الحسكة والرقة، حيث تُعتبر المنطقة الصحراوية شمال غرب دير الزور معقلاً مهماً للتنظيم في شمال شرق سورية[28]، كما يُشكِّل الطريق الواصل بين بلدة أبو حمام ومنطقة خشام وصولاً إلى الكسرة؛ المحور الأساسي لتنقل قوات "قسد" والطريق الرئيسي الذي تنتشر عليه حواجزها، ما يجعله المسرح الأبرز لعمليات التنظيم في دير الزور[29]. وتجدر الإشارة، إلى أن ظروف الفوضى الأمنية التي تشهدها الأجزاء التي تسيطر عليها "قسد" من المحافظة، تُشجِّع انتشار مجموعات خطف وسرقة وفرض إتاوات باسم "التنظيم"، ما يزيد من التضارب بين العمليات المُتبناة بشكل رسمي، وبين التي تُنفِّذها تلك المجموعات وتُنسَب للتنظيم، خاصة وأنه ألقي القبض على بعض أفراد تلك المجموعات من قبل الأهالي، كما أعدَمَ التنظيم عدداً منهم بتهمة انتحال اسمه[30].

أما بالنسبة **لريف دير الزور الجنوبي**، فتأتي أهميته كونه يُشكِّل امتداداً واتصالاً بجبال البشري، والتي تحظى بأهمية لدى التنظيم، كونها مركزاً رئيساً لعناصره، إضافة لموقعها الذي يتوسط بادية دير الزور وباديتي تدمر والرصافة، بشكل يسمح لعناصر التنظيم بحرية الحركة[31]. كما يؤمن ريف دير الزور الجنوبي عبر بادية البشري اتصالاً جغرافياً مع مقاتلي التنظيم في بادية الأنبار عبر وادي حوران[32]. بالمقابل، يفصل ريف دير الزور الجنوبي عبور نهر الفرات ووجود قوات النظام والمليشيات الإيرانية في دير الزور والبوكمال على الضفة الغربية للنهر، فيما تنتشر القوات الأمريكية في حقول النفط والغاز (كونيكو، العمر، التنك)، وفي مدينة هجين وقرية الباغوز على الضفة الشرقية لنهر الفرات، ما يجعل إمكانية انتقال عناصر التنظيم على جانبي النهر أمراً صعباً، باستثناء عمليات التهريب. من جهة أخرى، يُشكّل انتشار المليشيات

[26] مقابلة هاتفية مع عضو في قوى "الأمن الداخلي" التابع لتشكيلات "قسد" ضمن منطقة الشدادي، تحفّظ عن ذكر اسمه لأسباب أمنية، أجريت معه عدة مقابلات هاتفية مطوّلة، خلال الفترة الواقعة بين 22 آذار/مارس و5 نيسان/إبريل 2023.

[27] مقابلة هاتفية مع عضو سابق في مجلس بلدة هجين، تحفَّظ عن ذكر اسمه لأسباب أمنية، أجريت المقابلة بتاريخ 10 آذار/مارس 2023.

[28] مقابلة هاتفية مع ناشط سياسي، مقيم في مدينة البصيرة في دير الزور، تحفَّظ عن ذكر اسمه لأسباب أمنية، 27 آذار/مارس 2023.

[29] مقابلة هاتفية مع عضو في قوى "الأمن الداخلي" التابع لتشكيلات "قسد" ضمن منطقة الشدادي، مصدر سبق ذكره.

[30] حصيلة تقاطع بيانات أغلب المقابلات التي أجريت في دير الزور، إضافة لبعض البيانات التي أوردها التنظيم عن استهداف قطاع طرق ينتحلون اسمه.

[31] مقابلة هاتفية مع أمني في تشكيل محلي مسلح متعاون مع القوات الأمريكية في ملف مكافحة "داعش" ضمن منطقة التنف، تحفَّظ عن ذكر اسمه لأسباب أمنية، أجريت معه عدة مقابلات هاتفية مطوّلة خلال الفترة الواقعة بين 1 و15 نيسان/أبريل 2023.

[32] مقابلة هاتفية مع ضابط في حرس الحدود التابع للجيش العراقي، تحفّظ عن ذكر اسمه لأسباب أمنية، أجريت المقابلة في تاريخ 12 نيسان/إبريل 2023.

الإيرانية في بادية المنطقة، عاملاً مهماً في رفع مُعدّل العمليات المُلتبسة، خاصة مع اتهامها بتنفيذ عمليات قتل عدة بحق رعاة الأغنام والعشائر هناك، والتي نُسِبَت للتنظيم لاحقاً أو قُيّدت ضد مجهول.

محافظة الحسكة

حازت محافظة الحسكة الترتيب الثاني في عدد العمليات بواقع 25 عملية. وتأتي أهمية المحافظة بالنسبة للتنظيم كونها المعقل الرئيس لقيادات "قوات سوريا الديمقراطية"، وأي عملية للتنظيم في الحسكة تعني ضرب العمق الاستراتيجي لـ"قسد"، كذلك يعد وجود السجون الكبرى في الحسكة التي تضم عناصر وقيادات التنظيم[33]، إلى جانب المخيمات التي تضم عوائل عناصره، عاملاً يزيد في أهمية المنطقة بالنسبة للتنظيم[34].

ويتركّز مجال حركة التنظيم في الريف الجنوبي والشرقي للحسكة، إذ تعد منطقة الدشيشة الأهم بالنسبة لعناصره، بسبب موقعها القريب من الحدود العراقية، لكن بالمقابل، تعتبر حركة التنظيم مُقيَّدة على الجهة الأخرى من الحدود العراقية المقابلة للحسكة، وذلك بفعل عوامل عدة، على رأسها: الرقابة العالية الناتجة عن تداخل مناطق النفوذ والسيطرة، وتعدد القوى الأجنبية، خاصة في منطقة جبال سنجار، حيث تخضع المنطقة لرقابة كبيره كونها تقع في منطقة حدود جغرافية مشتركة بين تركيا وسورية والعراق[35]، فيما تأتي منطقة الهول في المرتبة الثانية في الأهمية بالنسبة للتنظيم كونها تضم مخيم الهول[36].

ويعد ريف الحسكة الجنوبي وأطراف ريف دير الزور الشمالية، أهم المناطق بالنسبة للتنظيم في شمال شرق سورية[37]، فإلى جانب أهمية الموقع الجغرافي الذي يساعد التنظيم في الربط بين دير الزور والحسكة، يتخذ بعض قادة التنظيم من قرى المنطقة مقرات إقامة وتخفي لهم، كقرى: الدشيشة وأبو حامضة والاشيطح وريف الشدادي في الحسكة، وقرى أبو النيتل والطريخم في دير الزور[38]. ومن خلال البيانات، يتضح أن التنظيم لا يعتمد شن عمليات واسعة في محافظة الحسكة، وإنما **يقتصر مجال عملياته على الجزء الجنوبي والشرقي من المحافظة**، بسبب صعوبة وصوله للأجزاء الشمالية منها نتيجة لزيادة التشديد الأمني. ويركّز التنظيم في محافظة الحسكة على شنّ عمليات استهداف نوعية ضد قيادات "قسد" أو عناصرها أو مقراتها، ويبدو أنه لا يزيد من وتيرة عملياته لأسباب عدة، منها الخشية من تضييق "قسد" على عناصره في سجون الحسكة[39].

---

[33] تضم الحسكة الكثير من السجون، أهمها: سجن الحسكة المركزي، الذي يضم قرابة 3500 سجين من عناصر تنظيم "داعش"، وأكثر من 700 طفل مما يعرف "بأشبال الخلافة". وسجن علايا في القامشلي الذي يضم نحو 1500سجين، والسجن الأسود أو سجن ديريك، الذي يضم أخطر المطلوبين، ويقبع فيه نحو 2000 سجين. وسجن الشدادي الذي يضم نحو 600 سجين. علماً أن هناك سجون أخرى في الرقة تضم معتقلي التنظيم أهمها: سجن عايد في الطبقة، الذي يضم نحو ألف معتقل، فيما لا تبقى "قسد" أياً من معتقلي التنظيم في سجون دير الزور. المصدر: سامر الأحمد، محمد حسان، تفاصيل هجوم "داعش" على سجن الصناعة في مدينة الحسكة السورية، Middle East Institute، 12 شباط/فبراير 2022، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3HMMgnu

[34] مقابلة هاتفية مع عضو في قوى "الأمن الداخلي" التابع لتشكيلات "قسد" ضمن منطقة الشدادي، مصدر سبق ذكره.

[35] مقابلة هاتفية مع ضابط في الجيش العراقي، تحفّظ عن ذكر اسمه لأسباب أمنية، أجريت المقابلة في تاريخ 10 نيسان/أبريل 2023.

[36] مقابلة هاتفية مع عضو في قوى "الأمن الداخلي" التابع لتشكيلات "قسد" ضمن منطقة الشدادي، مصدر سبق ذكره.

[37] المصدر السابق.

[38] مقابلة هاتفية مع ناشط سياسي، مقيم ضمن مدينة البصيرة في محافظة دير الزور، مصدر سبق ذكره.

[39] مقابلة هاتفية مع عضو في قوى "الأمن الداخلي" التابع لتشكيلات "قسد" ضمن منطقة الشدادي، مصدر سبق ذكره.

محافظة الرقة

سجّلت محافظة الرقة 25 عملية، وجاءت في المرتبة الثانية أيضاً لناحية العمليات التي أعلن عنها التنظيم خلال فترة الرصد. ويبدو أن أهمية المحافظة **بالنسبة لحركة التنظيم ترتبط ببعدين أساسيين: يتعلق الأول بأهميتها الجغرافية بالنسبة للتنظيم**، والذي يستغل توسُّط موقعها بين دير الزور وشمال غرب سورية ودير الزور وبادية تدمر، في حركة عناصره وقياداته[40]. إذ تربط محافظة الرقة بين دير الزور وشمال غرب سورية ، ويساعد وقوع مركز المدينة على مجرى نهر الفرات في سهولة الانتقال إلى بادية تدمر وجنوب محافظة الرقة، على اعتبار أن التنقل بين جانبي النهر لا يخضع لإجراءات أمنية مشددة، بخلاف الوضع في دير الزور حيث يحدّ من حركة التنظيم وسهولة انتقال عناصره على ضفتي النهر انتشار قوات النظام والمليشيات الإيرانية من الرصافة وصولاً إلى دير الزور، وكذلك تمركز القوات الأمريكية في نقاط عدة بين حقل "كونيكو" وصولاً إلى الباغوز في الضفة الشرقية لنهر الفرات. **أما البعد الآخر، فيتمثّل بما تحمله المحافظة من رمزية للتنظيم**، كونها كانت معقلاً مهماً له أيام نشاطه، وتشكّل حالياً عاصمة إدارية مهمة لـ"قسد"[41].

إلى جانب عامل الجغرافية المفتوحة، **يلعب ضعف الضبط الأمني في أرياف المحافظة دوراً** في دعم حركة التنظيم، لكن اتساع مساحة المحافظة، وتباعد مراكز المدن، وانخفاض الكثافة السكانية في بعض المناطق ضمن ريف المحافظة مقارنةً بأرياف دير الزور، تفرض على التنظيم مزيداً من الجهد والوقت للقيام بأي عملية[42]، ولعلّ هذا يفسر نمط العمليات المُعتَمَد من التنظيم في المحافظة، والقائم على زرع العبوات الناسفة.

بالمقابل، **يُشكِّل تعدد قوى السيطرة وتداخل نفوذها في بعض مناطق محافظة الرقة عاملاً مؤثراً في حركة التنظيم**، ففي شمال وشمال غرب المحافظة، حيث يسيطر "الجيش الوطني" على مدينة تل أبيض، وتُشكِّل عين عيسى منطقة تداخل عسكري وأمني لأطراف عدة؛ تكاد تنعدم حركة التنظيم. ولعلّ ذلك يعود لسببين، **الأول**: متعلق بعدم قدرة التنظيم على تنشيط عملياته ضد "قسد" و"الجيش الوطني" في آن واحد، وتجنُّبِه توسيع دائرة نشاط خصومه ضد خلاياه، لما لذلك من تكلفة وصعوبات أمنية وعسكرية ولوجستية، وللحفاظ على المنطقة كنقطة عبور وتخفي. بينما يتعلق السبب **الثاني**: بحالة التداخل العسكري في محيط بعض المناطق كعين عيسى، والتي تفرض قبضة أمنية مرتفعة ضمن المنطقة[43]. أما في جنوب وجنوب غرب المحافظة، فيستثمر التنظيم معارضة بعض عشائر المنطقة لنفوذ "قسد" والنظام والمليشيات الإيرانية[44]، ما يتيح لهُ استقطاب بعض أبناء المنطقة للعمل لصالحه[45]. خاصة مع اتهام عشائر المنطقة للمليشيات الإيرانية بالتورُّط في مجازر عدة بحق أبنائها ضمن بادية الرصافة. **وبشكل عام يمكن القول: إن مستوى نشاط التنظيم المنخفض نسبيّاً في المحافظة، قياساً بدير الزور، قد يُفسَّر بما تفرضه الجغرافية وشكل السيطرة**

---

[40] مقابلة هاتفية مع قيادي سابق في "أحرار الشام"، من أبناء مدينة الرقة، تحفَّظ عن ذكر اسمه لأسباب أمنية، أجريت المقابلة بتاريخ 7 أيار/ مايو 2023.

[41] مجموعة مقابلات هاتفية مع ناشطين من مدينة الرقة، أجريت خلال الفترة الواقعة بين 15 آذار/مارس و20 أيار/مايو 2023.

[42] المصدر السابق.

[43] مقابلة هاتفية مع قيادي سابق في لواء "ثوار الرقة"، تحفَّظ عن ذكر اسمه لأسباب أمنية، أجريت المقابلة بتاريخ 27 أيار/مايو 2023.

[44] من أبرز هذه العشائر، عشيرة الناصر، والتي تعد أكبر عشائر المنطقة، انخرطت في الثورة السورية ضد نظام الأسد وكانت إلى جانب عشائر أخرى أساساً للتشكيلات العسكرية المناهضة للنظام في المنطقة، كذلك ترفض انتشار المليشيات الإيرانية في المنطقة، كما ترفض الخضوع التام لسلطة "قسد" وتعارض العديد من سياساتها.

[45] مقابلة هاتفية مع قيادي سابق في "أحرار الشام"، مصدر سبق ذكره.

الأمنية من محددات للحركة، وكذلك ما يفرضه تداخل بعض مناطق النفوذ بين القوى العسكرية المسيطرة، مقابل حاجة التنظيم للمحافظة كطريق عبور حيوي.

محافظة حلب

يحدد عاملان رئيسان ملامح حركة خلايا تنظيم الدولة في محافظة حلب، والتي **احتلّت بحسب بيانات الرصد المرتبة الثالثة** في عدد العمليات المتبناة من قبل التنظيم، بواقع 6 عمليات. إذ لم تشهد مناطق سيطرة "قسد" في ريف المحافظة سوى 3 عمليات ضمن ريف مدينة منبج، بينما نفَّذَ التنظيم ضمن مناطق سيطرة النظام والمليشيات الإيرانية في جنوب وشرق المحافظة/ محيط خناصر 3 عمليات، في حين لم تشهد مناطق سيطرة "الجيش الوطني" شمال المحافظة أي عملية للتنظيم خلال فترة الرصد.

ويرتبط **العامل الأول** بطبيعة قوى السيطرة وتعددها، وتداخل نفوذها في محيط بعض المناطق، ففي عين العرب ومنبج؛ يدفع تداخل السيطرة بين الفواعل الدولية والإقليمية والمحلية (قوات النظام، روسيا، "قسد"، "الجيش الوطني"، الجيش التركي) إلى عرقلة وتعقيد حركة التنظيم أمنياً وعسكرياً، ورفع كلفة عملياته فيها، كما يسهم الموقع الحسّاس لمدينة منبج، كونها خط مواجهة ونقطة عبور بين مناطق سيطرة "قسد" ومناطق "الجيش الوطني"؛ في الحد بشكل كبير من نشاط التنظيم. أما في جنوب وشرق المحافظة، فتحكم المليشيات الإيرانية المنطقة بقبضة أمنية عالية، وتنشر قواتها في التلال الاستراتيجية الحاكمة، لمنع أي تحركات إلى عمق مناطق تواجدها في السفيرة ومحيطها، كما في جبل شبيث الذي تستخدمه المليشيات الإيرانية في تخزين الأسلحة والمخدرات[46]، الأمر الذي يحدّ من نشاط التنظيم في المنطقة، باستثناء بعض العمليات الخاطفة ضد قوات النظام والمليشيات الإيرانية. مقابل عمليات أخرى مُلتَبِسة استَهدَفَت مدنيين من عشائر المنطقة، ونُسِبَت للتنظيم دون تبنٍ منهُ، وسط اتهامات من عشائر المنطقة للمليشيات الإيرانية بالضلوع فيها.

بالمقابل، لم يشهد الجزء الغربي من المحافظة، الخاضع لسيطرة هيئة "تحرير الشام" (الأتارب، دارة عزة)، أي عمليات خلال فترة الرصد، ولعلّ ذلك يعود بشكل مباشر إلى طبيعة سيطرة "الهيئة" أمنياً، ونشاط جهاز "الأمن العام" في المنطقة بملاحقة واستهداف خلايا التنظيم. كما لم يشهد الجزء الشمالي من المحافظة (مناطق سيطرة "الجيش الوطني") عمليات خلال فترة الرصد، بالرغم من لجوء عناصر التنظيم إلى المنطقة للاختباء، مستغلين غياب المركزية والتنسيق الأمني بين المناطق والتشكيلات المسيطرة عليها، إضافة إلى هشاشة المؤسسات الأمنية والعسكرية لـ"الجيش الوطني"، وضعف ضبط المنطقة، وتعدد الجهات الفصائلية[47]، الأمر الذي قد **يعكس رؤية واستراتيجية التنظيم للمنطقة، والقائمة على جعلها ملجأ لتخفي وعبور عناصره، وليست مسرحاً لنشاط فعّال ومنظَّم، بعكس دير الزور والرقة والحسكة، ولعلّ هذا ما يُفسِّر، إلى جانب العوامل المذكورة أعلاه، انخفاض وتيرة عمليات التنظيم في المنطقة، خاصة وأن عدداً كبيراً من عناصره وقيادته تم اغتيالهم أو اعتقالهم هناك.**

---

[46] مقابلة هاتفية مع صخر فيصل العلي، باحث في شؤون القبائل والعشائر السورية، يتركّز اهتمامه في دراسة البنى القبلية والعشائرية شمال سورية، أجريت المقابلة بتاريخ 8 نيسان/إبريل 2023.

[47] مقابلة هاتفية مع مسؤول أمني في منطقة جرابلس، تحفَّظ عن ذكر اسمه لأسباب أمنية، أجريت المقابلة بتاريخ 15 نيسان/إبريل 2023.

أما **العامل الثاني**، فيرتبط بشكل السيطرة المفروض من قبل "قسد" والمليشيات الإيرانية ضمن مناطق سيطرتهما، فقد عملت "قسد" منذ سيطرتها على منطقة عين العرب وأجزاء من منبج؛ وفق سياسة ممنهجة تقوم على إفراغ المنطقة من السكان المحليين بتهمة "التعاون أو التعاطف مع التنظيم"، وتحويل مساحات واسعة مأهولة، بحجة الصراع مع "الجيش الوطني"، إلى مناطق عسكرية تخلو من سكانها، باستثناء العوائل المرتبطة بـ"قسد" وعناصرها[48]. بالمقابل، أسهمت أيضاً سياسات النظام الأمنية والعسكرية وحملات المليشيات الإيرانية في إفراغ بعض المناطق من سكانها، بخاصة جنوب المحافظة (منطقة سفيرة) وأجزاء من شرق المحافظة (منطقة منبج/جنوب مسكنة)[49]، لتقتصر بذلك التركيبة السكانية لتلك المناطق على عودة بعض العشائر المُهجرة الموالية للنظام، والتي سرعان ما شكّل بعضها ميليشيات عسكرية نتيجة الهجمات التي تعرضوا لها من المليشيات الإيرانية جنوب حلب، كعشيرة الابراهيم/ الحديدين. بالمقابل، عملت المليشيات الإيرانية على إدماج مجموعات وأفراد من عشائر أخرى في المنطقة بعملية إنتاج وترفيق المخدرات، ضمن ناحية مسكنة ومنطقة السفيرة مروراً بناحية خناصر وصولاً لبلدة بلاس[50]، الأمر الذي أدى إلى تعزيز القبضة الأمنية للمليشيات، وعسكرة مناطق واسعة، وخفض الكثافة السكانية فيها، ما جعل حركة التنظيم وقدرته على الاستفادة من ظروف الكثافة السكانية والتراخي الأمني قليلة مقارنة بمناطق نشاطه المختلفة.

محافظتا حماة وحمص

سجَّلت محافظة حماة وقوع 5 عمليات خلال فترة الرصد، بينما سجَّلت محافظة حمص 3 عمليات. وتُظهر بيانات الرصد اشتراك المحافظتين في ضيق الحيز الجغرافي لنشاط التنظيم فيهما، فعمليات التنظيم وقعت بعيداً عن مركز المحافظتين، وتركَّزت في أطرافها المفتوحة على البادية. ففي حماة، وقعت العمليات ضمن محيط عقيربات وأثريا (مناطق حيوية لنشاط قديم للتنظيم)، وكذلك بالنسبة لحمص، فقد تركَّزت عمليات التنظيم في باديتها الشرقية. **ومن خلال النمط المعتمد على (العبوات الناسفة) الذي نُفِّذَت عبره أغلب العمليات، يبدو أن حركة التنظيم مُقيَّدة بعوامل أمنية، مرتبطة بانتشار المليشيات الإيرانية في مساحات واسعة من البادية وتحكّمها في أغلب الطرق الرئيسية، وتمركّزها حول بعض حقول الطاقة (نفط، غاز)، الأمر الذي يفرض على خلايا التنظيم استخدام العبوات أو الهجمات الخاطفة في معظم العمليات تجنباً للاستنزاف.**

وبنظرة شاملة لنشاط التنظيم في البادية، نجد أن العمليات التي تبنّاها خلال فترة الرصد اقتصرت على عمليات محدودة ضمن أطراف دير الزور وحماة وحلب والرقة وحمص المفتوحة على البادية المشتركة[51]، مقابل عدة عمليات مُلتَبسة نُسِبَت لهُ دون تبنٍ منه. إذ تُشكِّل البادية الممتدة بين جنوب الرقة وحلب مروراً بشرق حماة وحمص وصولاً لبادية ريف

---

[48] عين العرب/كوباني: عائلات عربية مُهجَّرة تناشد السلطات المحلية العودة إلى قراهم، سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، 22 أيار/مايو2023، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/43zWP6i، نور مارتيني، بالأرقام.. بلدي نيوز تكشف عن قيام "قسد" بعمليات تطهير عرقي في منبج، بلدي نيوز، 22 آب/ أغسطس 2016، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/48MDOQB

[49] نَفَّذَ النظام خلال عامي 2012 و2013 مجازر عدة في القرى الواقعة على جانبي طريق خناصر- السفيرة، كمجزرة رسم النفل بتاريخ 22 حزيران/يونيو 2012، ومجزرة قرية المزرعة بتاريخ 12 تموز/يوليو عام 2013، كما أسهمت الحملات الإيرانية والروسية خلال أعوام 2014 و2015 بتهجير المزيد من أبناء المنطقة.

[50] مقابلة هاتفية مع صخر فيصل العلي، باحث سوري؛ يتركز اهتمامه في البنى القبلية والعشائرية شمال سورية، مصدر سبق ذكره.

[51] خلال فترة الرصد نَفَّذَ التنظيم في بادية دير الزور 5 عمليات في معيزيلة والدوير، وفي حماة 5 عمليات في محيط عقيربات وأثريا، وفي حلب 3 عمليات غرب خناصر، وفي حمص عملية واحدة شرق البادية وعمليتين في محيط السخنة، وفي الرقة نفذ عمليتين في محيط الرصافة.

دمشق مثلثاً يشهد انتشاراً كبيراً للمليشيات الإيرانية، التي تتهم بتنفيذ معظم العمليات المُلتبسة فيه، مقابل عدم قدرة التنظيم على تغطية تلك المساحات لناحية عدد العناصر، وهذا ما يتناسب مع طبيعة ووتيرة عملياته المنخفضة نسبيّاً في تلك المناطق، مقارنةً بنشاطه ضمن مناطق سيطرة "قسد" في دير الزور والحسكة والرقة. أما في الجزء الجنوبي من البادية السورية، فينتشر عناصر التنظيم بين منطقة "خبرة الزقف" و"محطة T2"، فعلى الرغم من وقوع المنطقة تحت السيطرة الاسمية للنظام؛ إلا أنها تخلو من أي تواجد لقواته أو للمليشيات الإيرانية، فوجود قاعدة التنف يمنع تقدم أي قوى في المنطقة، على اعتبار أن القوات الأمريكية تستهدف أي عنصر إذا تجاوز مسافة طوق 5 كم في محيط القاعدة، الأمر الذي يتيح لعناصر وخلايا التنظيم هوامش ومجالات حركة أوسع جنوب البادية، بينما يفصل أوتستراد تدمر_ دير الزور بين مواقع خلايا التنظيم في أقصى جنوب البادية وجبل البشري، ويمتد انتشار خلايا التنظيم شرق ناحية السخنة، الأخيرة التي تسيطر عليها قوات النظام والمليشيات الإيرانية وبخاصة غربها[52].

ولعلّ أهمية المناطق المفتوحة على البادية، بالنسبة لتنظيم "داعش"، تتمثل بتأمين مجالات حركة في مختلف الاتجاهات، نتيجة اتساعها واتصالها، كما تؤمن وعورة الجغرافية في بعض مناطقها أماكن إيواء لعناصره، خصوصاً في الكهوف والمُغر، ويزيد انبساط المساحات الأوسع من البادية واتساعها، وما توفره من إمكانية للاستطلاع والرصد، من صعوبة عمليات الهجوم البري التي قد يتعرض لها التنظيم من مختلف الأطراف[53]. كما تؤمن بعض مناطق البادية، خاصة الحدودية، إمكانية الحركة وعبور الحدود، إذ تُشكّل بادية الجزيرة العراقية امتداداً مهماً للتنظيم في سورية، من جهة بادية الجزيرة السورية (ريف دير الزور الجنوبي)، فعبر وادي حوران، الذي يمتد في بادية الأنبار من منطقة السحل جنوب غرب بحيرة القادسية العراقية، ينتقل عناصر التنظيم باتجاه الأراضي السورية[54]. من جهة أخرى، شكّلت بعض الطرق الرئيسية التي تعبر البادية وتربط بين المحافظات، خلال فترات سابقة، أحد مصادر تمويل التنظيم عبر "تفاهمات أمنية" تضمن عدم تعرّضهُ لقوافل النفط والبضائع العابرة إلى مناطق سيطرة النظام، قبل أن يعاود التنظيم استهدافها أواخر 2020[55].

وربما يُفسِّر كل ما سبق عدم اعتماد التنظيم بعض مناطق البادية ميادين نشطة لعملياته، مقارنةً بدير الزور والحسكة والرقة، واعتبارها قاعدة تخفي وخط عبورو انطلاق لعمليات خاطفة، تتركّز في غالبيتها على نطاقات محددة وضيقة، تستهدف الطرق الرئيسية وبعض النقاط العسكرية.

محافظات الجنوب

تصدّرت درعا قائمة محافظات الجنوب السوري لناحية العمليات التي تبنّاها التنظيم خلال فترة الرصد. وكان قد بدأ وجود التنظيم بشكل مُبكِّر في المحافظة، من خلال وجود بعض القيادات الأجنبية التي انتقلت إلى المنطقة عبر الحدود الأردنية خلال عامي 2012-2013، ثم عبر استمالة بعض المجموعات العسكرية المحلية في العام 2014، وقد بدأ يبرز هذا

[52] مقابلة هاتفية مع أمني في تشكيل محلي مسلح متعاون مع القوات الأمريكية في ملف مكافحة "داعش" ضمن منطقة التنف، مصدر سبق ذكره.

[53] المصدر السابق.

[54] مقابلة هاتفية مع ضابط في حرس الحدود التابع للجيش العراقي، مصدر سبق ذكره.

[55] استهداف "داعش" لصهاريج القاطرجي..ينهي تاريخاً من التعاون المتبادل، المدن، 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، متوافر على الرابط التالي: https://2u.pw/ZkSwhLV

التواجد بشكل أوضح بعد ارتباط مجموعات محلية تحت اسم "جيش خالد" بالتنظيم خلال العام 2016، والعمل تحت اسمه حتى عقد اتفاق التسوية في العام 2018، الاتفاق الذي نصّ ضمن بنوده على حرب التنظيم والمجموعات التابعة له في المنطقة، عبر فصائل المعارضة المحلية التي انخرطت ووافقت على "التسوية" مع النظام، إذ قامت تلك الفصائل بالتنسيق مع النظام وتغطية جوية روسية بإنهاء وجود "جيش خالد" في المنطقة خلال 2018، واعتقال معظم قياداته وعناصره وتسليمهم لنظام الأسد، ما أدى إلى تراجع وانحسار نشاط التنظيم في المحافظة.

ومع منتصف العام 2019، بدأ النظام/المخابرات الجوية بإطلاق سراح بعض عناصر وقيادات "جيش خالد" من الشرعيين والأمنيين[56]، ولم يمضِ وقت طويل على هذا الإفراج حتى بدأت المحافظة تشهد دخول عدد من قيادات التنظيم الأجنبية إليها، خاصة بعد مقتل زعيم التنظيم أبو بكر البغدادي شمال سورية في تشرين الأول/أكتوبر 2019، وشكّلت المحافظة بعد هذا التاريخ ملجأ بالنسبة لبعض القيادات الأجنبية، والتي انتقلت إلى المنطقة واستقرت فيها بالاعتماد على عناصر وقيادات "جيش خالد" المُفرَج عنهم خلال العام 2019[57]، وغيرهم من العناصر الذين عملوا سابقاً معهم. إذ تولى هؤلاء مهمة إدخال القيادات الأجنبية إلى درعا، وتغطية تحركاتهم، وإعادة بناء شبكة الخلايا، وأبرز من لعب هذا الدور رامي محمد الصلخدي، إلى جانب مجموعة أشخاص من قرى درعا وريف دمشق وريف القنيطرة[58]. ومع بداية العام 2020، بدأت المحافظة تشهد نشاطاً واضحاً لخلايا التنظيم، تزامن مع اغتيالات "مجهولة المُنَفِّذ" بحق عدد من قيادات "الجيش الحر"، وأعضاء اللجنة المركزية المفاوضة عن درعا، وبعض عناصر "التسوية"، وقد اتَهمَت القوى المحلية خلايا التنظيم بتنفيذ معظم تلك الاغتيالات بالتنسيق مع النظام[59]. وخلال العام 2021، شهدت المحافظة توقيع اتفاق "التسوية" الثاني في درعا البلد، لتبدأ بعده حملات مضادة للتنظيم من قبل الأطراف المختلفة، أدَّت إلى مقتل عدد من القيادات، والأمير العام الرابع للتنظيم "أبو الحسين الحسيني القرشي" في درعا.

ومن خلال تتبع حركة تنظيم الدولة في الجنوب السوري خلال فترة الرصد، إضافة إلى مراجعة سجِلّ عملياته خلال النصف الثاني من عام 2022[60]، يتضح بأن **هناك عوامل عدة ساهمت في توزُّع وتفاوت عمليات التنظيم في محافظات الجنوب، ففي درعا**؛ تُظهر البيانات تركّز حركة التنظيم في الجزء الغربي والشمالي من المحافظة، حيث يقع حوض اليرموك، الأرض التاريخية للتنظيم/"جيش خالد"، كذلك فإن هذا الجزء يضم الفصائل المحلية التي ساهمت في قتال التنظيم قبل وبعد عقد "اتفاق التسوية"، ما يجعل التنظيم أقدر على تشجيع عناصره على المشاركة في العمليات الأمنية، مستغلاً التأليب ضد تلك الفصائل بحجة "التسوية" و"العمالة" للأجهزة الأمنية التابعة للنظام[61]. كما اعتمد التنظيم في

---

[56] في تموز/ يوليو 2019، أطلق النظام سراح 80 من عناصر التنظيم، بينهم 2 من الشرعيين، و5 أمنيين، ومهندس تفخيخ، ولوجستي. للمزيد انظر: بالأسماء... نظام الأسد يُفرج عن العشرات من عناصر "داعش" وسط مزاعمه بمحاربة خلاياه غربي درعا، تجمع أحرار حوران، 27 تموز/ يوليو 2019، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3BQGePM

[57] مقابلة هاتفية مع أمني في تشكيل محلي مسلح متعاون مع القوات الأمريكية في ملف مكافحة "داعش" ضمن منطقة التنف، مصدر سبق ذكره.

[58] مقابلة هاتفية مع قيادي سابق في غرفة عمليات "البنيان المرصوص" في درعا، تحفَّظ عن ذكر اسمه لأسباب أمنية، أجريت المقابلة بتاريخ 8 أيار/مايو 2023.

[59] على سبيل المثال لا الحصر؛ في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، قُتل الشاب محمد قاسم الصياصنة (أبو سليمان) محقق في "البنيان المرصوص" وأحد الكوادر الثورية في درعا البلد، بعد عملية اغتيال استهدفته مع شقيقه في درعا البلد. وفي آذار/مارس 2020، قضى القيادي السابق في "الجيش الحر"، معتز قناة (أبو العز)، مدير الملف الأمني في "البنيان المرصوص"، وقضى إلى جانبه القيادي، عدنان أبازيد (أبو النور)، بعملية اغتيال في منطقة طريق السد. المصدر السابق.

[60] إحصائية النصف الثاني من 2022، مع العلم أن ربعه الأخير داخل فترة الرصد.

[61] مقابلة هاتفية مع أيمن أبو نقطة، صحفي سوري من محافظة درعا، والناطق الإعلامي باسم تجمع "أحرار حوران"، أجريت المقابلة بتاريخ 30 آذار/مارس 2023.

مناطق عدة كـ(جاسم ومحيطها وطفس والمزيريب واليادودة) على بعض العناصر السابقين الذين عملوا مع "جيش خالد"، واتخذت خلاياه من حي "العالية" على أطراف مدينة جاسم مركزاً رئيساً لها، ومقرّاً لعناصر أجنبية ومقاتلين محليين من خارج درعا[62]. بالمقابل، تُظهر البيانات مستوى نشاط أقل لخلايا التنظيم في بعض أحياء مدينة درعا، فقد تقاطعت مصالح خلاياه مع مجموعات محلية في المدينة، والتي كشَفَت تحقيقات لاحقة عن ارتباطاتها ودعمها من قبل المليشيات الإيرانية والأمن العسكري التابع للنظام[63]. في حين يُسهم انتشار المليشيات الإيرانية في **منطقة اللجاة**، وإشرافها على خطوط تجارة المخدرات هناك عبر شبكات محلية، في زيادة مستوى القبضة الأمنية لصالحها في المنطقة وشمال شرق درعا. بالمقابل، يعيق انتشار قوات "اللواء الثامن" في جنوب شرق المحافظة من تواجد وحركة التنظيم في المنطقة، باستثناء بعض العمليات الخاطفة في الحراك والمليحة الغربية وصيدا والنعيمة[64].

أما بالنسبة **لمحافظة القنيطرة التي سجّلت نشاطاً منخفضاً للتنظيم قياساً بدرعا**، باستثناء عمليات محدودة وخاطفة ساهمت فيها عوامل عدة، منها: القرب والاتصال الجغرافي بمدينة جاسم التي نشط في محيطها عناصر التنظيم، لا سيما وأن بعضهم ينتمون لمحافظة القنيطرة، ما سهّل تنفيذ عمليات خاطفة[65]. بالمقابل، لا تعد **دمشق** وريفها مناطق عمل نشط للتنظيم بسبب القبضة الأمنية المرتفعة للنظام والمليشيات الإيرانية، باستثناء بعض العمليات المركّزة والخاطفة، التي تعتمد على عناصر محليين لاستهداف قوات النظام و"المليشيات" أو "زوار شيعة" جنوب دمشق.

من جهة أخرى، لم تشهد **محافظة السويداء** خلال فترة الرصد نشاطاً للتنظيم، الذي لم يعلن عبر معرفاته الرسمية عن أي عملية، ولعلّ ذلك يعود لأسباب عدة، منها: تراجع نشاط التنظيم عموماً في المنطقة منذ سنوات، واقتصاره على خلايا انتقلت إليها في فترات متفاوتة وظروف مُلتبِسة، إضافة إلى ارتفاع مستوى القبضة الأمنية المفروضة في مناطق من حدود المحافظة الشرقية والشمالية المفتوحة على البادية، نتيجة انتشار المليشيات الإيرانية وإشرافها على خطوط تهريب المخدرات، إذ عملت على إدماج شبكات محلية من بدو المنطقة في عمليات الترفيق والتهريب، منهم عناصر سابقون عملوا لصالح خلايا تنظيم الدولة. بالمقابل، يسهم وجود الفصائل المحلية الدرزية المعارضة كرجال الكرامة، وانتشارهم في بعض مناطق المحافظة، في تأمين تلك المناطق والتضيق على أي حركة محتملة للتنظيم أو غيره، خاصة وأن لهم تجارب سابقة في الاشتباك مع خلاياه والمجموعات المرتبطة بالأجهزة الأمنية والمليشيات الإيرانية[66].

---

[62] مقابلة هاتفية مع قيادي سابق في غرفة عمليات "البنيان المرصوص" في درعا، مصدر سبق ذكره.

[63] مجموعات محمد المسالمة الملقب "هفو"، ومجموعات مؤيد الحرفوش الملقب "أبو طعجة"، المتمركزة في طريق السد ومخيم درعا، كُشف أمر تورط المجموعات في عمليات اغتيال عدة لصالح التنظيم، في أعقاب تفجير استهدف القيادي في "الجيش الحر"، غسان أكرم أبازيد، في 29 تشرين الأول/أكتوبر 2022. وكذلك كشفت تحقيقات محلية عن تلقي المجموعة دعماً مالياً ولوجستياً من وسيم المسالمة ووسيم أبو حوبي المرتبطان مع فرع الأمن العسكري التابع للنظام. يشغل وسيم المسالمة رئاسة جمعية العرين الممولة من إيران، والتي تمتلك مقراً قرب دوار البانوراما بدرعا المحطة، ويرتبط بعلاقات مع ميليشيا حزب الله، وشغل عام 2017 قيادة اللواء 313 المدعوم من الحرس الثوري الإيراني في مدينة ازرع. انظر: تحت رعاية النظام.. الجنوب السوري بؤرة لميليشيا الاغتيالات والمخدرات، تجمع أحرار حوران، 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3N2GfpT

[64] مقابلة هاتفية مع قيادي سابق في غرفة عمليات "البنيان المرصوص" في درعا، مصدر سبق ذكره.

[65] مقابلة هاتفية مع وليد النوفل، صحفي سوري من محافظة درعا، له عدد من المواد الصحفية والبحثيّة حول تطورات الأحداث في درعا، أجريت المقابلة بتاريخ 20 نيسان/أبريل 2023.

[66] حصيلة مقابلات هاتفية عدة مع منسق مركز عمران في محافظة السويداء، شادي صعب، أجريت خلال الفترة بين 30 كانون الثاني/يناير و2 شباط/فبراير 2024.

ثانياً: حوامل نشاط التنظيم (النماذج الأمنية والحوكمية)

بالرغم مما تظهره البيانات من تراجع في مستوى نشاط التنظيم خلال فترة الرصد بين عامي 2022 و2023، قياساً بفترات سبقتها؛ إلا أن التنظيم أعلن رسمياً عن 116 عملية في سورية خلال عام واحد (2023)، إضافة لـ 63 عملية خلال الربع الأخير من عام 2022. اختلفت مستويات تلك العمليات وأنماطها ووتيرتها، بحسب المناطق الجغرافية والقوى العسكرية المسيطرة عليها، ما **يشير إلى وجود مُحفِّزات وعوامل مساعدة في حركته، تتعلق بالجغرافية، وشكل السيطرة القائم فيها، أكثر من تعلقها بقدراته الذاتية**، خاصة إذ ما أخذنا بالاعتبار الانحسار الذي يعيشه التنظيم، ومحدودية الموارد التي يعانيها، وآثارها على القدرات الذاتية الكافية (مادية، عسكرية، لوجستية، موارد بشرية)، وهذا ما تعكسه طبيعة وأنماط عمليات التنظيم التي يطغى عليها بنسبة 95% العمليات البسيطة أو غير المعقّدة، بينما نفَّذَ ما نسبته 5% من العمليات الكبرى، وحتى الأخيرة كانت مرتبطة بجغرافية محددة وليس بعموم مناطق نشاطه، الأمر الذي يدفع للسؤال حول المُحفِّزات وحوامل النشاط التي يستغلها التنظيم في تنشيط وبرمجة حركته، وفق المعطيات الجغرافية والعسكرية الخاصة في كل منطقة؟ وفي إطار الإجابة عن السؤال السابق؛ فهناك متغيرات عدة تؤثر في حركة التنظيم، وتختلف بحسب المناطق وقوى السيطرة، وعليه، يُركِّز هذا المحور على فحص مُتغيَّرين رئيسين:

1. **النموذج الأمني في كل منطقة:** إن تعامل مختلف الأطراف مع ملف "تنظيم الدولة" وفق منظور أمني، مقابل اختلاف طبيعة عملياته ومستواها باختلاف قوى السيطرة؛ يدفع للبحث في تأثير مستويات الضبط الأمني والعمليات المضادة على حركة ونشاط التنظيم، ضمن مختلف المناطق.
2. **النموذج الإداري/الحوكمي:** إن لأنماط الإدارة المختلفة باختلاف قوى السيطرة تأثيرات مباشرة (اقتصادية، اجتماعية، أمنية) على المجتمعات المحلية، الأمر الذي قد ينعكس على قدرة خلايا التنظيم في خلق هوامش للحركة والتعبئة، واستقطاب العناصر الجديدة، وضمان استمرار الموارد، ما يُشكِّل رافعة لمواصلة نشاطه. وعليه، فإن جوهر اختيار هذا المُتغيّر قائم على افتراض؛ أن جزءاً من نشاط خلايا التنظيم مرتبط باستغلالها جوانب قصور النماذج الحوكمية في بعض المناطق.

الضبط الأمني والحملات المضادة

تؤثّر مستويات الضبط الأمني والحملات المضادة في قدرة التنظيم على الحركة ضمن مختلف مناطق تواجده، إذ غالباً ما تخلق الثغرات الأمنية على اختلاف مناطق النفوذ فرصة لحركة خلاياه، بينما تحدّ الحملات المضادة من تلك الحركة نسبياً. وتعمل قوى السيطرة في مختلف مناطق النفوذ على إنتاج نماذجها الأمنية الخاصة في التعامل مع ملف التنظيم، وتشنّ حملات وعمليات متفاوتة المستوى ضد خلاياه؛ بما يتماشى مع قدراتها الذاتية ومصالحها الأمنية. وفي هذا الإطار، يمكن تصنيف أبرز تلك القوى بحسب تحالفاتها ومناطق انتشارها وفق مجموعات رئيسية، هي: قوات "سوريا الديمقراطية"، والولايات المتحدة الأمريكية شمال شرق سورية، "الجيش الوطني"، و"هيئة تحرير الشام"، والجيش التركي شمال غرب سورية، قوات النظام وحلفائها في أبرز مناطق انتشارهم شمال ووسط وجنوب سورية.

قوات "سوريا الديمقراطية" وشركاؤها

تشهد مناطق شمال شرق سورية بشكل مستمر حملات وعمليات ضد "تنظيم الدولة" وخلاياه، تُنفّذها القوات الأمريكية، إما بشكل منفرد أو بالشراكة مع قوات "قسد". وبالرغم من تلك الحملات؛ إلا أن التنظيم ما يزال يتمتع بهامش حركة جيد في المنطقة، تُسهم فيه عوامل عدة، على رأسها؛ **ضعف ضبط الحدود**، والذي يسهم في تسهيل حركة التنظيم بين سورية والعراق، إذ تتفاوت القدرة في ضبط جانبي الحدود بين القوى المختلفة، ومن منطقة إلى أخرى على طول الشريط الحدودي. ففي العراق، حيث ينشط التنظيم في وادي حوران ضمن بادية الأنبار، تغيب السيطرة التامة للقوات العراقية، فرغم تواجد حرس الحدود إلا أن أعدادهم قليلة، ناهيك عن غياب قوى الإمداد والمساندة في العديد من النقاط نتيجة الطبيعة الجغرافية، مقابل انتشار مليشيات "الحشد الشعبي" في أجزاء واسعة من الحدود، وامتلاكها سُلطة تفوق قوات الجيش العراقي في بعض المناطق[67]، إضافة إلى الأساليب العسكرية التي يتبعها التحالف الدولي والقوات الأمريكية، القائمة غالباً على رصد الأجواء الخاصة بالمواقع العسكرية فقط، وعدم استهداف تحركات التنظيم طالما أنها لا تشكل تهديداً لقوات التحالف، الأمر الذي يسهم في خلق هوامش حركة للتنظيم في المنطقة، تسمح لعناصره بالتنقل بين طرفي الحدود والدخول إلى الأراضي السورية[68].

بالمقابل، تولي "قسد" مسؤولية **ضبط الحدود السورية** لقوات "الدفاع الذاتي HPX "، وهي قوات تَشكَّلت من عمليات التجنيد الإجباري، يتم نشرها على الحدود الصحراوية في نقاط تبلغ مساحتها 200 متر مربع، وبين كل نقطة ما يزيد عن 500 متر من المساحات المفتوحة، دون وجود قوات إسناد قريبة، الأمر الذي يدفع العناصر غالباً لتجنُّب اعتراض أي عملية عبور تحصل. في حين لا تُسيّر الولايات المتحدة أو "التحالف" دوريات برية لضبط الحدود من الجهة السورية[69]، إذ تعتمد مبدأ الرصد الجوي لنطاقات محددة فقط، بينما يحتفظ التنظيم بالعديد من الأنفاق التي تساعده في التنقل بين جانبي الحدود[70].

أما على مستوى المدن والبلدات والمناطق المأهولة، فتعتمد "قسد" في الضبط الأمني على **نشر الحواجز** في مداخل المدن الرئيسة، وتتولى مسؤوليتها قوى "الأمن الداخلي Asayîşa Rojava " و"الشرطة العسكرية"، بينما تتراجع قدرتها على ضبط المساحات المفتوحة بين المدن والبلدات في دير الزور والرقة. كما تنتشر ضمن مراكز المدن والبلدات الرئيسة في الحسكة ومدينة الرقة دوريات متنقلة لقوى "الأمن الداخلي" والتشكيلات التابعة لها، كـ"الأمن العام" و"شعبة مكافحة الجريمة المنظمة"، إلا أنها لا تستطيع دائماً إعاقة حركة عناصر التنظيم اللذين يملكون معرفة كبيرة بجغرافية المنطقة، ما يُسهّل عليهم تجنُّب الحواجز، والتي غالباً ما تنتشر بشكل انتقائي وفقاً لأولويات أمنية قائمة على تأمين مناطق على حساب أخرى[71]، فتشهد أرياف دير الزور مثلاً، انخفاضاً في عدد ونوع الحواجز مقارنةً بالقامشلي وأرياف الحسكة[72]، وقد سبق

---

[67] مقابلة هاتفية مع ضابط في حرس الحدود التابع للجيش العراقي، مصدر سبق ذكره.

[68] مقابلة هاتفية مع ضابط في الجيش العراقي، مصدر سبق ذكره.

[69] مقابلة هاتفية مع عضو في قوى "الأمن الداخلي" التابع لتشكيلات "قسد" ضمن منطقة الشدادي، مصدر سبق ذكره.

[70] مقابلة هاتفية مع ضابط في حرس الحدود التابع للجيش العراقي، مصدر سبق ذكره.

[71] مقابلة هاتفية مع عضو في قوى "الأمن الداخلي" التابع لتشكيلات "قسد" ضمن منطقة الشدادي، مرجع سبق ذكره. وقد تقاطعت تلك البيانات مع أغلب المقابلات التي أجريت في دير الزور والرقة.

[72] حصيلة تقاطع بيانات أغلب المقابلات التي أجريت مع المصادر المحلية في دير الزور.

للأهالي تقديم مناشدات عدة لتحسين الوضع الأمني للطرق الرئيسة خاصة طريق "الخرافي" الذي يربط بين دير الزور والحسكة، إلا أن "قسد" عمدت إلى إزالة الحواجز من الطريق نتيجة الاستهداف المتكرر فبقي الطريق دون تأمين، باستثناء حاجز "دوار الصناعة" على مدخل مدينة دير الزور، وحاجز "منطقة 47" في الشدادي[73]. كما لا تعتمد الحواجز بشكل عام طرقاً احترافية في عملية التحقق من هوية المارين، إذ يخضع كل من يريد التنقل من دير الزور باتجاه الحسكة لعملية تدقيق مُشدّد، في حين لا تشدّد "قسد" في إجراءات التحقق ممن يريد الانتقال من الحسكة إلى الدير[74].

من جهة أخرى، تعاني "قسد" **تفكُّكاً في أجزاء من بُنيتها الداخلية** وضعفاً في العقيدة العسكرية للكثير من عناصرها، فكل قطاع يتعامل مع القطاعات الأخرى ككيان مستقل، بنظام أشبه بـ"المافيات"، خصوصاً في دير الزور، مع استمرار حالة الصراعات بين بعض تشكيلات "قسد"[75]. كما تدفع ظروف المنطقة الاقتصادية والتجنيد الإجباري بالعديد من الأفراد للانضمام بهدف الحصول على المال[76]، إضافة لذلك يُدرك معظم العناصر ازدواجية السياسة الأمنية التي تتبعها "قسد" في التعامل مع عناصر وخلايا التنظيم، والتي تقود في كثير من الأحيان إلى عدم المواجهة المباشرة معهم في بعض المناطق الحدودية والطرفية، ما يجعل العناصر لا يقدمون على الاشتباك مع خلايا التنظيم ما لم يتعرَّضوا لهم[77].

ونتيجة لظروف الفساد الأمني والإداري؛ تنخرط بعض قيادات وعناصر من "قسد" في **عمليات تهريب لعناصر أو قيادات التنظيم**، أو الأسلحة، سواء بين طرفي الحدود، أو ضمن مناطق النفوذ الداخلية، ويتم دفع مبالغ مالية من قبل التنظيم مقابل عدم التعرض له[78]. كذلك، لا تتوقف عمليات التهريب على جانبي نهر الفرات، تحديداً شرق دير الزور، بين مناطق نظام الأسد و"قسد" مقابل حصص من عوائد عمليات التهريب يفرضها الطرفان، وتشمل عمليات التهريب: المحروقات والطحين، والمواد الغذائية، والحشيش، وعناصر من التنظيم. وتستفيد قوات النظام والمليشيات من خطوط التهريب للحصول على المحروقات والعوائد المادية من تهريب البشر، بما فيهم عناصر التنظيم، فيما تستفيد "قسد" من الحصول على العديد من المنتجات التي لا توجد إلا لدى النظام[79]. ولا يعاني عناصر التنظيم صعوبة في التنقل بين جانبي النهر في

---

[73] طالب الأهالي "قسد" في أكثر من مناسبة بإنارة الطُرق، وتكثيف الحواجز العسكرية، وتقصير المسافة بينها، مع قيامها بدوريات مستمرة على طول الطرقات، ورفع أسوار إسمنتية على جانبي الطُرق الرئيسة، لمنع تسلل خلايا "داعش" وقطاع الطرق. للمزيد انظر: دعوات لتأمين طريق الخرافي الواصل بين دير الزور والحسكة... ما السبب؟، sy24، 18 تشرين الأول/أكتوبر2022، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3nSxYvy

[74] حصيلة تقاطع بيانات أغلب المقابلات التي أجريت مع المصادر المحلية في دير الزور.

[75] على سبيل المثال لا الحصر: أقدم القيادي في "مجلس دير الزور العسكري"، هواش التيسان، خلال أيار/مايو 2022 على قتل رافع الفرهود الحامد الغنام، المسؤول العام عن حواجز "أسايش"، في قرية رويشد شرق المحافظة، إثر مشاجرة نشبت على أحد الحواجز. ناهيك عن الصراع الأخير بين "قسد" ومجلس دير الزور العسكري، بقيادة أبو خولة، والذي أدى إلى اعتقال الأخير واشتباكات بين الطرفين. وقد تكرر هذا النوع من الخلافات في فترات متعددة ضمن المجالس العسكرية التابعة لـ"قسد" في مختلف مناطق سيطرتها، كخلافها مع القائد السابق لـ"لواء ثوار الرقة" أبو عيسى، إضافة إلى خلافات مع "مجلس منبج العسكري" التابع لـ"قسد" والتي ظهرت بأشكال وأوقات مختلفة.

[76] مجموعة مقابلات هاتفية مع ناشطين من مدينة الرقة، مصدر سبق ذكره. تقاطعت مع بيانات مقابلات عدة في دير الزور والحسكة.

[77] مقابلة هاتفية مع عضو سابق في مجلس بلدة هجين، مصدر سبق ذكره. وقد أكدت مصادر أخرى في بعض قرى وبلدات دير الزور على الفكرة ذاتها.

[78] مقابلة هاتفية مع عضو في قوى "الأمن الداخلي" التابع لتشكيلات "قسد" ضمن منطقة الشدادي، مرجع سبق ذكره. وتقاطعت تلك البيانات مع مقابلات عدة في مناطق أخرى، وكذلك مع تقارير صحفية وبحثية، انظر: الفساد يتواصل بشكل متصاعد في صفوف قوات "سوريا الديمقراطية" عبر تورط مستمر لقادة وعناصر بعمليات التهريب من منطقة شرق الفرات نحو مناطق نفوذ قوات النظام، المرصد السوري لحقوق الإنسان، 21 أيلول/سبتمبر 2019، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3UsSwbQ. انظر أيضاً: بضائع مهربة بمبالغ مالية طائلة وتورط لقيادات وعناصر ضمن فصائل "قسد".. المرصد السوري يواصل تسليط الضوء على عمليات التهريب شرق الفرات، المرصد السوري لحقوق الإنسان، 14 نيسان/إبريل 2020، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3SkF72K. انظر أيضاً: بسيارات مسؤولين من "قسد".. تهريب قيادات "داعش" من الحسكة إلى العراق، عين الفرات، 29 كانون الثاني/يناير 2022، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3ujloaw

[79] حصيلة تقاطع بيانات أغلب المقابلات التي أجريت مع المصادر المحلية في دير الزور.

محافظة الرقة، وذلك لعدم وجود ضبط أمني من قبل "قسد"، ووجود تنقل مستمر لأبناء المنطقة الواقعة جنوب النهر إلى مدينة الرقة[80].

يتضح مما سبق، أن التفاوت في مستويات الضبط الأمني الذي تمارسه "قسد" ضمن مناطق سيطرتها المختلفة، ينعكس بشكل أو بآخر على أداء التنظيم ومستوى عملياته، إذ يبدو أن "قسد" تعمل على إضعاف مستوى الضبط الأمني في دير الزور، بهدف استيعاب نشاط خلايا التنظيم بعيداً عن مراكز سيطرتها في الحسكة والرقة، وذلك لأسباب اقتصادية وسياسية وأمنية، تساعد في تبرير سيطرتها وحملاتها المتكررة ضمن المنطقة التي تشهد توتراً، إضافة لضمان استمرار تدفق الدعم[81]، الأمر الذي ساهم مع عوامل أخرى في ارتفاع معدّل عمليات التنظيم في دير الزور مقارنة بالحسكة والرقة، واللتين تشهدان بالعموم مستويات أعلى من الضبط الأمني. من جهة أخرى، تؤدي ظروف الفوضى الأمنية في مناطق أخرى من سيطرة "قسد" إلى تعقُّد المشهد والتباسه، خاصة مع انتشار بعض مجموعات السرقة والخطف التي تستخدم اسم التنظيم في فرض الإتاوات وطلب الفديات، إضافة لشبكة من المخبرين، سواء التابعين لـ"قسد" أو النظام. مقابل خلايا التنظيم التي تستغل حالة الخوف لدى السكان المحليين في الحفاظ على وجودها.

أمن السجون والمخيمات

تخضع السجون المخصّصة لعناصر التنظيم والمخيمات الخاصة بعوائلهم لمستوى عالٍ من الضبط والحماية من قبل "قوات سوريا الديمقراطية"، بالتنسيق والتشارك مع الولايات المتحدة، إذ تخصّص "قسد" حاميات للسجون تصل إلى 500 مقاتل في سجون الحسكة، وتتبع آليات مختلفة في التعامل مع المعتقلين وضبطهم. ويتركّز وجود معتقلي التنظيم في سجون الحسكة والقامشلي واللتين تبديان استجابة أكبر لسياسات "قسد"، نتيجة عوامل عدة، منها: موقع محافظة الحسكة، وتركُّز القيادة الفعلية لـ"قسد" فيها، إضافة لتعدد قوى السيطرة على مستوى المحافظة، بشكل يؤمن حماية نسبيّة للمنطقة نتيجة تداخل المصالح[82]. إلا أن كل ذلك لم يمنع التنظيم من شن هجمات على السجون المركزية في المحافظة، كان آخرها هجومه على سجن الصناعة في الحسكة بتاريخ 20 كانون الثاني/يناير 2022.

وتكرر "قسد" على لسان مسؤوليها، بأنها تواجه مشاكل عدة على مستوى القدرات اللوجستية والبشرية في ضبط سجون التنظيم، إلا أن العديد من التقارير والمقابلات الميدانية تشير إلى أن **أغلب محاولات التهديد بعدم قدرتها على حماية السجون تأتي في إطار الضغط على الولايات المتحدة وتركيا**[83]. من جهة أخرى، تسمح حالة الفوضى التنظيمية والفساد

---

[80] مجموعة مقابلات هاتفية مع ناشطين من مدينة الرقة، مصدر سبق ذكره.

[81] تعتقد جميع المصادر التي أجريت معها المقابلات في دير الزور بأن هذه أسباب رئيسية وراء انخفاض مستوى الضبط الأمني الذي تفرضه "قسد" في المنطقة قياساً بباقي مناطق سيطرتها.

[82] المصدر السابق.

[83] تكرر قيادات "قسد" التهديد من خطر الحملات التركية على مواقعها وانعكاس هذه الحملات على أمن سجون ومخيمات التنظيم، ونشاط "قسد" ضد خلاياه، انظر: مظلوم عبدي: هجمات تركيا تؤثر على حربنا ضد تنظيم الدولة، CARNEGIE ENDOWMENT FOR INTERNATIONAL PEACE، 12 كانون الأول/ ديسمبر 2022، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/48ZWyNg. وبحسب تقاطع مقابلات مع مصادر في الحسكة ودير الزور: هدّد ممثلو "قسد" ضباط الولايات المتحدة بإطلاق سراح معتقلي "داعش" ما لم يمنعوا التحركات التركية. وكانت هذه الحالة قد تكررت، وبالفعل تم فتح بعض السجون وفق تقارير وشهادات عدة، خاصة خلال الهجوم التركي على رأس العين وتل أبيض.

بتسرُّب عناصر التنظيم في صفوف "قسد"، خاصة وأن الأخيرة لا تهتم بالسجل الأمني للمنتسبين الجدد، وتقتصر الرقابة الأمنية على الأشخاص الذين ترد في حقهم تقارير أمنية، ما يجعل الكثير من التقارير تصاغ بشكل كيدي دون وجود آلية للتَثبّت من المعلومات[84].

بالمقابل، اتبعت "قسد" منذ سنوات سياسة إعادة دمج بعض العناصر المحليين، ممن عملوا سابقاً مع تنظيم الدولة، وقد **بدأت بضمهم إلى صفوف قواتها العسكرية والأمنية منذ عام 2018**، وذلك بالتزامن مع إطلاقها سراح بعضهم دون محاكمات قانونية، ولجوئها لإجراء "تسويات" أمنية مع بعضهم الآخر[85]. وتأتي تلك التسويات والإفراجات الجماعية والفردية إما بوساطة و"كفالة عشائرية"[86]، تُميزّ خلالها "قسد" بين عناصر التنظيم السابقين بحسب الانتماء الجغرافي[87]، أو مقابل مبالغ مالية ورشاوى، ما أدى إلى تحوّل معتقلي التنظيم إلى تجارة ومورد مالي لـ"قسد"[88]، أو عبر "تسوية أمنية" تشمل تعاوناً أمنياً وتقديم معلومات، أو إعادة دمجهم بالأجهزة الأمنية والعسكرية، بوساطة قيادات سابقين في التنظيم تم "تسوية" أوضاعهم وتولوا مناصب في صفوف "قسد"[89]. كما تقوم الأخيرة أحياناً بتسليم بعض الأجانب من المعتقلين أو الأطفال وبعض النساء لدولهم الراغبة باستعادتهم.

ولا تعتمد "قسد" في عملية إدماج عناصر "داعش" السابقين في بُنية مؤسساتها الأمنية والعسكرية على معايير واضحة، إذ تُركّز على المهارات والإمكانيات التي يتمتع بها عناصر التنظيم الذين يريدون الانضمام، بغض النظر عن سجلّهم الإجرامي وموقف الأهالي منهم[90]، دون إجراء دراسة أمنية جدية حول الأشخاص الذين سيتم توظيفهم، وتكتفي بما تم معاينته من أوضاعهم داخل السجون سابقاً، وبدراسة أمنية يقوم بها جهاز "الأمن العام" حول الواقع الحالي لهم، دون

---

[84] مقابلة هاتفية مع عضو في قوى "الأمن الداخلي" التابع لتشكيلات "قسد" ضمن منطقة الشدادي، مصدر سبق ذكره. وتقاطعت تلك البيانات مع مقابلات عدة في مناطق أخرى.

[85] ساشا العلو وفاضل خانجي وشادي أبو فجر، الإدارة الذاتية مدخل قضائي في فهم النموذج والتجربة"، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 29 نيسان/أبريل 2021. وقد أكدت بعض المقابلات الميدانية على المعلومات ذاتها، والتي تكررت بشكل كبير في تقارير صحفية ودراسات محلية وغربية، انظر على سبيل المثال لا الحصر: Former IS fighters say they paid way out of Kurdish jail in 'reconciliation' scheme، The Guardian، 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3ORUKOr.

[86] تُصدّر "قسد" "وجهاء العشائر" الذين تختارهم كوسطاء بما يعرف بـ"الكفالة العشائرية"، التي تتم عادة باسم الشيخ، وذلك بهدف استمالة بعض شيوخ عشائر المنطقة (دير الزور، الرقة، الحسكة)، واستخدامهم في الترويج لتعامل "قسد" "الجيّد" مع الأهالي في ملف المعتقلين، واستجابة للضغوطات التي تتعرض لها من الأهالي أو الوجهاء. وتلجأ "قسد" لتصدير واجهات مشيخية أكثر تعاوناً معها بغض النظر عن مستوى التأثير الذي يتمتعون به وموقعهم ضمن العشيرة، وقد أكدّ كل من تم إجراء المقابلات معهم في مناطق شمال شرق سورية، "أن هذه الشخصيات لا تتمتع بالتأثير الكبير، ولكن غياب مشايخ الصف الأول نتيجة اصطفافهم إما مع المعارضة أو النظام، مقابل الحاجة لوجود صلة وصل بينها وبين العشائر العربية، تدفعها للاعتماد على مثل هذه الشخصيات".

[87] لا يحتاج العناصر المتحدرين من الحسكة لتسوية أوضاعهم حتى يتم إطلاق سراحهم، ويطلق سراحهم بعد قضاء مدة في السجون مقابل غرامات مالية، في حين يحتاج العناصر من أبناء دير الزور والرقة بغض النظر عن منصبهم السابق في صفوف "داعش" لوساطة عشائرية أو تسوية أمنية. المصدر: حصيلة تقاطع البيانات بين مصادر عدة، أجريت معها مقابلات في دير الزور والحسكة والرقة.

[88] كشف تحقيق صحفي لموقع "ميديابارت" الفرنسي عن دفع عناصر التنظيم مبلغ 8000$ لقيادات "قسد"، بالإضافة لدفع رشاوى تصل لـ 12000$ يدفعها قيادات تنظيم "داعش" في سبيل إطلاق سراحهم، وذكر التقرير أن "قسد" تتقاضى مبالغ تصل لـ900$ لمجرد الكشف عن مصير معتقلي التنظيم، ويصل ثمن الاتصال الواحدة بين عناصر التنظيم وذويهم لـ200$، كما تتقاضى "قسد" أموالاً أكثر من المعتقلين الأجانب، ويصل ثمن مقطع الفيديو لثواني لـ30000$. ، للمزيد راجع: D'anciens membres de l'État islamique à nouveau libres en Syrie، mediapart، 30 تشرين الأول/أكتوبر 2021 ، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3qBytuR.

[89] محمد حردان، دواعش "قسد"... صراعات على الأعضاء بين التنظيمين، العربي الجديد، 26 كانون الأول/ديسمبر 2021، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3lA0tNd

[90] حصيلة تقاطع البيانات بين مصادر عدة، أجريت معها مقابلات في دير الزور والحسكة والرقة.

إجراء أي شكل من أشكال الرقابة[91]. ولا توجد أرقام دقيقة أو رسمية حول أعداد المدمجين من عناصر التنظيم المحليين، ولكن بحسب ما أوردته إحصاءات مراكز محلية وتقارير وأوراق بحثية فإن متوسط الأعداد في مختلف مناطق سيطرة "قسد" يتراوح بين 2500 إلى 3000[92].

وبحسب ما تشير إليه التقارير والدراسات والمقابلات الميدانية؛ تعمل "قسد" على توظيف إمكانيات عناصر التنظيم المنضمين إلى صفوفها باتجاهات عدة، سواء كعناصر في الجهاز العسكري أو الاستخبارات أو كمُخبرين مرتبطين بها[93]، وتوكل لهم مهام جمع المعلومات عن مواقع التنظيم وتحركاته والتواصل بين عناصر وقادة التنظيم وجهاز المخابرات التابع لـ"قسد"[94]. إلى جانب تجنيد بعض عناصر "داعش" في عملياتها الأمنية ضد مناطق المعارضة في الشمال الغربي، إذ يشارك عناصر من التنظيم في تصنيع المتفجرات التي تستخدم في العمليات الأمنية، أو يشترك بعضهم بالتنفيذ في تلك المناطق، وذلك إما بتكليف مباشر عبر توظيف عناصر "داعش" السابقين وإرسالهم، أو عبر إطلاق سراح عناصر منهم بشرط الانتقال إلى مناطق سيطرة المعارضة، أو عبر التحفُّظ على عائلات بعضهم في السجون أو ضمن المخيمات لحين تنفيذ المهمة الموكلة لهم ضمن تلك المناطق[95].

أما على مستوى عوائل عناصر التنظيم المحليين، فتعمل "قسد" على إطلاق سراح بعضهم عبر "كفالات عشائرية"، وذلك بعد ثبوت حسن سلوكهم ضمن المخيمات[96]، دون العمل على تأمين الظروف المناسبة لإعادة اندماجهم في المجتمع. وتتولى بعض المنظمات مهمة إدماج العوائل المطلق سراحهم من المخيمات عبر نوعين من المشاريع: "جلسات التوعية والإدماج" و"مشاريع تعزيز سبل العيش"[97]، إلى جانب المبادرات المحلية[98]. إلا أن عملية إدماج تلك العوائل تصطدم بانعدام توافر السكن للكثير، خاصة العائدين من مخيم الهول، إلى جانب تدهور الأوضاع المعيشية والاقتصادية، ومشاكل قانونية مُركّبة، ونظرة المجتمعات المحلية للعائدين، وتحديّات أمنية، ومخاطر الفكر المتشدّد[99]. ولا تحقق مساعي المنظمات في دمج العوائل الأهداف المرجوة، وذلك بسبب عدم مراعاة التوجه الثقافي - الديني لأبناء المنطقة خلال

---

[91] مقابلة هاتفية مع عضو في قوى "الأمن الداخلي" التابع لتشكيلات "قسد" ضمن منطقة الشدادي، مصدر سبق ذكره.

[92] بحسب مركز الفرات لمناهضة العنف والإرهاب: انضم قرابة 4834 فرداً من عناصر تنظيم "داعش" السابقين إلى "قسد"، وبحسب ما أوردته تقارير أخرى فالرقم يبلغ 5000، انظر: محمد حردان، دواعش "قسد"... صراعات على الأعضاء بين التنظيمين، مصدر سبق ذكره. بينما أوردت دراسات وتقارير أخرى أعداداً أقل بحدود 2500 حتى العام 2021، وبناءً على تضارب الأعداد واختلاف مصادرها تم تقدير وسطها واعتماده.

[93] Haid Haid, Reintegrating ISIS Supporters in Syria: Efforts, Priorities and Challenges, The International Centre for the Study of Radicalisation (ICSR), King's College London, United Kingdom, 20 August 2018, https://bit.ly/3ovBpZl

[94] مقابلة هاتفية مع عضو في قوى "الأمن الداخلي" التابع لتشكيلات "قسد" ضمن منطقة الشدادي، مصدر سبق ذكره.

[95] مقابلة هاتفية مع مسؤول أمني في منطقة جرابلس، مصدر سبق ذكره.

[96] يمارس عناصر "قسد" عمليات ابتزاز لسكان المخيم، ويطالبون بأموال لتحسين أوضاع السجناء من الرجال والفتيان، وإلا كان الرد بتعذيب السجناء، كذلك تعرضت العديد من العوائل لعمليات نصب وسرقة من قبل عناصر "قسد"، ما دفع أهالي العوائل إلى التوقف عن إرسال الأموال لهم. للمزيد انظر: عبد العزيز الصالح، نساء في "الهول" عرضة للابتزاز من سجاني "الإدارة الذاتية"، عنب بلدي، 23 آب/أغسطس 2020، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/49C3nFA

[97] مجموعة مقابلات هاتفية مع ناشطين من مدينة الرقة، مصدر سبق ذكره. وأخرى مع ناشطين وعاملين في منظمات مجتمع مدني في دير الزور.

[98] الرقة: دمج عائلات عائدة من مخيم الهول، العربي الجديد، 14آب/ أغسطس 2022، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3OTRYsx

[99] جلنار أحمد وشواش درويش، مخيم الهول: تحديات خروج السكان والعودة وإعادة الاندماج للقاطنين السوريين، IMPACT، 1 نيسان/إبريل 2021، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3MKC94V

صياغة المشاريع[100]، إضافة إلى قلة تمويل المشاريع التي تدعم العوائل في بناء موارد اقتصادية، مقابل عدم تغطية بعض المشاريع القائمة لمستحقيها[101]، ناهيك عن عدم وجود متخصصين قادرين على التعامل مع العوائل بشكل احترافي، وضعف الخبرات المحلية[102]. **ينعكس ما سبق من ظروف مصاحبة لعملية دمج العوائل بشكل مباشر على الاستقرار المجتمعي، فنقص الإجراءات المُتبَّعة وضعف كفاءة البرامج المستخدمة في إعادة الإدماج، وعدم مراعاة الخصوصية المجتمعية، وعدم خلق أرضية اجتماعية و اقتصادية وقانونية تضمن استيعاب العوائل وتحفظ لهم حياة كريمة؛ يجعل منهم هدفاً للتنظيم من جهة، ويوسّع الهوة بين العوائل والمجتمع، ويعزّز حالة الهشاشة الأمنية من جهة أخرى.**

حملات مضادة (محدودة التأثير)

تعلن "القيادة المركزية الأمريكية" بشكل مستمر عن عمليات استهداف لعناصر وقيادات وخلايا تنظيم الدولة، تقوم بها إلى جانب شركائها المحليين في سورية والعراق، وتتركّز عمليات الولايات المتحدة في سورية بشكل أساسي ضمن شمال شرق سورية، وتمتد لتطال قيادات التنظيم في مناطق شمال وشمال غرب سورية، ومناطق سيطرة النظام في الحسكة ودير الزور. إلى جانب ذلك، تعلن قوات "سوريا الديمقراطية" عن شنّ حملات مداهمة واعتقال تطال عناصر التنظيم ومدنيين تصفهم بأنهم "عناصر من التنظيم". وخلال فترة إعداد الدراسة، تم رصد عدد العمليات المُعلنة من قبل "القيادة المركزية الأمريكية" بين شهري تشرين الأول/أكتوبر 2022 وتشرين الثاني/نوفمبر 2023. إذ يُظهر الجدول رقم (5) قيام القيادة الأمريكية بشن 141 عملية خلال فترة الرصد، نُفِّذَت 9 عمليات منها بشكل مستقل، في حين نُفِذَت 132 بالتشارك مع "قوات سوريا الديمقراطية".

الجدول رقم (5): العمليات المعلنة من قبل القيادة المركزية الأمريكية بين تشرين الأول/أكتوبر 2022 وتشرين الثاني/نوفمبر 2023[103].

التاريخ	الجهة المُنفِّذة		النتائج	
	الولايات المتحدة الأمريكية	أمريكا بالتعاون مع شركاء("قسد")	قتلى	معتقلون
تشرين الأول/ 2022	2	0	3	2
تشرين الثاني/ 2022	---	--	--	--
كانون الأول/ 2022	1	6	2	5
كانون الثاني/ 2023	0	10	2	198
شباط/2023	2	15	5	11
آذار/2023	0	9	2	11
نيسان/2023	1	10	4	21
أيار/ 2023	0	17	2	20
حزيران/ 2023	0	7	1	14

[100] عبّر أحد أبناء دير الزور عن أهداف ومشاريع المنظمات بقوله: "هدف المنظمات والبرامج الدولية إلغاء الفكر الإسلامي من عقول عوائل التنظيم، وهذا ما لا يمكن أن تتقبله العوائل بشكل قطعي ويتعارض مع المجتمع".

[101] بحسب إحصائية داخلية لإحدى المنظمات العاملة في دير الزور، "فإن برامج الدمج لا تغطي 5% من عوائل التنظيم في منطقة الباغوز وما حولها. وتلجأ المنظمات لرفع تقارير غير دقيقة للجهات المانحة عن سير ونتائج المشاريع، وذلك لضمان استمرار الدعم".

[102] مقابلة هاتفية مع مسؤول في منظمة مجتمع مدني عاملة في دير الزور، تحفَّظ عن ذكر اسمه لأسباب أمنية، أجريت المقابلة بتاريخ 22 آذار 2023.

[103] للاطلاع على تفاصيل الحملات الأمنية خلال كل شهر راجع الملحق رقم 1.

تموز/ 2023	0	11	3	6
آب/2023	0	8	1	7
أيلول-تشرين الأول/ 2023	3	23	3	45
تشرين الثاني/ 2023	0	16	1	19
المجموع	9	132	29	359

المصدر: إعداد فريق البحث بالاعتماد على البيانات الشهرية الرسميّة الصادرة عن القيادة المركزية الأمريكية.

بالمقابل، نفَّذَ التنظيم خلال فترة الرصد ما مجموعه 179 عملية في عموم الأراضي السورية، تركّزت معظم العمليات شمال سورية في محافظات: دير الزور، الحسكة، الرقة، حلب، حماة، حمص، وبلغ مجموعها 169 عملية. أما في جنوب سورية، نفَّذَ التنظيم 10 عمليات، توزّعت على محافظات درعا والقنيطرة ودمشق وريفها. ويوضّح الشكل التالي، الحملات المضادة التي نفَّذَتها القوات الأمريكية وشركائها مقارنةً بعمليات التنظيم في شمال سورية، خلال فترة الرصد.

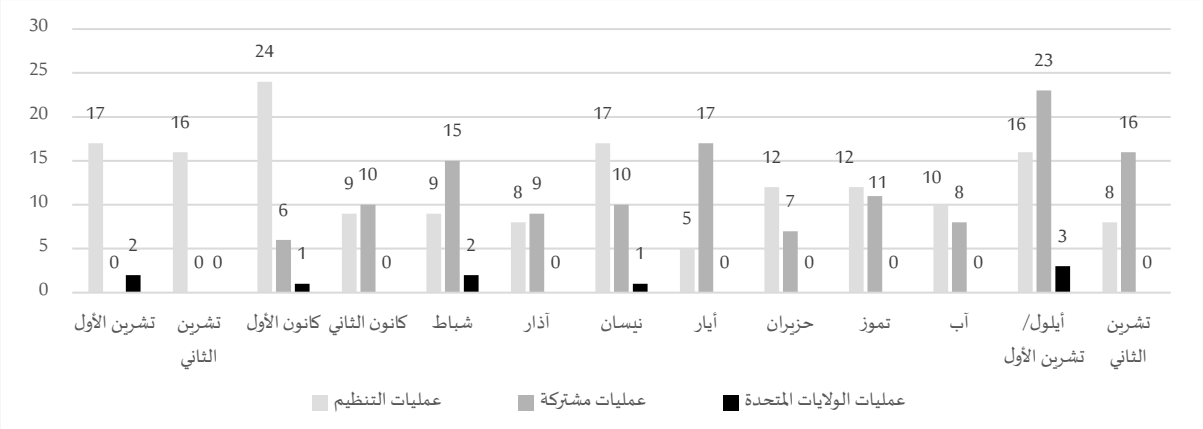

الشكل رقم (5): عدد عمليات تنظيم الدولة شمال سورية، مقابل عدد عمليات الولايات المتحدة وشركائها بين شهري تشرين الأول 2022 وتشرين الثاني 2023.

يُظهر الشكل رقم (5) زيادة تصاعدية في عدد عمليات التنظيم خلال الربع الأخير من عام 2022، فقد أعلن التنظيم عن تنفيذ 57 عملية شمال سورية، مقابل انخفاض عدد عمليات الولايات المتحدة وشركائها التي بلغت 9 عمليات، استهدَفَت عبرها 5 من قيادات التنظيم في 3 عمليات منفردة[104]، كما شنّت 6 عمليات بالشراكة مع "قسد". ومع نهاية كانون الأول/ديسمبر 2022، أطلقت "قسد" بالشراكة مع الولايات المتحدة حملة "صاعقة الجزيرة" بتاريخ 29 كانون الأول/ديسمبر 2022 وامتدت إلى أوائل كانون الثاني/يناير 2023[105]، الذي شهد أيضاً إعلان "قسد" عن حملة أخرى تحت عنوان "الانتقام لشهداء الرقة" في 25 كانون الثاني/يناير 2023[106]. وبلغ مجمل **العمليات التي نفَّذَتها الولايات المتحدة وشركائها خلال الربع الأول من 2023: 36 عملية**، منها عمليتان منفردتان للولايات المتحدة، مقابل 34 عملية مع شركائها،

[104] وهم أبو هاشم الأموي (نائب والي سورية)، وأبو معاذ القحطاني، وراكان وحيد الشمّري، المسؤول في التنظيم والمعروف بتسهيل تهريب الأسلحة والنقل السري للمقاتلين. إضافة إلى قياديين: أحدهما يدعى أنس، وهو قيادي في التنظيم متورط في التسهيل والتخطيط لعمليات دامية في شرق البلاد. بحسب بيانات القيادة المركزية الأمريكية ومقاطعتها مع البيانات المتوافرة والمنشورة في وسائل الإعلام عن العمليات ومعلومات المستهدفين فيها.

[105] استهدفت تمشيط 55 قرية ومزرعة في الهول وتل حميس وتل براك في الحسكة، ومساحات واسعة من الحدود السورية العراقية.

[106] استهدفت فيها خلايا التنظيم في مناطق سيطرة "قسد" ضمن محافظتي الرقة وحلب.

استهدفت قيادات التنظيم[107]. وقد رافقت تلك العمليات المعلن عنها، حملات اعتقال واسعة بلغ عدد المعتقلين خلالها، بحسب القيادة المركزية الأمريكية، 220 شخصاً، في حين أعلنت "قسد" اعتقال ما مجموعه 281 خلال حملتي "صاعقة الجزيرة"[108] و"الانتقام لشهداء الرقة"[109].

ومن خلال البيانات المرصودة لعمليات التنظيم والحملات المضادة؛ يظهر أن ارتفاع وتيرة الحملات الأمنية **والاستهداف المركّز لقيادات التنظيم خلال الربع الأول من عام 2023 أثّر بشكل واضح في عدد عملياته**، فقد انخفض من 57 عملية خلال الربع الأخير من عام 2022 إلى **26 عملية في الربع الأول من عام 2023**. وبالرغم من هذا الانخفاض، إلا أن عمليات التنظيم تواترت خلال الربع الأول من 2023، بمعدّل تقريبي بلغ عملية واحدة كل 3 أيام، فقد نفَّذَ 9 عمليات في كانون الثاني/يناير، ومثلها في شباط/فبراير، و8 عمليات في آذار/مارس.

وقد حافظت الولايات المتحدة وشركاؤها على المستوى السابق للحملات المضادة **خلال الربع الثاني من عام 2023**، فشنّت بين نيسان/إبريل وحزيران/يونيو 2023: **35 حملة**، نفَّذَت منها القوات الأمريكية بشكل منفرد عملية واحدة، في حين نُفِّذَت 34 حملة بشكل مشترك. بالمقابل، استمرت عمليات التنظيم بالتراجع مقارنة بالربع الأخير من عام 2022 (57 عملية)، لكنها تعتبر في زيادة قياساً بالربع الأول من عام 2023 (26 عملية). ويلحظ أن **عمليات التنظيم خلال الربع الثاني من 2023 (34 عملية)** حافظت على وتيرة شبه مستقرة بمعدل عملية واحدة كل 3 أيام تقريباً، إلا أن تركّزها بحسب الأشهر كان متفاوتاً؛ فبلغ في شهر نيسان/إبريل 17 عملية، وفي شهر حزيران/يونيو 12 عملية، بينما جاء شهر أيار/مايو الأقل في عدد العمليات بمعدل 5 عمليات فقط.

أما بالنسبة للربع الثالث من العام 2023، فتظهر البيانات المرصودة بين الأول من تموز/يوليو ونهاية أيلول/سبتمبر، **تبني التنظيم لـ 25 عملية شمال سورية**، نفَّذَ منها في شهر تموز/يوليو 12 عملية، وفي آب/أغسطس 10 عمليات، وفي أيلول/سبتمبر 3 عمليات فقط، ويُلحَظ أن التنظيم لم يتبنَّ أي عملية في سورية بين يوم 28 آب/أغسطس و15 أيلول/سبتمبر، وهي الفترة التي شهدت توتراً بين "قسد" والعشائر في دير الزور. بالمقابل، **نفّذَت الولايات المتحدة وشركاؤها في الربع الثالث من عام 2023 ما مجموعه 21 عملية**، توزّعت وفق التالي: خلال شهري تموز/يوليو وآب/أغسطس 2023 نُفِّذَت 19 عملية بالاشتراك مع "قسد"، في حين لم تُشر بيانات "القيادة المركزية الأمريكية" إلى مشاركتها في عملية "تعزيز الأمن" التي أطلقتها "قسد" في أواخر آب/أغسطس 2023 ضمن دير الزور.

مقابل ذلك، لم تعلن القيادة المركزية عبر معرّفاتها عن عملياتها خلال شهر أيلول/سبتمبر نتيجة تزامن موعد صدور التقرير الشهري مع تطور الأحداث في غزة، إذ انصبت الجهود الإعلامية لصفحة القيادة على تغطية التحركات الأمريكية

---

[107] اعتُقل خلال شهر كانون الثاني/يناير، عبد الله حامد مصلح المداد، الملقب بـ "أبي حمزة السوري"، وهو ميسر لأعمال التنظيم. وحسام حميد المصلح المداد، وهو لوجستي في التنظيم، كذلك اعتُقل "والي الرقة"، عطا أحمد الميثان، خلال حملة "الانتقام لشهداء الرقة". وفي شهر شباط/فبراير: اعتُقل القيادي الذي عُرف باسم "بتار"، والمتورط بتصنيع المتفجرات والتخطيط لهجمات على مراكز الاحتجاز التي تديرها "قسد". كذلك قُتل القيادي في التنظيم المعروف باسم، حمزة الحمصي، في عملية للقوات الأمريكية، كذلك قُتل مهند السراي الفدغم البخيت، الملقب بـ"أبو حازم المشهداني"، أحد زعماء خلايا التنظيم في دير الزور: بحسب بيانات القيادة المركزية الأمريكية ومقاطعتها مع البيانات المتوافرة والمنشورة في وسائل الإعلام عن العمليات ومعلومات المستهدفين فيها.

[108] "قسد" تعلن انتهاء عملية "صاعقة الجزيرة" وتكشف نتائجها، تلفزيون سوريا: 7 كانون الثاني/يناير 2023، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/42wQ0T6

[109] مداهمات "قسد" تقابلها هجمات تنظيم "الدولة" شرقي سورية، عنب بلدي، 27 كانون الثاني/يناير 2023، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3M7H9BT

في الشرق الأوسط، لتعلن في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 عن حصيلة مشتركة لعملياتها في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر 2023 والتي بلغت 26 عملية؛ نُفِّذَ 23 منها بالتشارك مع "قسد" و3 منها بشكل مستقل. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أعلنت القيادة المركزية عن 16 عملية نُفِّذَت بالتشارك مع "قسد". وحتى تاريخ إعداد هذه الدراسة، لم يصدر بيان عمليات شهر كانون الأول/ديسمبر 2023. بالمقابل، **تبنى التنظيم خلال الربع الرابع من 2023، 27 عملية**: 13 في تشرين الأول/أكتوبر، 8 في تشرين الثاني/نوفمبر، 6 عمليات حتى 17 كانون الأول/ديسمبر.

وبناءً على بيانات الرصد، التي شملت قرابة عام وربع العام من عمليات التنظيم والحملات المضادة من قبل الولايات المتحدة وشركائها؛ يتضح انخفاض في عدد ووتيرة الحملات المضادة في الربع الأخير من عام 2022، مقابل ارتفاع أعدادها واستمرار وتيرتها منذ مطلع 2023 حتى نهاية فترة الرصد في كانون الأول/ديسمبر 2023. من جهة أخرى، شهدت عمليات التنظيم خلال الربع الأخير من عام 2022 ارتفاعاً كبيراً على مستوى عدد ووتيرة العمليات، ومع مطلع العام 2023 وحتى نهاية فترة الرصد؛ تراجعت العمليات لناحية العدد مع الحفاظ على وتيرة منخفضة، ولكن مستمرة.

بناءً على ما سبق، يتضح أن الحملات المضادة ساهمت نسبيّاً في خفض مستوى نشاط وعمليات التنظيم. ومن خلال مقارنة سياق تحرك التنظيم في جنوب سورية مع شمالها خلال فترة الرصد؛ يظهر بشكل واضح تركّز أثر الحملات المضادة في نطاقاتها الجغرافية فقط، فالحملات المضادة التي نَفَذَّتها الولايات المتحدة و"قسد" شمال سورية لم تُظهِر تأثيراً على حركة التنظيم في جنوب سورية وبعض مناطق نشاطه الأخرى. ومن خلال بيانات عام 2023، يبدو أن التنظيم استطاع خلق آلية للتكيّف مع الحملات التي تستهدفه، قائمة على خفض أعداد العمليات مقابل الحفاظ على وتيرة مستمرة، وبالتالي يمكن القول: إن الحملات المضادة تؤثر بشكل محدود على نشاطات التنظيم وليس بشكل نهائي، بمعنى أنها تعمل على عرقلته وتعطيله وتخفيض مستوى نشاطه وليس إنهائه.

واللافت، أن الاستهداف المُكثَّف لقيادات التنظيم خلال الحملات المضادة، والذي استمر منذ الربع الأخير من عام 2022 إلى كانون الأول/ديسمبر 2023؛ وبقدر ما ساهم في تراجع عدد عمليات "داعش"، إلا أنه لم يؤدي إلى وقف استمراريتها، الأمر الذي يشير أن عمليات التنظيم الحالية تعتمد على لا مركزية قيادية، على مستوى التنسيق والتخطيط والتنفيذ، دون الحاجة لمرجعية قيادية موحّدة في تنسيق التحركات الميدانية. كما قد يشير إلى أن الصفات القيادية للمستَهدَفين تُستَخدَم بشكل دعائي أحياناً أكثر من كونها حقيقية وعملية، وهذا ما تدل عليه بعض البيانات المرصودة والمقابلات الميدانية، والتي أكدت: بأن العديد من الحملات المضادة لا تشمل قيادات التنظيم القادرين على تحريك العناصر، ناهيك عن الاختراق أو "التخادم" الأمني، الذي يؤدي أحياناً إلى إبلاغ بعض القيادات قبل بدء أي حملة لـ"قسد"[110]. إضافة إلى أن بعض الحملات الأمنية، خاصة التي تقوم بها "قسد"، تُصمَّم بهدف ترهيب المدنيين وفرض الهيمنة، إذ تطال الاعتقالات عدداً كبيراً من المدنيين "المتهمين بالانتماء أو التعاون مع التنظيم"، وسرعان ما

[110] مقابلة هاتفية مع عضو في قوى "الأمن الداخلي" التابع لتشكيلات "قسد" ضمن منطقة الشدادي، مرجع سبق ذكره.

يتم إطلاق سراحهم، وقد يتخللها أحياناً إعادة اعتقال عناصر محليين سابقين في التنظيم أُفرج عنهم بوقت سابق، ليتم إطلاق سراحهم من جديد بعد انتهاء الحملة أو انقضاء وقت قصير[111].

قوات النظام وحلفاؤها

تتراجع حركة تنظيم "داعش" ضمن مناطق سيطرة النظام والمليشيات الإيرانية في دير الزور والحسكة، وقد يعود ذلك بشكل مباشر إلى اختلاف مستوى القبضة الأمنية التي يفرضها النظام مقارنة بقوات "سوريا الديمقراطية"[112]. إضافة لارتفاع القدرة الأمنية للمليشيات الإيرانية بالتحكم والضبط الأمني في مساحات واسعة ضمن المنطقة، إذ تنتشر تلك المليشيات غرب نهر الفرات وتسيطر إلى جانب قوات النظام على دير الزور المدينة والميادين وقسم من البوكمال، وموحسن والعشارة والقورية وصبيخان[113]، إضافة إلى انتشارها في محيط عدة حقول نفطية في البادية جنوب المحافظة. كما تسيطر حواجز المليشيات الإيرانية داخل المدن والبلدات إضافة إلى الطرق الرئيسية في المنطقة[114]، وتمتد سيطرتهم لأطراف مدينة الطبقة والرصافة في محافظة الرقة، ومسكنة والخفسة والسفيرة جنوب وشرق حلب، وصولاً إلى بلدة أثريا في ريف حماة وتدمر شرق حمص.

وبالرغم من سيطرة النظام الشكليّة على مساحات واسعة من البادية المفتوحة، والتي لا تسمح له بالتحكم إلا في نطاقات محددة؛ إلا أن قدرة المليشيات الإيرانية تعوق بشكل كبير من حركة التنظيم هناك. إذ يحد انتشار المليشيات الإيرانية في معظم سلسلة الجبال التدمرية، الممتدة من جنوب أثريا وصولاً إلى ريف حمص والغنية بآبار النفط وحقول الغاز

---

[111] حصيلة تقاطع البيانات بين مصادر عدة، أجريت معها مقابلات في دير الزور والحسكة والرقة.

[112] حصيلة تقاطع البيانات بين مصادر عدة، أجريت معها مقابلات في دير الزور والحسكة.

[113] المليشيات الإيرانية شرقي سورية... ورقة ضغط بإمكانات محدودة، العربي الجديد، 9 كانون الثاني/يناير 2022، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3Ou0deK

[114] على سبيل المثال لا الحصر: يقدر عدد حواجز المليشيات الإيرانية ومليشيا "حزب الله" المنتشرة على الطرقات الرئيسة من جنوب شرق حلب وصولاً إلى جنوب غرب الرقة، بنحو 28 حاجزاً أمنياً، بعضها ثابت والآخر متحرك، يتواجد في الحاجز 40 عنصراً بعتادهم الكامل مع أسلحة مضادة للدروع، وسيارات دفع رباعي ودراجات نارية. المصدر: بينها موقعين نفطيين.. نحو 30 حاجز للمليشيات الإيرانية و"حـز ب الله" اللبناني يبسطون السيطرة الكاملة على الطرقات من جنوب شرق حلب وصولاً إلى جنوب غرب الرقة، المرصد السوري لحقوق الإنسان، 7 كانون الثاني/يناير 2023، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3w2YmX6

والفوسفات، من نشاط التنظيم وحركته في محيطها[115]، كما يمنحها أفضلية كبرى في رصد المنطقة الممتدة من السفيرة وخناصر جنوب شرق حلب، مروراً بالسخنة، وصولاً إلى جبل الضاحك شمال السخنة[116].

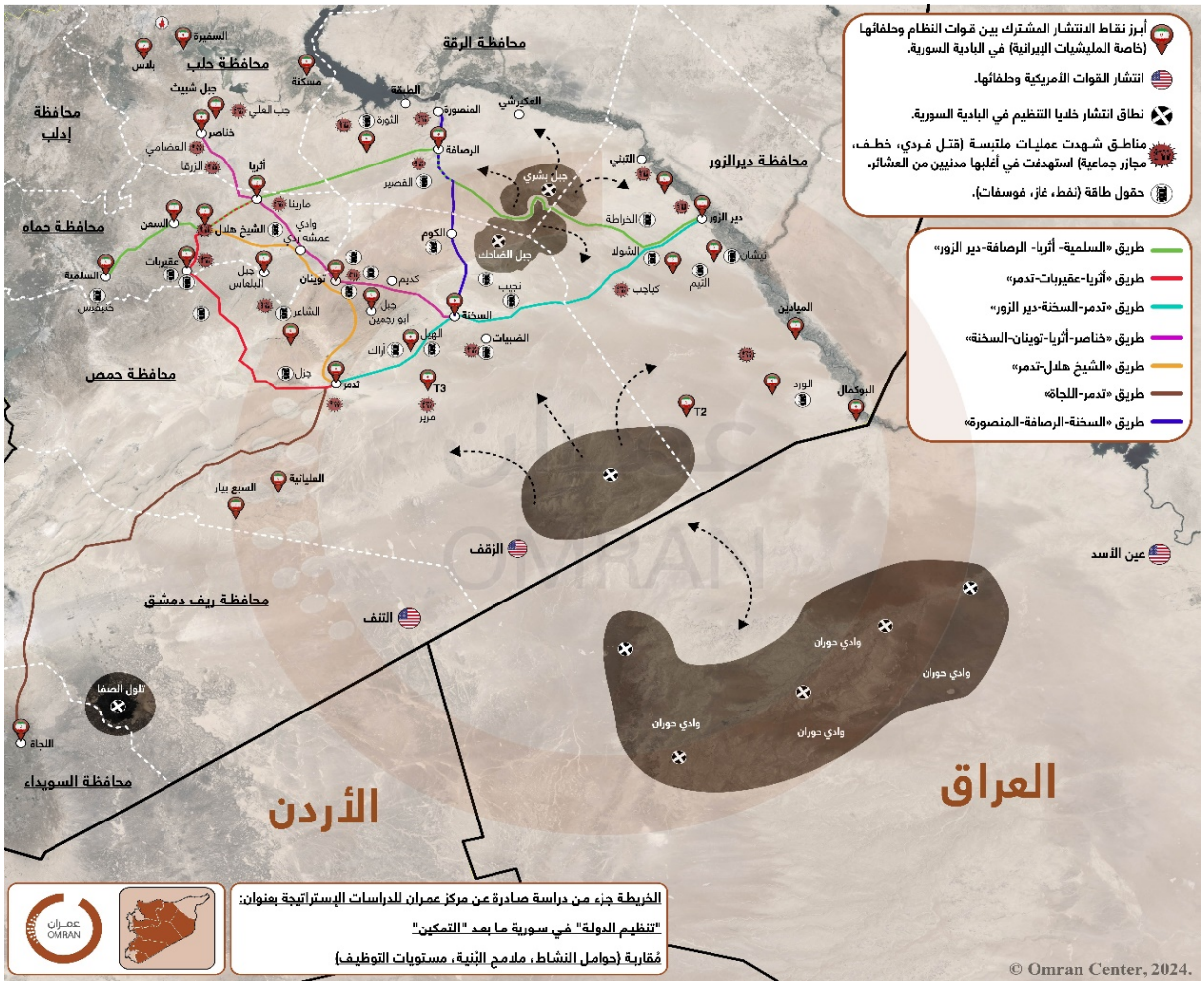

الخريطة رقم (1): من إعداد فريق البحث بالاستناد إلى بيانات الرصد والمقابلات التي أجريت خلال إعداد الدراسة.

بالنظر إلى الخريطة رقم (1)، نلاحظ أن نقاط انتشار المليشيات الإيرانية في مساري: السفيرة – جبل شبيث -خناصر - أثريا، والسفيرة – مسكنة – الطبقة -الرصافة، تشكّل فكي كماشة، تحد وتعرقل من نشاط عناصر التنظيم في هذا المثلث، مع بقاء إمكانية تنفيذ عمليات خاطفة تقوم على زرع العبوات في طرق تحرك قوات النظام وتلك المليشيات أو استهدافها بالرشاشات (مساري: خناصر – أثريا، الرصافة – أثريا)[117]. كذلك، فإن انتشار المليشيات الإيرانية على محور (مساري: الرصافة – أثريا – الشيخ هلال– السلمية) يحد من تواجد عناصر التنظيم ويعيق انتقالهم من جبل البشري باتجاه بادية ريف حلب وحماة، خاصة مع إحكام تلك المليشيات سيطرتها على طريق السخنة–الكوم–الرصافة وعلى جانبيه حيث

[115] يزيد من أهمية السلسلة موقعها على الطريق البري الذي يربط العراق بلبنان، للمزيد انظر: معضلة البادية السورية: "داعش" يستنزف النظام والمليشيات الحليفة، العربي الجديد، 27 حزيران/يونيو 2022، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3J1mU6W

[116] مقابلة هاتفية مع صخر فيصل العلي، باحث سوري؛ يتركز اهتمامه في البنى القبلية والعشائرية شمال سورية، مصدر سبق ذكره.

[117] المصدر السابق.

تنتشر عدة آبار نفط. كما يُشكِّل انتشار تلك المليشيات على محور (أثريا – السخنة– تدمر) يُشكّل خطاً معكوفاً يعرقل انتقال خلايا التنظيم من نقاطها في جبل البشري ومحيط "المحطة الثانية" باتجاه عمق ريف حمص.

بالمقابل، فإن المسافة الشاسعة بين مدينة دير الزور والسخنة وانعدام تواجد القواعد العسكرية الكبرى على "الأوتوستراد"، باستثناء آبار النفط التي تنتشر في محيطها الميليشيات الإيرانية؛ يسمح ببقاء الاتصال بين مواقع التنظيم في جبل البشري ومواقعه جنوب دير الزور. أما في منطقة الـ 55، فتتولى القوات الأمريكية حماية المنطقة ضمن نطاقات محددة دون التوغل في عمق البادية، إذ يصدر الضباط الأمريكان تعليمات بعدم استهداف أي طرف، بمن فيهم عناصر التنظيم، ما لم يتجاوزوا مسافة 5 كم في محيط منطقة الـ55[118].

ومنذ عام 2020، تمحورت استراتيجية العمل المشترك للنظام وروسيا في البادية على سياسة تكثيف حملات التمشيط البري، التي تركّزت على حماية الطرق السريعة الرئيسة (راجع الخريطة رقم 1)، والدعم الجوي المستمر للأرتال والوحدات التي قد تتعرض لهجوم من التنظيم، وإرسال أعداد أكبر من الجنود إلى وسط سورية[119]. وقد شنّت روسيا حملات قصف جوي لمواقع انتشار خلايا التنظيم على امتداد البادية المحاذية لعدد من المدن السورية وسط البلاد: حمص، حماة، الرقة، دير الزور، فضلاً عن إقدام موسكو على توجيه ضربات صاروخية دقيقة من البحر، باتجاه مواقع تابعة للتنظيم خاصة بين باديتي حمص وحماة[120]. ورغم ما يحققه القصف الجوي الروسي من تأثير في قدرة التنظيم ومساعدة النظام في السيطرة على بعض المواقع ضمن البادية؛ إلا أن تركيز قوات النظام على خوض حرب جزئية في المناطق المحيطة بطرق الإمداد خاصة (طريق دمشق - دير الزور، وطريق الرصافة - أثريا)، يترك للتنظيم مساحات واسعة للحركة والتخفي وتجنب المواجهة المباشرة.

ولعلّ واقع السيطرة لمختلف القوى في البادية يتوافق نسبياً مع طبيعة العمليات التي تبنّاها التنظيم من حيث الكم والنمط، فقد تبنى التنظيم ضمن مناطق انتشار قوات النظام والمليشيات الإيرانية في ريف حماة وحلب وجنوب الرقة وبادية حمص 13 عملية، نفَّذ منها 8 عبر زرع العبوات الناسفة، وعمليتين عبر استهداف بعيد، وهجوماً واحداً على مواقع عسكرية، وإحراق طائرة استطلاع دون أن يتبنى إسقاطها، وعملية وحيدة أدّت لأسر عنصرين.

كما يؤدي شكل الانتشار الإيراني في المنطقة مقابل وجود أطراف عسكرية أخرى، إلى تعقيد المشهد الأمني في البادية، بشكل يسهم أحياناً بزيادة معدّل العمليات المُتبنّاة ومجهولة المُنفِّذ، خاصة تلك التي يُتَّهم فيها التنظيم دون تبنيها منه رسمياً. إذ تُنسَب للتنظيم عمليات خطف وقتل عدة في البادية السورية ضد أبناء العشائر العربية، أبرزها ما شهدته منطقة السخنة في شهر شباط/فبراير 2023، إذ قُتل نحو 75 شخصاً من أبناء عشائر عربية، معظمهم من قبيلة بني خالد وعشيرة العمور بمنطقة السخنة/الضبيات في بادية حمص خلال جمعهم الكمأة، وسبقها بأيام مجزرة أخرى

[118] مقابلة هاتفية مع أمني في تشكيل محلي مسلح متعاون مع القوات الأمريكية في ملف مكافحة "داعش" ضمن منطقة التنف، مصدر سبق ذكره.

[119] Containing a Resilient ISIS in Central and North-eastern Syria, INTERNATIONAL CRISIS GROUP, 18 July 2022, https://2u.pw/iCoOr5q

[120] داعش و"الجهاديون" في سورية . أسباب ظهور داعش من جديد، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، 29 آب/أغسطس، متوافر على الرابط التالي: https://2u.pw/3M6uNl1

ضمن موقع قريب منها/مرير، واتهمت وكالة "سانا" التابعة للنظام حينها تنظيم "داعش" بالوقوف وراء الهجوم[121]، خاصة وأن ضمن المستهدفين عناصر من قوات النظام كانوا يشرفون على جني المحصول، بحسب مقاطعة بيانات عدة. وتلا هذه الحادثة وقوع مجزرة أخرى بحق أبناء العشائر في ريف حماة (البادية المتصلة بين حماة وحلب)[122]، وقد تكرّرت ذات الحوادث بحق قبائل وعشائر عربية في بادية حلب[123]، كما طالت عمليات عدة رعاة أغنام في بادية دير الزور والرقة الجنوبية[124]. (راجع الخريطة رقم 1). كما شهدت بعض مناطق باديتي الرقة/المنصورة وحلب، مجازر بالعشائر من جامعي الكمأة نتيجة وقوع بعضهم في حقول ألغام زرعتها المليشيات الإيرانية وقوات النظام في المنطقة، كما حدث مؤخراً في بادية المنصورة جنوب الرقة، حيث وقع 14 قتيل من أبناء عشيرة البوخميس/دليم[125].

واللافت، أن **التنظيم لم يتبنَّ أياً من تلك العمليات**، خاصة التي استهدفت أبناء العشائر، بينما **تَتَهِم العشائر المليشيات الإيرانية المتمركزة في المنطقة بارتكاب تلك المجازر** تحت غطاء تنظيم الدولة، إذ أصدرت قبيلة بني خالد بياناً اتهمت فيه مليشيا "لواء فاطميون" الإيرانية بارتكاب مجزرة السخنة، خاصة مع وجود شهود عيان[126]، ثم تكرّر هذا الاتهام من قبل عشائر أخرى، مؤكدة أن المليشيات الإيرانية هي من تقف وراء تلك العمليات، بناء على معطيات عدة، على رأسها؛ سيطرة تلك المليشيات على المساحات الأكبر من بوادي حمص وحماة وحلب والرقة وصولاً لريف دمشق، والعمل على تأمين الطرق الرئيسية التي تربط مناطق سيطرتها، خاصة التي تحتوي على حقول النفط والغاز، لا سيما وأن بعض المناطق التي شهدت تكرار عمليات ضد العشائر هي إما مناطق تحتوي على حقول طاقة (غاز، نفط، فوسفات) أو قريبة منها[127]، أو مناطق تقع في مسار شبكة الطرق الرئيسية للمليشيات الإيرانية (راجع الخريطة رقم1)، والتي يشهد بعضها تأسيس شبكة أنفاق[128]، وانتشار مستودعات أسلحة تابعة للمليشيات، إضافة إلى مواقع تصنيع مخدرات وطرقات رئيسية لتجارتها.

---

[121] استشهاد 53 مواطناً كانوا يجمعون الكمأة باعتداء لإرهابيي داعش شرق مدينة السخنة بريف حمص، سانا، 17 شباط/فبراير 2023، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/47CYmew

[122] في 23 آذار/مارس 2023 قُتل 15 شخصاً، خمسة منهم من أبناء عشيرة "الإبراهيم" التي تتركز فيها مشيخة قبيلة "الحديديين"، أحدهم نجل شيخ عشيرة الإبراهيم، بالإضافة إلى خمسة أشخاص آخرين من أبناء عشيرة "البوفاتلة"، بينهم عناصر في صفوف قوات النظام العاملين في ميليشيا "القاطرجي"، خلال عملهم في جمع الكمأة في المنطقة الواقعة بين جرف مارينا وحربية شرق أثريا في بادية سلمية بريف حماة الشرقي. للمزيد انظر: محمد كركص، مجزرة جديدة بحق جامعي الكمأة في البادية السورية، العربي الجديد 20 آذار/ مارس 2023، متوافر على الرابط التالي: https://2u.pw/I2cPv7C

[123] شهدت الفترة بين 2019 و2023 تكرار مجازر عدة في بادية حلب (نقاط: العظامي، الزرقا، جب علي، وأخرى) بحق مجموعات مدنية من القبائل والعشائر العربية، وأبرزها: البوشعبان/البوحسن، العقيدات/الأبرز، الحديدين/الإبراهيم وأخرى، إضافة لعشيرة الجملان. المصدر: مقابلات ميدانية مع عدد من شيوخ تلك العشائر من المهجرين إلى شمال حلب (البوشعبان، الحديديين، الأبرز)، أجريت خلال الفترة الممتدة من تاريخ 4 إلى 22 تموز/يوليو2023.

[124] في 10 أيلول/سبتمبر 2023، سقط عدد من القتلى والجرحى نتيجة هجوم مسلح شنه مجهولون على خيام لرعاة أغنام في منطقة الشولا بريف دير الزور الجنوبي، وفي وقت سابق هاجمت الميليشيات الإيرانية وقوات النظام تجمعاً لرعاة المواشي في بادية السبخة جنوب شرقي محافظة الرقة، وذكرت أنباء اختطاف عدد منهم بعد إبادة قطيع بشكلٍ كامل، وسرقة قطيع آخر من قبل منفذي الهجوم. انظر: قتلى وجرحى بهجوم مسلّح طال رعاة أغنام جنوبي دير الزور، شبكة شام، 10 أيلول/سبتمبر 2023، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/49fkLyz

[125] ارتفاع حصيلة انفجار اللغم بجامعي الكمأة في الرقة إلى 14 قتيلاً، تلفزيون سوريا، 26 شباط/فبراير 2024، متوافر على الرابط: https://2u.pw/BudZ8wB

[126] وقد اتهم أهالي عدد من ضحايا مجزرة «السخنة» في بادية تدمر، من عشائر العمور وبني خالد، الميليشيات الإيرانية، بارتكاب المجزرة، وأكد الأهالي أن الميليشيات الإيرانية «قامت بحالات إعدام ميدانية لبعض الضحايا أمام أقربائهم»، وأن هذه المجزرة تأتي بعد أقل من 3 أيام على مجزرة «مرير» بريف السخنة أيضاً. للمزيد راجع: 68 قتيلاً بهجومين على جامعي الكمأة في بادية تدمر والنظام يتهم «داعش»، الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره.

[127] على سبيل المثال لا الحصر: منطقة الضبيات جنوب السخنة/آبار نفط، ومناطق أخرى في باديتي حماة وحمص تضم عدة حقول طاقة (كجحار وجزل والشاعر والحامضي والهيل) وشهدت عدة حوادث مشابهة، إضافة إلى منطقة تويتان التي تضم حقول غاز وشهدت أيضاً عدة مجازر، وكذلك بادية الرصافة والطبقة جنوب محافظة الرقة التي شهدت مجازر بحق مجموعات مدنية من العشائر، وتضم حقول القصير والثورة وغيرها. (راجع الخريطة 1).

[128] هل ارتكبت الميليشيات الإيرانية مجزرة جامعي الكمأة ببادية تدمر؟، تلفزيون سوريا، 18شباط/ فبراير 2023، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/420zn2C.

إضافة لما سبق، تتهم العشائر المليشيات الإيرانية بالسعي لإفراغ أجزاء من البادية وتهجير ما تبقى من عشائرها عبر تلك العمليات، ومنع عودة المهجّرين منهم؛ خاصة إلى المناطق التي تحتوي مصالح استراتيجية لتلك المليشيات [129]، بعكس سياسة التنظيم الذي يعمل على استمالة بعض العشائر العربية في البادية، ناهيك عن تنفيذ تلك العمليات ضد أبناء العشائر من جامعي الكمأة بأسلوب لم ينتهجه التنظيم في عملياته[130]، ويعزّز ذلك أن نسبة العمليات التي تبناها التنظيم ضد مدنيين لم تتجاوز معدّل 2% من أصل 179 عملية خلال فترة الرصد. وفي هذا السياق، **تشير اتهامات أخرى إلى تورط أجهزة النظام الأمنية** في بعض تلك العمليات، موضحة أن رئيس فرع المخابرات العسكرية التابعة للنظام في تدمر، اللواء مالك حبيب، يسعى إلى احتكار موسم الكمأة، والذي يعود بما يزيد على 300 مليون ل.س يومياً، يُحصّلها من خلال إجبار الأهالي على العمل تحت إشرافهم، مقابل نصف المحصول أو ثلثه[131].

ولا تعد تلك العمليات الغامضة التي تُنسَب للتنظيم ولا يتبنّاها الأخير بشكل رسميّ، إلا جزءاً من مشهد أمني مُعقَّد في المنطقة، إذ تتعدد قوى السيطرة وتتداخل مناطق النفوذ فيما بينها، وتختلف أساليب العمل الأمني الذي يستخدمه كل طرف ضد الآخر. ويستمر سعي إيران في المنطقة لتجنيد السكان المحليين ضمن صفوف ميليشياتها، وكذلك في تجنيد العملاء في مناطق سيطرة "قسد"، منهم عناصر ضمن صفوف "قسد" شاركوا في استهداف القواعد الأمريكية[132]. وفي هذا السياق، تشير تحقيقات محلية إلى تواصل قادة من **حزب الله اللبناني والحرس الثوري الإيراني** مع قيادات من التنظيم في البادية، بهدف التعاون وتوجيه حركة التنظيم تجاه مناطق سيطرة "قسد" وإيقاف هجماته في البادية[133].

من جهة أخرى، **تهيمن المليشيات الإيرانية على شبكات تهريب المخدرات المنتشرة شرق سورية**[134]، وتفرض سيطرتها على بادية دير الزور، وتمنع أبناء العشائر من رعي المواشي والزراعة فيها[135]. كما تشهد مناطق سيطرتها في بادية دير الزور صدامات متقطعة بينها وبين قوات "الدفاع الوطني" التابعة للنظام[136]، في حين تتنافس المليشيات الإيرانية وقوات النظام على التوسّع في دير الزور[137]، وفي بادية حمص[138]. بالمقابل، تُعارض العديد من العشائر في دير الزور والرقة نشاط

---

[129] مجزرة في البادية السورية.. القبائل تتهم وتتوعّد الميليشيات الإيرانية.. وإعلام النظام يلصقها بـ"داعش" (فيديوهات وتدوينات)، القدس العربي، 18شباط/ فبراير 2023، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3Y3rLIT

[130] مقابلة هاتفية مع صخر فيصل العلي، مرجع سبق ذكره.

[131] بينهم لواء بمخابرات أسد.. الكشف عن هوية 5 متورطين بمقتل جامعي الكمأة شرق حمص، أورينت نت، 23 شباط/فبراير 2023، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3ZIeW82

[132] "صواريخ إيران المجهولة مقابل الطائرات المجهولة"... عملاء الميليشيات من داخل مناطق "قسد" يستهدفون قواعد التحالف الدولي شرق الفرات، المرصد السوري لحقوق الإنسان، 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3omY8Xp

[133] بشكل حصري.. المرصد السوري يكشف بالوثائق والدلائل تفاصيل التعاون السري بين حزب الله والحرس الثوري وتنظيم "الدولة الإسلامية"، المرصد السوري لحقوق الإنسان، 29 تموز/ يوليو 2023، متوافر على الرابط التالي: https://2u.pw/uDCTbAq

[134] تحقيق صحفي يكشف كيف تنشر إيران المخدرات في دير الزور، الخابور، 18 أيلول/سبتمبر 2022، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3OtiHvJ

[135] الميليشيات الموالية لإيران ترفض قراراً للنظام ووجهاء البادية وتشتبك مع "الدفاع الوطني" في بادية البوكمال، المرصد السوري لحقوق الإنسان، 10تشرين الأول/أكتوبر2023، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3oepzCO

[136] الميليشيات الموالية لإيران ترفض قراراً للنظام ووجهاء البادية وتشتبك مع "الدفاع الوطني" في بادية البوكمال، المرصد السوري لحقوق الإنسان، 10 كانون الثاني/يناير 2023، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3SLcmh1

[137] عبر تقديم المغريات.. "حزب البعث" يفتح أبواب الانضمام لميليشياته أمام شبان مدينة الميادين، عين الفرات، 1 أيار/مايو2023، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3MJEqyp

[138] ميليشيات موالية لإيران و"حزب الله" اللبناني توسّع نفوذها على حساب قوات النظام في تدمر، المرصد السوري لحقوق الإنسان، 30 آذار/مارس 2023، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3Or4Eqy

المليشيات الإيرانية[139]، وتشهد بعض أرياف محافظات الحسكة ودير الزور والرقة نشاطات مناهضة للوجود الإيراني، من توزيع منشورات[140]، وخروج مظاهرات[141]. كما تكررت عمليات استهداف عناصر المليشيات الإيرانية في ريف دير الزور[142]، وجنوب محافظة الرقة من قبل عشائر معارضة للتغلغل الإيراني[143]. **ويؤدي التداخل الأمني والعسكري وتعقُّد شبكة المصالح وتضاربها بين أطراف السيطرة في البادية، إضافة إلى شكل التواجد الأمريكي هناك وآلية تعاطيه مع ملف التنظيم؛ إلى فوضى أمنية تتيح لخلايا التنظيم هوامش حركة، كما تؤدي لتنفيذ عمليات مُلتبِسة لصالح الأطراف المختلفة، تلك التي يبدو أن بعضها يُنسَب إلى "تنظيم الدولة" لتبرير التحركات العسكرية في المنطقة.**

الجنوب السوري

تنسحب ظروف الفوضى الأمنية السابقة، مع اختلاف بعض اللاعبين، إلى الجنوب السوري بشكل واضح. فقد دخلت محافظة درعا بعد عقد اتفاق "التسوية" الأول منتصف تموز/يوليو 2018 في حالة فوضى أمنية، انعكست بصورة اغتيالات متكررة ومجهولة المُنفِذ بحق أطراف مختلفة. ويعود ذلك إلى مجموعة أسباب، على رأسها: طبيعة اتفاق "التسوية" الذي فرضه النظام في المحافظة، ولم يلتزم بأغلب بنوده لاحقاً، سواء تجاه المجتمع المحلي أو مجموعات المعارضة العسكرية العاملة في المنطقة، ومثّل الاتفاق تكتيكاً عسكرياً لاستعادة السيطرة أكثر من كونه مدخلاً للحلّ وتهدئة الأوضاع في المحافظة، ما أدى إلى انقسامات عمودية وأفقية ضمن الفصائل والتشكيلات العسكرية المحلية، وتعدد ولاءاتها واتجاهات التبعية، خاصة مع تعدد قوى السيطرة والنفوذ المحلية والإقليمية والدولية في درعا[144]، ما أدى إلى ضعف تماسك تلك التشكيلات، مقابل عدم قدرة النظام على فرض سيطرة كاملة في المحافظة، وتراجع قبضته الأمنية ضمن المناطق المسيطِر عليها.

ساهمت تلك الأسباب وتداخلها في **تحويل المحافظة إلى بيئة ملائمة أمنياً لنشاط أطراف متعددة** ذات مصالح متضاربة، سواء لناحية التشكيلات العسكرية والأمنية التابعة للنظام، أو لجهة المليشيات المرتبطة بإيران وروسيا، مقابل الفصائل المحلية التي انخرطت في "التسوية"، إضافة إلى بقايا عناصر "جيش خالد"، الذين أطلق النظام سراحهم منذ أواسط 2019، ليشكلوا النواة الأساسية لنشاط تنظيم الدولة في المنطقة. ووفقاً لتلك الخارطة الأمنية والعسكرية المُعقَّدة؛

---

[139] شيوخ عشائر وسياسيون يطالبون عبر المرصد السوري بمجابهة النفوذ الإيراني في دير الزور ويحذرون من الانتشار الكبير للمخدرات، المرصد السوري لحقوق الإنسان، 12 تشرين الثاني/نوفمبر2022، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3IpczBa

[140] شهدت قرى حامو، والقصير، وخربة عمو، وجرمز، وذبانة، والسلام عليكم، والعويجة، وطرطب، والرشوانية، وجركو، وغيرها الخاضعة لسيطرة قوات النظام والميليشيات الإيرانية في ريف القامشلي الجنوبي، توزيع منشورات مناهضة للوجود الإيراني و"حزب الله"، رفضت المنشورات الموزعة التغلغل الإيراني في المنطقة ومحاولات احتلالها من خلال تجنيد الشبان وتغيير هويتهم. وفي مدينة البوكمال، ألصق أفراد مجموعة تطلق على نفسها "ثوار البوكمال" مناشير ورقية على أعمدة الكهرباء، تهدد خلالها الميليشيات الإيرانية وقادات الصف الأول فيها وتدعوهم لمغادرة مدينة البوكمال.

[141] شهد مطلع العام خروج جزء من أبناء دير الزور في احتجاجات منددة بالتقارب بين النظام التركي ونظام الأسد، ورفضاً للتوغل الإيراني في دير الزور.

[142] تكررت عمليات استهداف المليشيات الإيرانية في ريف البوكمال، فقد استهدفت عربات أسلحة ومقرات تابعة لميليشيا "الحشد الشعبي" في بلدة الهري. انظر: مجهولون يستهدفون مقراً لـ"الحشد الشعبي" في البوكمال، تلفزيون سوريا، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/iw6tCya

[143] كعشيرة الناصر المعارضة لنظام الأسد، والمتركزة في مدينة الطبقة، وتمتلك القدرة على شن عمليات ضد النظام بدون الحاجة لـ"داعش"، وقد تنسب بعض عملياتها للتنظيم دون أن يتبناها الأخير بشكل رسمي. مقابلة هاتفية مع قيادي سابق في "أحرار الشام"، مصدر سبق ذكره.

[144] تنتشر في درعا بعد عام 2018 أجهزة الأمن العسكري، وأمن الدولة، والأمن السياسي، والمخابرات الجوية والعسكرية، والفرقة 15، والفرقة 9، وقوات حرس الحدود التابعة للنظام، إلى جانب انتشار قوات الفرقة الرابعة الموالية لإيران ومليشيات حزب الله، وعبر الفرقة 5 وقوات اللواء الثامن تعزّز روسيا حضورها في المحافظة، إلى جانب انخراط أطراف إقليمية عدة في المحافظة عبر علاقاتها بقيادات المعارضة السابقين.

شهدت محافظة درعا عقب الاتفاق ارتفاعاً في مستويات العنف والفوضى، التي انعكست بصورة عمليات أمنية واغتيالات طالت قيادات من "المعارضة المسلحة" وأعضاء من اللجان المفاوضة عن درعا، إضافة إلى عناصر النظام[145]، مقابل هامش حركة واضح لعناصر تنظيم الدولة وزيادة في عدد العمليات المتبناة من قبله، خاصة في العام 2022.

قابل نشاط التنظيم المتصاعد في المحافظة، **حملات مضادة لمكافحة خلاياه وعناصره**، والتي تكثّفت خلال عام 2022، وتمت **وفق مستويين، الأول: قادته فصائل المعارضة المحلية/"التسوية"**، كالحملة التي قادتها المجموعات العسكرية المحلية في مدينة جاسم، وحملة حي "طريق السد" ضمن مدينة درعا. **أما المستوى الثاني، فتمثّل بحملات أمنية عدة قادتها قوات النظام وأجهزته الأمنية** في بعض المناطق، وتركّزت شمال غرب المحافظة، واتخذت في معظمها طابعاً إشكالياً، نتيجة تضارب الأهداف المعلنة لتلك الحملات، مع النتائج التي حققتها على الأرض. وفيما يلي جدول يوضح أبرز الحملات الأمنية التي قادتها قوات النظام في المحافظة خلال عامي 2022-2023 تحت عنوان "مكافحة التنظيم"، مُبيّناً سياق تلك الحملات، والنتائج التي أفضت إليها. علماً أنه تم تتبع كل الحملات التي وقعت خلال فترة الرصد (من تشرين الأول/أكتوبر 2022 إلى كانون الأول/ديسمبر 2023)، إضافة إلى مراجعة الحملات السابقة، من بداية العام 2022 (خارج فترة الرصد/ راجع الملحق رقم 2)، وذلك لرسم صورة أدق عن طبيعة تلك الحملات ضمن مدى زمني أوسع.

جدول رقم (6): يبيّن حملات قوات النظام ضد عناصر تنظيم "داعش" في درعا خلال عامي 2022-2023[146].

الحملة	سياق الأحداث	النتائج
جاسم	شهدت المدينة في شهري آذار/مارس وتموز/يوليو 2022 حملات تصعيد تحت هدف مكافحة التنظيم، وفي أواخر آب/أغسطس ومطلع أيلول/سبتمبر 2022 شهدت المدينة حملة تصعيد جديدة من قبل قوات النظام. وفي محاولة لإنهائها، عقد الوفد المفاوض عن جاسم، في 7 أيلول/سبتمبر 2022، اجتماعاً مع رئيس "فرع الأمن العسكري" في المحافظة، لؤي العلي، الذي طالب بخروج عناصر متهمين بانتمائهم للتنظيم، وإلا ستقتحم قوات النظام المدينة. فشلت المفاوضات، ورفض لؤي العلي طلب الوفد المفاوض بدخول قوات النظام للمدينة، واعتقال المطلوبين، محمّلاً إياهم مسؤولية إخراجهم. وفي 23 أيلول/ سبتمبر اقتحمت قوات النظام عدداً من المزارع على أطراف المدينة، ادعت وجود عناصر للتنظيم فيها. وبتاريخ 9 تشرين الأول/أكتوبر 2022 استقدم النظام 100 عنصر ودبابة إلى شمال المدينة.	أدّت حملات التصعيد إلى تعزيز تواجد قوات النظام على أطراف مدينة جاسم، وبالرغم من تحشيد قواته والتهديد باقتحام المدينة، إلا أنه لم يدخلها، ولم يتم قتل أو اعتقال أو إخراج أي من العناصر الذين تذرع بوجودهم، بل على العكس زاد عدد عناصر التنظيم على أطراف المدينة رغم تكثيف انتشار النظام، فقبل بدء الحملة لم يكن عدد عناصر التنظيم أكثر من 15 في أطرافها، بينما تجاوز العدد 100 عنصر خلال تصعيد النظام حملته على المدينة، حتى أن التنظيم أنشأ محكمة خاصة به على أطرافها، مطلع تشرين الأول/أكتوبر 2022. وقد دفع تصعيد النظام المستمر، بحجة محاربة التنظيم، مجموعات المعارضة المحلية إلى شن حملة في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2022 ضد مواقع التنظيم على أطراف جاسم، وذلك لقطع الطريق على محاولة النظام اقتحام المدينة بحجة التنظيم.

[145] وليد النوفل، باغتيال أعضائها أو مغادرتهم: النظام يفكك لجان التفاوض في درعا، سوريا على طول، 30 آب/ أغسطس 2022، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3Oxd8g8

[146] للاطلاع على تفاصيل المزيد من الحملات خلال عامي 2022-2023 راجع الملحق رقم 2.

طفس	عمل النظام منذ عام 2021 على استهداف قيادات المعارضة في المدينة عبر الضغط لترحيلهم خارجها، واستمرت حملات النظام تحت ذريعة مكافحة التنظيم خلال عام 2022، وقد شهدت المدينة سلسلة تصعيد منذ تموز/يوليو واستمرت حتى آب/أغسطس انتهت بتصفية أبرز القيادات العسكرية المفاوضة عن المدينة. وفي عام 2023، شهد يوم 4 تموز/يوليو اندلاع اشتباكات عنيفة بين قوات النظام ومجموعات محلية في مدينة طفس، عقب استمرار قوات النظام إرسال تعزيزات إلى محيط المدينة لتثبيت نقاط عسكرية جديدة في الأراضي الزراعية بمحاذاة المدينة من الجهة الجنوبية، وذلك على خلفية مقتل 4 عناصر شرطة في بلدة المزيريب بتاريخ 25 حزيران/يونيو 2023 من قبل مجهولين، في حين لم يتبن تنظيم الدولة على معرفاته أي عملية بهذا التاريخ في المحافظة. تذرّع النظام بوجود الغرباء المرتبطين بـ"داعش" في المدينة، واتهم مجموعة "أبو طارق الصبيحي" بالوقوف خلف عمليات الاغتيال والخطف التي تحدث في المنطقة، وطالب بخروج تلك المجموعة من المدينة، إضافة إلى 3 مطلوبين من آل الزعبي. إلا أن وجهاء المنطقة رفضوا خروج هؤلاء الأشخاص، في محاولة لحصر المطالب بخروج مجموعة "أبو طارق الصبيحي" فقط. وفي 11 تموز/ يوليو 2023، تم التوصل لاتفاق أولي بين وجهاء مدينة طفس وقائد "الفيلق الأول" في قوات النظام، ورئيس فرع "الأمن العسكري" في درعا، يقضي بانسحاب قوات النظام مقابل خروج مجموعة "أبو طارق الصبيحي".	أدى هذا التصعيد إلى خروج 8 عناصر من مجموعة "أبو طارق الصبيحي" من المدينة إلى جهة مجهولة، دون أن يلقي النظام القبض عليهم. وفي 16 تموز/يوليو 2023 انسحبت قوات النظام من محيط المدينة، وقد سبق عملية الانسحاب بساعات تفجير 11 منزلاً لمدنيين في السهول الزراعية الجنوبية لمدينة طفس، إضافة إلى تفجير أبراج الكهرباء التي تغذي آبار المياه في المنطقة الزراعية الممتدة من بلدة اليادودة إلى مدينة طفس. بالإضافة لتفجير بناء يتبع لمديرية الري في محافظة درعا. وقبل 3 أيام من انسحابها فجّرت قوات النظام منزل القيادي وعضو الوفد المفاوض عن طفس خلدون الزعبي. والذي تم اغتياله في آب/أغسطس 2022، بعد خروجه من اجتماع تفاوضي مع رئيس فرع الأمن العسكري في درعا لؤي العلي، وسط معلومات شبه مؤكدة عن ضلوع فرع الأمن العسكري بهذا الاغتيال.
اليادودة	شهدت بلدة اليادودة منذ شهر تموز/يوليو 2022، سلسلة تصعيد من قبل قوات النظام، تحت ذريعة مكافحة عناصر التنظيم، لكن اللافت فيها أن أغلبها انتهى باستهداف وتصفية قيادات محلية معارضة. ومع حلول تشرين الأول/أكتوبر 2022 وانتهاء الحملة التي شنتها المجموعات المحلية المعارضة في جاسم ضد خلايا التنظيم، عقد "لؤي العلي" اجتماعاً مع وجهاء بلدة اليادودة في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2022 وطالبهم بخروج أشخاص "متهمين بانتمائهم للتنظيم" من البلدة، وإلا سيتم اقتحامها. استقدم النظام في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2022 تعزيزات عسكرية من مدينة درعا إلى محيط بلدة اليادودة تشمل ثلاث دبابات، بالإضافة إلى مجموعة القيادي في "الأمن العسكري" مصطفى المسالمة الملقب بـ"الكسم".	طالب وجهاء البلدة عبر بيان صدر في 26 تشرين الأول /أكتوبر 2022 أصحاب العقارات بتسجيل أسماء وبيانات المستأجرين من خارج البلدة وعرضها على لجنة من الوجهاء لاتخاذ قرار بإخراجهم من البلدة أو إبقائهم فيها. ونتيجة لتصعيد وضغط النظام ولقطع الطريق عليه لاقتحام المدينة؛ نفذ مقاتلون محليون من البلدة في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2022 حملة للبحث عن متهمين بانتمائهم للتنظيم، في حين لم تشارك قوات النظام في الحملة، ولم يتم العثور على أي من المتهمين الذين طالب بهم النظام.
	في 27 نيسان/إبريل 2023، استقدم النظام قوات عسكرية ونشرها في الأراضي الزراعية في محيط طفس	عقب اجتماعات عدة جرت بين وجهاء البلدة ووفد النظام، وبين الوجهاء والفصائل المحلية في البلدة، وافقت مجموعات المعارضة

	واليادودة. وفي 18 تموز/يوليو 2023، طالب رئيس فرع الأمن العسكري، العميد لؤي العلي، وجهاء اليادودة بإخراج "الغرباء" (المقيمين في المدينة وينحدرون من مناطق أخرى) وغيرهم من العناصر المتهمين من قبل النظام بانتمائهم للتنظيم، وعدم تأجيرهم منازل أو السماح لهم بالسكن في البلدة، كما طالب بدخول قوات النظام إلى البلدة لإجراء عمليات تفتيش داخلها. وتجدر الإشارة إلى أن البلدة شهدت تصعيداً مماثلاً خلال عام 2022 بحجة البحث عن مطلوبين "يتهمهم النظام بالعمل لصالح التنظيم.	المحلية على طلب دخول قوات النظام، بشرط مرافقة الوجهاء لهم خلال عمليات التفتيش، وعدم تثبيت النظام نقاطًا عسكرية داخل البلدة. وفي 26 تموز/يوليو 2023 دخلت دورية أمنية تابعة لقوات النظام وأجرت بمشاركة وفد من الوجهاء تفتيشاً لستة منازل، تعود ملكيتها لأشخاص من خارج البلدة، وانتهت الحملة دون العثور على أي من الأشخاص الذي طالب بهم النظام، ودون تثبيت نقاط عسكرية.

المصدر: إعداد فريق البحث بناء على بيانات الرصد للحملات المضادة لخلايا التنظيم في درعا خلال عامي 2022-2023.

من خلال رصد الحملات الأمنية التي قادها النظام ضد مدن وبلدات درعا تحت شعار "مكافحة التنظيم"، خاصة الواقعة في فترة الرصد، مقابل مراجعة الحملات التي نفَّذَها النظام من بداية عام 2022 (خارج فترة الرصد/ ملحق رقم 2)؛ يُلحَظ أن **أغلب تلك الحملات أدّت إلى نتائج مختلفة عن أهدافها المعلنة** بـ"محاربة التنظيم"، وإنما استُخدِمَت لأهداف عدة، على رأسها؛ **تصفية خصوم النظام المحليين**، فقد أدّت أغلب الحملات إلى استهداف قيادات محلية سابقة في المعارضة العسكرية، وانتهت إما بتصفيتهم أو طردهم خارج مدنهم، كما حدث في طفس واليادودة وغيرها. في حين انتهى بعضها الآخر **بتصفية أعضاء من لجان التفاوض** المحلية عن تلك المدن والبلدات، كما في طفس، ما أدى إلى **تفكك بعض اللجان** وإعادة تشكيلها من جديد، عبر تصدير وجهاء أكثر مرونة بما يخص مطالب النظام، وبالتالي تقويض قدرة تلك المناطق على التفاوض.

كما قادت الحملات في أغلبها إلى **تعزيز وجود قوات النظام** في محيط بعض المناطق، خاصة تلك المناهضة له والتي لا يمتلك فيها سُلطة حقيقية، كما هو الحال في جاسم وطفس. بالمقابل، شكّلت تلك الحملات في بعض المناطق **ضغطاً إضافياً على المجتمع المحلي**، إذ تخلّل أغلبها عمليات اعتقال واستهداف لأرزاق المدنيين، خاصة وأنها جاءت في مواسم زراعية، كما رافق بعضها عمليات ابتزاز مالي للسكان، إضافة إلى عقد **اتفاقات فرعية مع بعض المناطق** خارج إطار اتفاق "التسوية" العام وما يفرضه من بنود، في محاولة لدفع جزء من السكان المحليين للخروج وإفراغ بعض المناطق. لا سيما وأن **إفراغ بعض المناطق المناهضة** لسُلطة النظام من سكانها، كان مطلباً أشار إليه ضباط الأجهزة الأمنية خلال بعض اجتماعاتهم ومفاوضاتهم مع الوجهاء[147].

وفي الوقت الذي يظهر فيه أثر تلك الحملات بشكل واضح على المستويات السابقة، تغيب آثارها على تنظيم "داعش" وحركته في المحافظة. إذ لم تؤدي تلك الحملات إلى تعطيل أو عرقلة نشاط التنظيم، وإنما استمر هذا النشاط، خاصة في

[147] "أظهر ضباط النظام خلال جلسات التفاوض مع وجهاء مدينة طفس حقدهم على المدينة، ونُقِل عن أحد الحضور، أن العميد لؤي العلي رئيس فرع الأمن العسكري في درعا قال: إن الحملة ليست على مجموعة محمد قاسم الصبيحي المعروف بـ"أبو طارق الصبيحي"، وإنما تستهدف مدينة طفس بشكل كامل. ضابط آخر من بين الحضور برتبة لواء، قال: إن النظام أجرى تسوية لأكثر من 260 ألف مسلح خلال السنوات الماضية في الجنوب السوري، واستهجن بقاء بعض المجموعات المعارضة في المنطقة، خاصة مع إمكانية حصولهم على جوازات سفر وتسهيل عملية خروجهم من سورية عبر المطارات أو المنافذ البرية" بحسب حديثه. للمزيد انظر: طفس انسحاب النظام بعد تفجير منازل ونهب الممتلكات، تجمع أحرار حوران، 16 تموز/ يوليو 2023، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/49QrMHr

النصف الثاني من عام 2022، الذي شهد تصعيداً من قبل قوات النظام في المحافظة. **أما التأثير الفعلي في حركة التنظيم وقياداته وبُنيته فجاء نتيجة الحملات التي شنتها مجموعات المعارضة المحلية ضد مواقع التنظيم، دون مشاركة النظام**، كما في مدينة جاسم ودرعا البلد، ففي 14 تشرين الأول/أكتوبر 2022، هاجم أبناء مدينة جاسم مواقع التنظيم في المزارع المحيطة بالمدينة، بعد طلب مؤازرة من فصائل "اللجنة المركزية" في الريف الغربي وعناصر "اللواء الثامن"، في حين لم تشارك قوات النظام في هذه الحملة[148]، التي أدّت إلى مقتل أمير التنظيم، أبو الحسن الهاشمي القرشي، في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2022 إلى جانب عدد من قادة التنظيم المحليين والأجانب[149]. واللافت أنه بعد انتهاء المعارك في جاسم، تمكّن بعض قادة التنظيم المحليين كفراس الداغر/"أبو حمزة إنخل" وأسامة العزيزي/"أبو ليث العزيزي"، من التوجه إلى مدينة الصنمين والاحتماء لدى القيادي محسن أحمد الهيمد، والمرتبط بفرع المداهمة "215" التابع لشعبة المخابرات العسكرية في دمشق، والذي يتمتع أيضاً بعلاقات وثيقة مع رئيس الشعبة، اللواء كفاح ملحم[150].

وبعد أيام من خسارة التنظيم لمواقعه في جاسم، تم تفجير منزل القيادي المعارض غسان أبا زيد، في مدينة درعا، عبر انتحاري متهم بانتمائه للتنظيم، ما أدى إلى سقوط قتلى وجرحى[151]، علماً أن مُعرّفات التنظيم الرسميّة لم تتبنى العملية. وعقب هذا الاستهداف، شنّت بتاريخ 31 تشرين الأول/أكتوبر 2022 مجموعات محلية معارضة من درعا البلد و"اللواء الثامن" ومجموعات أخرى كانت تنضوي ضمن "اللجنة المركزية"، هجوماً على حي "طريق السد" ضد مجموعة محمد المسالمة/"هفّو"، ومؤيد حرفوش/"أبو طعجة"، المتهمة بالعمل لصالح التنظيم[152]. أدى هذا الهجوم إلى إنهاء وجود عناصر التنظيم في الحي، بعد اشتباكات استمرت حتى 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2022[153]، وانتهت المعارك بخروج قيادات التنظيم مع عشرات العناصر من الحي إلى المزارع المحيطة ببلدة نصيب، وذلك بمساعدة أشخاص يعملون لصالح فرع الأمن العسكري في المنطقة، وبتوجيهات مباشرة من رئيس الفرع لؤي العلي، وبحماية فايز الراضي، وهو قيادي سابق في

---

[148] جاسم: ما دور النظام في العملية العسكرية؟، تجمع أحرار حوران، 15 تشرين الأول/أكتوبر2022، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3oigf0M

[149] بحسب بيانات خاصة اطلع عليها فريق البحث، فقد قتل خلال هذه الحملة عدد من قيادات وعناصر التنظيم المحليين والأجانب، منهم أمير التنظيم "أبو الحسن الهاشمي القرشي" وهو عراقي الجنسية، و "وليد البيروتي" لبناني الجنسية.

[150] يعد فراس الداغر من الأمراء الأمنيين لدى تنظيم الدولة "داعش"، والمسؤول المباشر عن منطقة الجيدور في درعا، وتقديم الدعم اللوجستي لخلايا التنظيم فيها، شغل منصباً قيادياً عسكرياً لدى "جيش خالد" في حوض اليرموك سابقاً. أما أسامة العزيزي، فقد شغل منصب عضو مجلس شورى التنظيم في الجنوب السوري، قبل مقتل أمير التنظيم في تشرين الأول/أكتوبر 2022، وشغل منصب "والي حوران" بعد مقتل أمير تنظيم داعش في تشرين الأول/أكتوبر 2022، له ألقاب عديدة أشهرها "الشايب". للمزيد انظر: تحت رعاية النظام.. الجنوب السوري بؤرة لميليشيا الاغتيالات والمخدرات، تجمع أحرار حوران، 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3N2GfpT

[151] "انتحاري" يفجر نفسه بمنزل قيادي معارض في درعا البلد، عنب بلدي، 29 تشرين الأول/أكتوبر 2022، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/47MhENZ

[152] تَتَّهِم المجموعات المحلية في درعا البلد "محمد المسالمة" (هفّو) و"مؤيد حرفوش" (أبو طعجة) بالوقوف خلف العديد من عمليات اغتيال سابقة طالت قادة وعناصر في المعارضة، لم ينخرطوا ضمن تشكيلات النظام الأمنية أو العسكرية، كما تُتَّهَم مجموعة الحرفوش وهفّو بإيواء قادة من تنظيم "داعش" على رأسهم القيادي "يوسف النابلسي"، المكنّى بـ"أبي البراء"، وهو المسؤول عن الوقوف وراء عمليات الاغتيال لصالح فروع النظام الأمنية والميليشيات الإيرانية في درعا. للمزيد انظر: اشتباكات في حي طريق السد بدرعا.. ما آخر التطورات؟، تجمع أحرار حوران، 31 تشرين الأول/أكتوبر 2022، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3q2fs4l. تجدر الإشارة إلى اتهام المجموعة السابقة بالارتباط بمجموعات مدعومة من إيران والأمن العسكري التابع للنظام، فقد كشفت تحقيقات محلية عن تلقي المجموعة دعماً مالياً ولوجستياً من وسيم المسالمة ووسيم أبو حوبي المرتبطين مع فرع الأمن العسكري التابع للنظام، يشغل وسيم المسالمة رئاسة جمعية العرين الممولة من إيران، والتي تمتلك مقراً قرب دوار البانوراما بدرعا المحطة، ويرتبط بعلاقات مع ميليشيا حزب الله، وشغل عام 2017 قيادة اللواء 313 المدعوم من الحرس الثوري الإيراني في مدينة ازرع. انظر: تحت رعاية النظام.. الجنوب السوري بؤرة لميليشيا الاغتيالات والمخدرات، تجمع أحرار حوران، 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3N2GfpT

[153] المجموعات المحلية تسيطر على كامل حي طريق السد بدرعا، تجمع أحرار حوران، 15 تشرين الثاني/نوفمبر2022، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3BQrekX

فصائل المعارضة، ومتزعّم لميليشيا تتبع للأمن العسكري وتنشط في تجارة وتهريب المخدرات في منطقة نصيب، ثم استمر وجودهم تحت حماية شقيقه أنس الراضي الذي تزعم المجموعة بعد مقتل فايز في آذار/مارس 2023.

والجدير بالذكر، أن المجموعة التي خرجت من حي طريق السد، تمركّزت من جديد في منطقة الميسري غربي نصيب، وتولى عماد أبو زريق تأمين الحماية لها ولمجموعات تهريب أخرى في نصيب[154]، وهو قيادي سابق في فصائل المعارضة، ورد اسمه ضمن لوائح العقوبات الأمريكية في آذار/مارس 2023 بسبب عمله في تجارة وتهريب المخدرات، وتزعُّمهِ ميليشيا تتبع لشعبة المخابرات العسكرية التابعة للنظام[155]. وفي أعقاب الحملات الأمنية التي شنّتها مجموعات المعارضة المحلية في مدينة جاسم وحي طريق السد، استمرت ملاحقة تلك المجموعات لعناصر التنظيم وقياداته في درعا، وتمكّنت في تشرين الأول/أكتوبر 2022 من اعتقال القيادي في التنظيم، رامي الصلخدي، والذي كشفت تحقيقات الفصائل معه ومع غيره من القيادات والعناصر المعتقلين، **عن تورُّط التنظيم في العديد من عمليات الاغتيال التي طالت معارضين للنظام ومدنيين في المنطقة[156]، وعن وجود تنسيق مع أجهزة النظام الأمنية**، وتحديداً فرع الأمن العسكري في درعا بقيادة العميد لؤي العلي[157].

وقد استمرت حملات المجموعات المحلية المعارضة ضد مواقع التنظيم لتتمكن بتاريخ 25 كانون الأول/ديسمبر 2022، من قتل أحد أمراء التنظيم، والملقب بأبي لؤي القلموني، بعد مداهمة مكان اختبائه في قرية خربة قيس[158]. وفي 20 كانون الثاني/يناير 2023، هاجمت الفصائل منزل القيادي محمد الشاغوري، المعروف بأبي عمر، والمتهم بالانتماء للتنظيم في بلدة المزيريب، ما أسفر عن مقتله إلى جانب شخص آخر كان برفقته[159]. وفي 2 آب/أغسطس 2023، اعتقلت مجموعات محلية من جاسم عنصرين يعملان لصالح التنظيم في المدينة، وبحسب مصادر محلية، اعترف العنصران بتنفيذ محاولة اغتيال برفقة آخرين استهدفت القيادي السابق في فصائل المعارضة "توفيق فايز الحجي" المعروف بـ"توفيق الحجي"، في 3 من أيّار/مايو 2023[160]. وتجدر الإشارة، إلى أن التنظيم لم يتبنَّ محاولة اغتيال توفق الحجي على مُعرّفاته الرسمية.

مع مطلع تشرين الثاني/نوفمبر 2023، عقد عدد من قادة المجموعات المحلية في درعا (بعض قادة "اللواء الثامن"، قادة سابقون في الفصائل من درعا البلد، قادة من اللجان المركزية في المنطقة الغربية)؛ اجتماعاً في مدينة طفس، واتفقوا على

---

[154] تحت رعاية النظام.. الجنوب السوري بؤرة لميليشيا الاغتيالات والمخدرات، مرجع سبق ذكره.

[155] يعد عماد أبو زريق وغسان أبو زريق العقل المدبر لشبكات التهريب والاغتيال المرتبطة بالتنظيم، وعبر محمد عدنان الشريف المُلقَّب بـ"الدردري" يمتلكان نفوذاً في معبر نصيب والمنطقة الحرة في معبر نصيب. انظر: تحت رعاية النظام.. الجنوب السوري بؤرة لميليشيا الاغتيالات والمخدرات، مصدر سبق ذكره.

[156] جاسم: اعترافات الصلخدي تثبت ما نشره "أحرار حوران" قبل أشهر، تجمع أحرار حوران، 23 تشرين الأول/أكتوبر2022، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3opd2w8. وبحسب المقابلات التي تم إجراؤها في المحافظة، فقد حصلت المجموعات المحلية على معلومات عن تورط بعض قيادات المعارضة بعلاقة مع التنظيم.

[157] اعترافات قيادي في "داعش" قُبِضَ عليه في مدينة جاسم، يوتيوب، 22 تشرين الأول/أكتوبر2022، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3Ot6tDo

[158] فصائل محلية بدرعا تقتل "أميراً" في "تنظيم الدولة"، عنب بلدي، 28 كانون الأول/ديسمبر 2022، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/46v5p7m

[159] درعا.. مقتل قيادي متهم بمبايعة "تنظيم الدولة" بهجوم لفصائل محلية، عنب بلدي، 20 كانون الثاني/يناير 2023، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/47R0EGx

[160] رغم خسائره الكبيرة فيها.. لماذا يصر تنظيم "داعش" على التمدد في درعا؟، تلفزيون سوريا، 7 آب/أغسطس 2023، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3vCui4x

ضرورة محاربة عناصر التنظيم في المحافظة، والعمل على ضبط حالة الفلتان الأمني التي تشهدها [161]. وفي 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، هاجمت مجموعات محلية تتبع "اللواء الثامن" مقرات لمجموعة تُتَهَم بانتمائها للتنظيم في بلدة الحراك، دون أي مشاركة لقوات النظام، بعد ورود معلومات عن وصول "أمراء" من التنظيم إلى ريف درعا الشرقي لتشكيل مجموعات جديدة، وتسبب الهجوم بمقتل عنصرين متهمين بالعمل لصالح التنظيم[162]. وفي 28 كانون الثاني/يناير 2024، هاجمت الفصائل المحلية في درعا بمشاركة عناصر من "اللواء الثامن" منزلاً في نوى يتمركز فيه "والي حوران" في التنظيم، أسامة شحادة العزيزي، مع كامل أفراد مجموعته، وعددهم 5 أشخاص، ما أدى لمقتلهم[163]. في حين نشرت صحيفة " الوطن" شبه الرسمية التابعة للنظام خبر العملية ونسبتها لقوات النظام، إلا أن مصادر مطلعة نفَّت أي مشاركة للنظام[164].

"الجيش الوطني" و"هيئة تحرير الشام"

تسيطر فصائل **"الجيش الوطني"** على أجزاء من ريف حلب، الممتدة من مدينة الباب وجرابلس غرب نهر الفرات، وصولاً إلى مدينة عفرين وأريافها، إضافة إلى المنطقة الممتدة بين مدينة رأس العين في ريف الحسكة ومدينة تل أبيض في ريف الرقة الشمالي. فيما تسيطر هيئة **"تحرير الشام"** على مركز محافظة إدلب وأغلب أريافها، وجزء من ريف حلب الغربي، وأجزاء من محافظتي حماة واللاذقية. وتنتشر نقاط القوات التركية في أغلب تلك المناطق، إلا أنها تشرف بشكل أكبر على عمل المؤسسات الأمنية والعسكرية في مناطق سيطرة "الجيش الوطني".

وبحسب بيانات الرصد، لا تُشكّل مناطق سيطرة "الجيش الوطني" و"هيئة تحرير الشام" ساحات نشاط حيوية بالنسبة لتنظيم "داعش"، فخلال إعداد الدراسة لم يتبنَّ التنظيم رسمياً أي عملية في محافظة إدلب، بينما اقتصر نشاطه في حلب على 3 عمليات ضد قوات النظام، و3 عمليات ضد "قسد". لكن بالمقابل، أعلنت الولايات المتحدة بشكل متكرر عن استهداف قيادات من التنظيم ضمن مناطق المعارضة شمال حلب وإدلب، **بما قد يشير إلى أن التنظيم يرى المنطقة كملجأ لاختباء قياداته وعناصره أكثر منها ساحة نشاط لحركة فعّالة**، وهذ لا يعني انعدام عملياته وخلاياه فيها.

ويسهم في انتقال عناصر التنظيم وقياداته إلى المنطقة مجموعة من العوامل، على رأسها: الهشاشة الأمنية في مناطق سيطرة "الجيش الوطني"، والتي تعاني من تعدد التشكيلات الفصائلية وأجهزتها الأمنية، وانعدام التنسيق فيما بينها، وضعف كفاءتها وعدم وجود برامج مُنظَّمة لحملات المكافحة[165]، الأمر الذي يسهّل من حركة عناصر التنظيم. من جهة أخرى، تعمل بعض الأطراف العسكرية على استغلال تلك الفوضى **واستثمار عناصر "داعش" كحامل لتنفيذ أهدافها**، إذ تقوم قوات "سوريا الديمقراطية" بإطلاق سراح العديد من عناصر التنظيم المعتقلين في سجونها شرق الفرات، مقابل

---

[161] اجتماع ضم فصائل محلية بمدينة طفس بدرعا.. ومجلس أعلى للمحافظة، شبكة شام، 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3Sg6rjU

[162] درعا.. حملة تستهدف مقراً لتنظيم الدولة في الحراك، تجمع أحرار حوران، 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، متوافر على الرابط التالي:https://bit.ly/3RijMro ، قتلى في مواجهات بمدينة الحراك شرقي درعا، عنب بلدي، 26 تشري الثاني/نوفمبر، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3HjK2ff

[163] درعا: مقتل زعيم "داعش".. بهجوم للفصائل المحلية، المدن، 28 كانون الثاني/ يناير 2024، متوافر على الرابط التالي: https://2u.pw/3pOodqM

[164] نظام الأسد ينسب عملية قتل "والي حوران" لجهاته المختصة، السورية نت، 29 كانون الثاني/يناير 2024، متوافر على الرابط التالي: https://2u.pw/bbcCWC6

[165] مقابلة هاتفية مع ضابط منشق، يعمل ضمن مؤسسة الشرطة في منطقة اعزاز، تحفَّظ عن ذكر اسمه لأسباب أمنية، أجريت المقابلة بتاريخ 18 نيسان/إبريل 2023.

تجنيدهم لصالحها ضمن مناطق سيطرة "الجيش الوطني" والنفوذ التركي، ووعود بمنح عائلاتهم الموجودة في مخيم الهول امتيازات وتأمين حياة أفضل لهم[166].

كما يساعد **عامل التداخل الجغرافي** بين مناطق سيطرة "قسد" و"الجيش الوطني" في أرياف الرقة والحسكة وحلب، بتسهيل انتقال عناصر التنظيم إلى المنطقة، إضافة إلى **حالة الفساد الأمني والعسكري** التي تسهم أيضاً في عمليات التهريب بين تلك المناطق[167]، فضمن منطقة رأس العين بريف الحسكة تسهم الأرض المنبسطة في سهولة عمليات التهريب وسط ضعف التشديد الأمني، وفي الرقة يمكن الانتقال من مدينة الرقة باتجاه تل أبيض بصفة "مدنيين" بتكلفة لا تتجاوز 100$، وذلك بسبب تداخل القرى فيما بينها وسهولة التنقل لأبناء المنطقة[168]. بينما لا يتجاوز عرض نهر الساجور الذي يفصل مناطق سيطرة "قسد" و"الجيش الوطني" من جهة ريف حلب سوى 7 أمتار، مع وجود اكتظاظ سكاني في خطوط مواجهة لا تبعد بين الطرفين أكثر من 50 متراً، ويعمل الكثير من أبناء هذه القرى في التهريب، ويدفعون لقاء ذلك الأموال لعناصر "الجيش الوطني" و"قسد"، ما يجعل حركة التهريب نشطه باتجاه ريف حلب[169].

إضافة لما سبق، يؤدي **تراجع أداء أجهزة الأمن الداخلي وضعف إمكانياتها** في خلق ثغرات يستفيد منها عناصر التنظيم للانتقال إلى المنطقة، إذ تعاني مناطق سيطرة "الجيش الوطني" من مشكلة في مسألة التحقق من الأوراق الثبوتية للمقيمين الجدد من خارج أبناء المنطقة[170]، ما يسمح للعديد من عناصر وقيادات "داعش" باستغلال هذه الثغرة، واستخراج أوراق ثبوتية جديدة ببيانات غير حقيقية، تساعدهم بالتنقل في مناطق شمال حلب والاستقرار فيها[171]. بالمقابل، فإن **الحملات الأمنية المضادة لنشاط التنظيم** في المنطقة تُركّز فقط على استهداف قياداته وتعقب الأسماء البارزة، بالتنسيق مع أجهزة المخابرات التركية[172]، والتي تُشرف على ملفات المشتبه بانتمائهم للتنظيم[173]، وتُنفّذ عمليات استهداف لأمرائه وقياداته داخل الأراضي السورية، بالتعاون مع مجموعات من "الجيش الوطني"، آخرها استهداف زعيم "داعش" في سورية أبو الحسين الحسيني القرشي، بتاريخ 29 نيسان/إبريل 2023[174]، والقبض على قائد "كتيبة الصديق" عبد الله الجندي الملقب بـ"خطاب المهاجر" في 1 كانون الثاني/ يناير 2024[175].

---

[166] محمد حردان، دواعش "قسد"... صراعات على الأعضاء بين التنظيمين، مصدر سبق ذكره.

[167] مقابلة هاتفية مع قيادي سابق في "أحرار الشام"، مصدر سبق ذكره.

[168] مجموعة مقابلات هاتفية مع ناشطين من مدينة الرقة، مرجع سبق ذكره.

[169] مقابلة هاتفية مع قيادي سابق في "أحرار الشام"، مرجع سبق ذكره.

[170] في مراحل مبكرة من سيطرة "الجيش الوطني" على منطقة جرابلس وبداية تشكُّل مناطق فاصلة، كانت سياسة الفصائل تقوم على التحقق من الأشخاص العابرين من مناطق "قسد" إلى مناطق "الجيش الوطني" عبر مجموعات "الواتس آب"، وذلك من خلال تكليف أشخاص عند نقاط العبور الرئيسة، كنقطة عون الدادات، بالتقاط صورة للشخص العابر وإرسالها مع بياناته الشخصية لمجموعة "واتس آب" تضم قيادات وأفراد من "الجيش الوطني" والمسؤولين المدنيين، للتعرف على القادمين، كون المنطقة تضم عدداً كبيراً من المهجّرين من مناطق سيطر عليها تنظيم الدولة سابقاً، بالإضافة إلى القبض على عدد من المطلوبين من عناصر "داعش" وغيرهم.

[171] مقابلة هاتفية مع ضابط منشق، يعمل ضمن مؤسسة الشرطة في منطقة اعزاز، مرجع سبق ذكره.

[172] تشمل الشراكة بين "الجيش الوطني" والمخابرات التركية، مشاركة معلومات أمنية حول العديد من شبكات "داعش"، تم القبض عليها في الأراضي التركية.

[173] مقابلة هاتفية مع مسؤول أمني في جهاز الاستخبارات في عفرين، تحفَّظ عن ذكر اسمه لأسباب أمنية، أجريت المقابلة بتاريخ 20 آذار/مارس 2023.

[174] Cumhurbaşkanı Erdoğan: MİT, DEAŞ'ın sözde liderini dün Suriye'de etkisiz hale getirdi, Anadolu Ajansı, 30 April 2023, https://bit.ly/3ImHMEX

[175] بعملية للجيش الوطني.. تركيا تقبض على "خطاب المهاجر" شرقي حلب، تلفزيون سوريا، 1 كانون الثاني/يناير 2024، متوافر على الرابط التالي: https://2u.pw/oMJtHyz

وبالرغم من اعتقال بعض عناصر وقيادات التنظيم في مناطق "الجيش الوطني"، خلال محاولتهم استخراج أوراق ثبوتية مزورة، وتسليمهم إلى المخابرات التركية؛ إلا أن هذا الإجراء يشمل القيادات والعناصر الذين يصدر بحقهم أمر اعتقال سابق، وقد نجحت الأجهزة الأمنية في ضبط العديد منهم نتيجة وجود بيانات مسبقة عنهم تمت مشاركتها من قبل أجهزة المخابرات التركية[176]. بينما يستطيع الكثير من العناصر التحايل خلال عملية استخراج البطاقات التعريفية، وذلك بسبب عدم وجود قاعدة بيانات شاملة يمكن من خلالها التحقق من جميع الأسماء، إضافة إلى تضارب العمل بين المؤسسات الأمنية والعسكرية[177].

أما على مستوى محافظة إدلب، فتتعرض نشاطات تنظيم الدولة والمجموعات التي قد تُشكّل حاملاً لوجوده إلى تضييق أمني كبير من قبل هيئة "تحرير الشام"[178]، قائم على عوامل ومعطيات عدة، تتجاوز بمجملها أغلب الثغرات التي تعاني منها مناطق سيطرة "الجيش الوطني"، على رأسها **المركزية الأمنية الشديدة**، التي تسهم في تضييق هوامش حركة التنظيم وضبط الأمن المحلي. ويتولى "جهاز الأمن العام" مهمة ضبط الأمن في محافظة إدلب، وقد أعلن خلال النصف الثاني من عام 2022 عن **تنفيذ حملات أمنية** عدة ضد من وصفهم بخلايا مرتبطة بتنظيم "داعش"[179]، بينهم خلية متورطة بعمليات قتل مدنيين[180]، لكن التنظيم لم يعلن مسؤوليته عن أي عملية ضمن مناطق سيطرة الهيئة في إدلب خلال فترة الرصد. كما أعدمت الهيئة خلال السنوات الماضية عشرات من عناصر التنظيم الأشد تطرفاً في سجونها[181].

وتنسحب حالة المركزية الأمنية الشديدة على بُنية هيئة "تحرير الشام" العسكرية والإدارية أيضاً، إذ تستخدم الهيئة وسائل وأساليب عدة للتضييق على المجموعات الأجنبية المتواجدة في مناطقها، منها مسألة **استخراج البطاقات التعريفية**، إذ يواجه العناصر الأجانب قرارات بمنع قبول أولادهم في المدارس، ومنع ركوب سيارة أو تقديم شكوى في مخفر، أو إتمام عقد إيجار بيت، أو التقدم بشكوى قضائية، أو استلام حوالة مالية، دون تقديم بطاقة تعريفية بالبيانات الشخصية صادرة عن الجهات المعنية في المنطقة[182].

---

[176] مقابلة هاتفية مع مسؤول أمني في جهاز الاستخبارات في عفرين، المصدر السابق.

[177] مقابلة هاتفية مع ضابط منشق، يعمل ضمن مؤسسة الشرطة في منطقة اعزاز، مصدر سبق ذكره.

[178] تضم المحافظة بعض القرى والبلدات التي شكّلت قبل عام 2014 معقلاً للتنظيم كـ (إسقاط- سرمين) وقد استمر ارتباط بعض من أبناء هذه البلدات مع التنظيم، دون نشاط معلن نتيجة السياسات المشددة من هيئة "تحرير الشام"، بالإضافة لوجود مجموعات سياسية وعسكرية مناهضة للهيئة كـ"حراس الدين" و"حزب التحرير". بحسب تقاطع عدة مقابلات مع شخصيات عسكرية في إدلب، إضافة إلى مقابلة هاتفية مع صالح الحموي، خبير في شؤون الجماعات الجهادية، أجريت بتاريخ 18 شباط/فبراير 2024.

[179] في 14 حزيران/يونيو 2022، أعلن الجهاز إلقاء القبض على عدد من قيادات تنظيم "داعش" يقطنون في مدينة الدانا شمال غربي إدلب، عبر عملية أمنية واسعة "حسب وصفه". وفي 6 تموز/يوليو 2022، أعلن عن إلقاء القبض على معظم عناصر ما يسمى "سرية أنصار أبي بكر"، والتي نفّذت عمليات أمنية عدة في المنطقة، بعضها استهدف أرتالاً للجيش التركي. وقد عمل أحد عناصر السرية، أبو عمر المصري، على التنسيق مع تنظيم الدولة، لكن لم يحصل توافق بين "السرية" و"تنظيم الدولة"، بحسب مادة مصورة نُشرت على معرفات "تحرير الشام" في 20 كانون الأول/ديسمبر 2022. وفي 24 آب/أغسطس 2022 أعلن الجهاز القبض على خلية تتألف من أشخاص عدة يتزعمهم شخص أوزبكي الجنسية، واعترفوا بتبعيتهم لتنظيم "داعش"، حسب ما صرح به الجهاز. للمزيد انظر الروابط التالية: https://bit.ly/481sVtG، https://bit.ly/4bsiOB8، https://bit.ly/3SM7f0i

[180] "الأمن العام" يكشف تفاصيل حول قاتلي رجل وزوجته بريف إدلب، عنب بلدي، 24 آب/أغسطس 2022، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3lqm3vU

[181] بحسب تقاطع بيانات مصادر حقوقية وأمنية عدة تمت مقابلتها في ريف حلب وإدلب.

[182] الجولاني ينقلب على المهاجرين: لا مكان لهم في إدلب، جريدة المدن، 11شباط/فبراير 2022، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3txTQuW

إضافة للعوامل السابقة، تولي هيئة "تحرير الشام" ملف عناصر التنظيم والمجموعات الأجنبية المقاتلة في مناطقها أهمية أمنية خاصة، وتستثمره في اتجاهات عدة، على رأسها: **محاولات تعويمها وتقديمها كشريك رئيس في مكافحة** عناصر التنظيم والمجموعات الأجنبية المصنّفة على قوائم الإرهاب في المنطقة، مستغلة في ذلك قدراتها الأمنية وخبراتها مع الشبكات الجهادية في المنطقة، فأخذت منذ العام 2020 بالعمل على إعادة تشكيل "الفضاء الجهادي" وضبطه ضمن مناطق سيطرتها، واستخدام ملف "مكافحة المقاتلين الأجانب" لإعادة ترتيب تموضعها الأمني بين الأطراف الدولية والإقليمية كشريك محلي في "مكافحة الإرهاب"[183].

وفي هذا السياق، تعرّضت الهيئة لاتهامات عدة من قبل قيادات أجنبية، **بالتنسيق مع جهات إقليمية ودولية بخصوص تواجد المجموعات الأجنبية في المنطقة**. كما تعرّضت لاتهامات متكررة من قبل التنظيم بالتنسيق مع التحالف الدولي والمخابرات التركية وغيرها، فيما يخص تسليم بيانات عن قيادات وعناصر التنظيم والمشاركة في عمليات تصفيتهم، وآخرها اتهام "داعش" لـ"تحرير الشام" بقتل الزعيم السابق للتنظيم، أبو الحسين القرشي، وتسليمه للمخابرات التركية، التي تبنَّت بدورها عملية قتله، إضافة لاتهام آخر باعتقال المتحدث باسم التنظيم، أبو عمر المهاجر، مع مجموعة من العناصر[184].

بالمقابل، تُتَهم الهيئة أيضاً باستثمار العناصر المحليين الذين عملوا مع التنظيم في مراحل سابقة، عبر إطلاق سراحهم مقابل تجنيدهم لتنفذ عمليات أمنية في مناطق سيطرة "الجيش الوطني"، وتقديم التمويل اللازم من سلاح وعتاد، بشرط إحضار العناصر عوائلهم للإقامة في إدلب لضمان التزامهم[185]، إضافة إلى إطلاق الهيئة سراح بعض عناصر التنظيم مقابل تنفيذ اغتيالات ضد قيادات وعناصر تنظيم "حراس الدين"[186]، كذلك **استخدام الهيئة سابقاً اسم التنظيم كغطاء لتنفيذ عمليات أمنية ضد خصومها** ومنافسيها ضمن المنطقة، كتفجير معبر أطمة 2016 الذي نفَّذته قيادات في "جبهة النصرة"، ونُسِبَ للتنظيم في ذاك الوقت[187]. ورغم ارتفاع مستوى القبضة الأمنية التي يبديها نموذج "تحرير الشام"، خاصة في التعامل مع الخصوم وضبط المقاتلين الأجانب في مناطق سيطرته؛ إلا أنه لم ينجح في تحصين الهيئة من الاختراق، فقد شهدت الأخيرة منذ شهر تموز/يوليو 2023 سلسلة من الاعتقالات طالت المئات من العناصر وقيادات

---

[183] للمزيد انظر: ساشا العلو، الهيئة وإعادة تشكيل الفضاء الجهادي ... ترتيبات داخلية ورسائل خارجية، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 27 حزيران/يونيو، 2020، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/43G8rVz

[184] تنظيم "الدولة" يتهم "تحرير الشام" بقتل زعيمه الرابع وتقديمه "قربانًا" لأردوغان، عنب بلدي، 3 آب/أغسطس 2023، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/47ewI78. كما اتُهِمَت الهيئة مُنذ 2020 في الضلوع بعدد من عمليات الاستهداف التي طالت قيادات "داعش" ومقاتلين أجانب، عبر تسليم بياناتهم للتحالف الدولي أو أطراف إقليمية فاعلة في المشهد السوري. ناهيك عن تضييقها الواضح على بعض المجموعات الأجنبية في مناطق سيطرتها، خاصة غير المنضوية بشكل كامل في إطار الهيئة، كما حدث مع مجموعة مسلم الشيشاني في ريف اللاذقية، والتي أجبرتها الهيئة على إخلاء نقاط رباطها مع النظام في المنطقة، وذلك، بحسب اتهامات من قبل مقاتلين أجانب، استجابة لضغوط تركية - روسية، خاصة وأن الروس يبدون اهتماماً خاصاً بتصفية المجموعات الشيشانية في سورية. للمزيد انظر: بعد هجوم "الهيئة".. انسحاب مسلم الشيشاني من ريف اللاذقية ـــ فيديو، تلفزيون سوريا، 26 تشرين الأول/أكتوبر 2021، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3SgaeOb

[185] أبو العبد أشداء، سرطان الثورة السورية وقوارب النجاة، يوتيوب، من الدقيقة 23:50 إلى الدقيقة 24:15، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3pK29W4

[186] مقابلة هاتفية مع صالح الحموي، خبير في شؤون الجماعات الجهادية، مصدر سبق ذكره.

[187] بينها ضلوعه في تفجيرات قتلت العشرات...أربعة ملفات يكشفها أبو أحمد زكور عن الجولاني، عنب بلدي، 20 كانون الأول/ديسمبر 2023، متوافر على الرابط التالي: https://2u.pw/xRijrns

المفاصل الأمنية والعسكرية فيها، بتهمة العمالة لروسيا والولايات المتحدة، قبل أن تضطر الهيئة لإطلاق سراح عدد من القيادات المعتقلين لديها خشية من الضغوط الكبيرة لأتباعهم ضمن صفوفها[188].

نماذج الإدارة والحوكمة (جوانب القصور)

إن أثر نماذج الضبط الأمني على حركة ونشاط "تنظيم الدولة"، تدفعنا لتعزيز فرضيتنا حول وجود حوامل أخرى مساعدة لنشاط التنظيم في مختلف المناطق، وإدراج متغيرات إضافية كالحوكمة، إلى جانب دور الضبط الأمني والحملات المضادة في التأثير على حركة التنظيم. وذلك انطلاقاً من معطيات عدة، على رأسها: ارتباط وتأثُّر نماذج الضبط الأمني بشكل واضح بمستوى وشكل الإدارة القائم في كل المنطقة. يعزّز هذا الافتراض حقيقة أن القدرات المحدودة للتنظيم قد تُؤهله لضمان مناورة عالية ضد الضغط الأمني لمختلف قوى السيطرة، لكنها لا تسمح ببقائه لفترات طويلة، ما لم تتح له ظروف النماذج الإدارية وآثارها المختلفة استثمار نقاط ضعف إضافية تعزّز قدراته في الحركة والتعبئة واستقطاب العناصر الجديدة وضمان استمرار الموارد.

كل ما سبق، يجعلنا نعتقد أن شكل الحوكمة ضمن مختلف مناطق السيطرة يؤثر في مستوى ما بحركة التنظيم. ولفهم كيف تُؤثّر الحوكمة في حركة التنظيم منهجياً، لن يعتمد هذا المحور على دراسة النماذج الحوكمية لقوى السيطرة بشكل كامل، بل سيركّز على فحص الجوانب التي تؤثّر في حركة التنظيم. وعليه، سيتم التركيز بشكل أكبر على نموذج "قسد"، خاصة وأن مناطق سيطرتها سجّلت أعلى نسبة عمليات نفَّذَها التنظيم خلال فترة الرصد 86.5% من العمليات، في حين نُفِّذَ 13.5% من العمليات في باقي مناطق سورية، جميعها في مناطق سيطرة النظام[189]. مع الإشارة إلى أن عدم وجود عمليات للتنظيم في مناطق شمال غرب سورية لن يقلل من أهمية فحص الجوانب ذاتها، المتعلقة بالمناطق التي شهدت عمليات.

نموذج "الإدارة الذاتية"

تحكم "قسد" أقاليم سيطرتها بحسب الأنظمة المعلن عنها "**حكماً لا مركزياً**" عبر ثلاث مجالس، (تشريعي، تنفيذي، والعدالة/قضائي)[190]. إلا أن الواقع الإداري في مناطق سيطرتها يشير إلى تطبيق نموذج عالي المركزية، يحتل كوادر حزب العمال الكردستاني (PKK) هرم السُلطة فيه، ويعتمد على التعيينات المباشرة والأوامر من الأعلى إلى الأسفل، ضمن مستويات السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، بينما تمنح الممارسات العملية مزايا وسلطات واسعة لعناصر حزب

[188] للمزيد: "تحرير الشام" تُفرج عن قادة اعتقلتهم بتهم "العمالة" وأتباعهم يطلقون النار ابتهاجاً، شبكة شام، 27 كانون الثاني/يناير 2024، متوافر على الرابط التالي: https://2u.pw/GvG2Fw9

[189] في دير الزور وقعت العمليات في منطقة معيزيلة والدوير، وفي الحسكة وقعت في محيط مطار الطبقة والرصافة، وفي حلب وقعت في محيط خناصر، وفي حماة وقعت قرب عقيربات وأثريا، وفي حمص وقعت شرق بادية حمص ومحيط مدينة السخنة.

[190] كما تم تعديل تسمية "المجلس العام" إلى "مجلس شعوب شمال وشرق سورية". وسيتم استحداث بعض المؤسسات وفقاً للعقد الاجتماعي الجديد كـ"مؤسسة الرقابة"، ومحكمة حماية العقد الاجتماعي، وهي بمثابة محكمة دستورية. انظر: "عقد اجتماعي" جديد في شمال شرق سورية... تأسيس لـ"الفيدرالية"؟، العربي الجديد، 14 كانون الأول/ ديسمبر 2023، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3Sj5gQl

"الاتحاد الديمقراطي" (PYD) وحزب "المستقبل"، على حساب العرب والكرد غير المنتمين لتلك الأحزاب[191]. بالمقابل، تتغوّل سُلطة المجالس التنفيذية للمقاطعات على حساب المجالس التشريعية، وتعاني مجالس العدالة من التعثر لناحية البُنية والدور، خصوصاً في دير الزور[192]. كما تخلّت "قسد" في سبيل احتواء جزء من المجتمعات المحلية عن تطبيق بعض القوانين[193] المتعارضة مع ثقافة السكان المجتمعية والدينية[194]، وأشركت بعض وجهاء وشيوخ العشائر، ممن تختارهم، في المجالس المدنية[195] والعسكرية[196]، وقبلت وساطة بعض وجهاء العشائر لإطلاق سراح عناصر التنظيم المحليين من سجونها والإفراج عن بعض عوائلهم من المخيمات[197].

وينعكس النموذج الحوكمي لـ"قسد" بشكل سلبي على واقع السكان في أغلب المناطق، فمن جهة تعيق **مركزية السُلطة** عملية إدماج السكان المحليين في بُنية المؤسسات، ففي كثير من الأحيان تم تقديم قوائم للتعينات الإدارية ضمن "الكومينات" في مناطق ريف دير الزور والحسكة والرقة من قبل السكان المحليين، إلا أن القوائم تم تعديلها من قبل كوادر حزب العمال الكردستاني في صفوف "قسد"[198]، خاصة وأن مناطق الإدارة الذاتية لم تشهد أي نوع من أنواع الانتخابات بمختلف مستوياتها. وبالرغم من إشراك بعض السكان المحليين، ضمن مختلف مناطق سيطرة الإدارة الذاتية، في مستويات محددة من الإدارة المدنية؛ إلا أن تذمر المجتمعات المحلية بات واضحاً من أن هذه **المشاركة شكليّة أو غير فعّالة، وأن السُلطة النهائية في يد كوادر حزب العمال** المتحكّمين بمختلف مستويات السُلطة ضمن المنطقة.

من جهة أخرى، فشلت الإدارة الذاتية في تقديم مستوى مقبول من **الخدمات العامة** للسكان، وانعكس تغوّل السُلطة التنفيذية على الوضع الاقتصادي بحسب المناطق. ففي دير الزور، يُمنع بيع مادة الغاز في مراكز تجارية خاصة ويسلّم حصراً وفق مخصصات عبر الكومينات[199]، بعكس المشهد في الحسكة حيث يتوفر الغاز ويُباع عبر تجار محليين[200]، إضافة إلى تراجع تقديم مادة الخبز كماً ونوعاً في دير الزور. بالمقابل، **فشلت الإدارة الذاتية في تنمية قطاع الزراعة** الذي يُشكِّل المهنة الرئيسة لغالبية سكان مناطق شمال شرق سورية[201]، ورغم محاولات المنظمات الدولية العاملة في المنطقة

---

[191] عبد الله إبراهيم، أهمية سورية الاستراتيجية.. "داعش": هل يمكن هزيمة داعش بدون حل في سورية؟، IMPACT، 11 تشرين الأول/ أكتوبر 2022، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3OErHOW

[192] "الإدارة الذاتية".. مدخل قضائي في فهم النموذج والتجربة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 87-102.

[193] تخلّت "قسد" عن تطبيق قانون منع تعدد الزوجات وإلغاء مهور الزواج في بعض المناطق، بسبب رفضه من قبل المجتمع المحلي، لتعارضه مع ثقافته المجتمعية والدينية. كذلك تخلّت عن إلزامية المناهج التعليمية في مناطق دير الزور والرقة، بسبب رفضها من قبل المجتمع المحلي، نتيجة لتعارض محتواها مع ثقافته العربية والإسلامية، ولعدم وجود اعتراف بالشهادة العلمية الصادرة عن "قسد"، كما تخلّت "قسد" عن تطبيق قانون التجنيد الإجباري في بعض الأوقات والمناطق، كمنبج، بسبب مقاومة الأهالي العنيفة لمسألة التجنيد الإجباري.

[194] عبد الله إبراهيم، مصدر سبق ذكره.

[195] تشكيل "مجلس الرقة المدني" برئاسة مشتركة عربية - كردية، صحيفة الشرق الأوسط، 18 نيسان/إبريل2017، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/45yBU5n

[196] "قوات سوريا الديمقراطية".. تشكيل عربي كردي لـ"مواجهة داعش"، عنب بلدي، 12 تشرين الأول/أكتوبر2015، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3OMid4b

[197] "قسد" تطلق سراح المئات من عناصر "داعش" بوساطة عشائريّة، al-monitor، 7 شباط/فبراير 2020، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/45EkYKI

[198] مقابلة هاتفية مع عضو سابق في مجلس بلدة هجين، مصدر سبق ذكره، كما تقاطعت المعلومة مع عدد من المقابلات أجريت في الحسكة والرقة.

[199] بحسب تقاطع بيانات المقابلات التي أجريت مع المصادر في دير الزور.

[200] مقابلة هاتفية مع صاحب شركة استثمارات خاصة، يقيم في محافظة الحسكة، تحفَّظ عن ذكر اسمه لأسباب أمنية، أجريت المقابلة بتاريخ 27 آذار/مارس 2023.

[201] جورج فهمي ومنهل باريش وراشد العثمان، سقطت الدولة وبقي التنظيم: الحل العسكري غير كافٍ لهزيمة "داعش" في سورية، برنامج مسارات الشرق الأوسط مركز "روبرت شومان" للدراسات العليا، 22 نيسان/إبريل 2021، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/41PmhEM

لدعم السكان المحليين؛ إلا أن "قسد" **تُجيّر مخصصات الدعم** عبر الأشخاص الذين تفرض تعيينهم ضمن المنظمات أو ضمن البلديات[202]، ففي عدد من بلدات جنوب الحسكة وشرق دير الزور؛ تم نقل مخصصات الدعم بعد تسليمها للبلديات إلى "مناطق الكثافة الكردية"، وإيقاف عدد من المشاريع الخدمية[203]، ناهيك عن **عمليات الفساد** التي تؤدي في بعض المناطق إلى وصول ربع المخصصات إلى المنطقة، كما في دير الزور. وفي هذا السياق، **تشير بيانات التعافي المُبكِّر في المنطقة إلى تفاوت في نِسَب تخصيص المشاريع بحسب المناطق، فقد شهد عام 2022 تنفيذ 3693 مشروعاً شمال شرق سورية، 16% منها في دير الزور، فيما حازت القامشلي والحسكة على معدّل أعلى، ونُفِّذ فيها أكثر من 20% من المشاريع**[204]. والجدير بالذكر أن مناطق دير الزور تأتي في أسفل سُلَّم الخدمات الأساسية والمشاريع الداعمة لاستقرار السكان، لصالح مناطق الرقة والقامشلي وعين العرب.

إضافة إلى تراجع الخدمات الأساسية، تحمل السياسات التنفيذية لقوات "سورية الديمقراطية" **بعداً تمييزياً (عرقياً وحزبياً)** تجاه السكان المحليين من الكرد والعرب، يتجلى بصور وأشكال مختلفة ضمن قطاعات عدة، ففي قضية المناهج التعليمية التي تفرضها "قسد" وتثير استياء الأهالي[205]، تقمع "قسد" أي حركة احتجاجية مناهضة لهذه المناهج[206]، في حين يدرس أبناء القيادات الكردية والمقربون منهم في مدارس النظام ضمن مدينة الحسكة ويتابعون تعليمهم في جامعاته[207]. كذلك تمارس سياسات تمييزية في تخصيص الموارد من الغاز والوقود[208]، فبينما يتوفر الوقود في معظم الأوقات في القامشلي، يضطر أبناء الشدادي للذهاب إلى القامشلي للحصول على محروقات بسعر مدعوم[209]، وفي حين يوجد الغاز بوفرة في القامشلي ويمكن بيعه عبر التجار بشكل حرّ، تفرض "قسد" تسليم مخصصات بلدات دير الزور، والتي لا تلبي حاجة السكان، عبر "الكومينات". وتمتد السياسات التمييزية لـ"قسد" إلى ممارسة التهجير القسريّ والتغيير الديموغرافي بحق السكان العرب، تحت ذرائع عدة، منها دعم السكان لتنظيم "داعش" سابقاً[210]. إضافة إلى فرضها نظام بطاقة الوافد ضمن مناطق سيطرتها في دير الزور، واستمرارها بتنفيذ حملات الاعتقال العشوائية بحجة "تعزيز الأمن".

وأمام تعثُّر الجهاز القضائي/ مجالس العدالة، يلجأ السكان المحليون في بعض المناطق، خاصة العشائرية، إلى القضاء العشائري المعتمد على العُرف لفض النزاعات وحلّ الخلافات، أو إلى محاكم النظام في المناطق القريبة منهم، خاصة فيما يتعلق بقضايا ومعاملات السجل المدني والعقاري. من جهة أخرى. تحاول "قسد" التخلي عن إنفاذ بعض القوانين المتعارضة مع ثقافة السكان في سبيل إدماجهم، إلا أن السكان يرون هذا التخلي غير كامل، ويعبّر عن استجابة مؤقتة،

---

[202] مقابلة هاتفية مع ناشط سياسي، مقيم في مدينة البصيرة في دير الزور، مرجع سبق ذكره.

[203] مقابلة هاتفية مع عضو سابق في مجلس بلدة هجين، مرجع سبق ذكره.

[204] مادة غير منشورة، بيانات مركز عمران حول عمليات التعافي المُبكِّر في سورية.

[205] رغم دعوات للاعتراف بها.. مناهج "الإدارة الذاتية" لا تحظى بثقة أهالي القامشلي، عنب بلدي، 27 كانون الثاني/يناير2021، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3oHeV7C

[206] "قسد" تفض بالقوة احتجاجات ضد مناهجها الدراسية في القامشلي، عنب بلدي، 28 أيلول/سبتمبر 2022، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3MOu2nP

[207] مجموعة مقابلات هاتفية مع ناشطين من مدينة الرقة، وقد أكّد ذلك عدد من العاملين في سلك التعليم في محافظة الحسكة خلال مقابلات أجريت معهم في حزيران/يونيو 2023، رفضوا الكشف عن هوياتهم لعدم امتلاكهم إذناً من "الإدارة الذاتية" بالتصريح.

[208] جورج فهمي ومنهل باريش وراشد العثمان، مصدر سبق ذكره.

[209] مقابلة هاتفية مع عضو في قوى "الأمن الداخلي" التابع لتشكيلات "قسد" ضمن منطقة الشدادي، مصدر سبق ذكره.

[210] عين العرب/كوباني: عائلات عربية مُهجّرة تناشد السلطات المحلية العودة إلى قراهم، سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، مصدر سبق ذكره.

خاصة وأنها لا تتوقف عن عمليات التجنيد في المناطق التي تستطيع إنفاذ قوانينها فيها[211]. بالمقابل، يمارس الكثير من عناصر "قسد" تجاوزات بحق السكان وسط غياب القضاء العسكري، فعلى الرغم مما ينص عليه "العقد الاجتماعي الخاص بالإدارة الذاتية"، من شروط لانضمام العناصر لصفوف قواتها الأمنية والعسكرية[212]، إلا أن ذلك لا يمنع "قسد" من إطلاق سراح المجرمين من عناصر التنظيم والمسيئين، وتسليمهم مناصب أمنية وعسكرية، ليعاودوا ارتكاب الجرائم بحق السكان[213]. ويدفع تراجع الأمن ودور القضاء في حلّ النزاعات إلى زيادة العمليات الانتقامية والثأرية، خاصة في الصراعات العشائرية، والتي غالباً ما يُستَخدَم فيها اسم "داعش" لزيادة الرهبة وإخفاء المُنفّذ الحقيقي.

بناءً على ما سبق من مؤشرات، يمكن القول: إن التعثُّر الحوكمي في نموذج "الإدارة الذاتية"، ينعكس سلباً على المجتمعات المحلية وعلاقتها مع السُلطة القائمة، كما يُسهم في زيادة الشرخ الاجتماعي ضمن المنطقة وتراكم المظلوميات على مختلف المستويات، وفي إفقاروتهميش فئات كبيرة من السكان المحليين، الذين يشكل العمل معهم في مواجهة التنظيم أنجع الطرق لمنع نشاطه، ما يجعل المجتمعات المحلية في مواجهة ضغوط مُركّبة، ناتجة عن تعثُّر سياسات الحوكمة، وتهديدات التنظيم المستمرة، وتسيس ملفه من قبل "قسد". كما يمنح خلايا التنظيم فرصة أكبر لاستغلال تلك الثغرات في توسيع عمليات التعبئة والاستقطاب.

نموذج "الحكومة المؤقتة"/"الجيش الوطني"

تعد **المجالس المحلية** في مناطق سيطرة "الجيش الوطني" المرجعية المسؤولة عن الإدارة المدنية والخدمات، ما يجعلها شريكة إلى جانب الفصائل العسكرية والشرطة والقضاء في مسؤولية تعزيز وضبط الأمن المجتمعي[214]. وجاء تشكيل المجالس المحلية في مناطق سيطرة المعارضة استجابة لسد نقص الخدمات الأساسية للسكان، خاصة بعد انسحاب مؤسسات الدولة ووظائفها من تلك المناطق. وتوسّعت المجالس لاحقاً وتطوّرت بشكل غير متسق مع زيادة الحاجة لوجود مؤسسة قادرة على تحمل أعباء استمرار الصراع وموجات النزوح الداخلية.

وقد عملت المجالس مع الوقت على تطوير بُنيتها ومستويات تفاعلها مع المجتمعات المحلية؛ إلا أن **معايير عضوية المجالس لم ترقَ إلى اليوم للشكل الديمقراطي المطلوب**، عبر آلية الانتخاب والتمثيل. ورغم المحسوبيات وتداخل المصالح والمحاصصة التي تعتري عملية اختيار رؤساء وأعضاء معظم المجالس، لكن تحدُّر المرشحين من المنطقة التي يعمل فيها المجلس هو شرط مسبق لعضويته، إضافة إلى شرط المشاركة في الثورة السورية ضمن المنطقة، أضيف لها لاحقاً شروط متعلقة بالكفاءة والمستوى العلمي[215]. وتعيق آلية الاختيار والمفاضلة المعتمَدة في الوصول لعضوية المجالس المحلية ضمن

---

[211] مقابلة هاتفية مع ناشط سياسي، مقيم في مدينة البصيرة في دير الزور، مصدر سبق ذكره. وأكد عدد من المصادر في الرقة هذه المعلومة خلال المقابلات.

[212] من ضمن الشروط أن يكون المنتسب غير محكوم بجرم شائن أو مخل بالشرف وأخلاق المجتمع.

[213] من هو قاتل المرأة وابنتها الذي طالب أهالي الرقة بإعدامه؟، تلفزيون سوريا، 25 كانون الثاني/يناير 2023، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3J7KJKx. بحسب المقابلات التي أُجريت، أقصى ما يمكن لـ"قسد" فعله مع عناصرها الذين يرتكبون تجاوزات مع السكان المحليين هو نقل المجرم من أماكن عمله لمناطق أخرى، مع الاحتفاظ به على رأس مهامه.

[214] للمزيد حول أدوار المجالس المحلية خلال الثورة السورية، راجع: أيمن الدسوقي، المجالس المحلية وملف الأمن المحلي: دورٌ مطلوب لملف إشكالي، مركز عمران للدراسات الإستراتيجية، 20 كانون الثاني/يناير 2017، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/42elgoE

[215] للمزيد حول نشأة وتطور المجالس المحلية، راجع: مجموعة باحثين، مدركات الحوكمة: تجربة المجالس المحلية في مناطق سيطرة المعارضة في سورية، swisspeace – وحدة المجالس المحلية، كانون الثاني/يناير 2017، ص ص: 9-14.

مناطق المعارضة، وصول الأشخاص غير المعروفين في المنطقة، بما فيهم النازحون[216]، فترجيحات الأهالي تتجه دائماً لمن يعرفونهم[217]، وتعد مشاركة المهجَّرين في عضوية المجالس المحلية محدودة جداً وتقتصر على بعضها[218].

وقد تشكّلت المجالس المحلية في شمال حلب على مبدأ التمثيل الحصصي، وعملت على الحفاظ على تواصل مستمر مع المجتمعات المحلية، عبر قنوات عديدة[219]، إذ تتولى المجالس المحلية والمنظمات الإغاثية **تقديم الخدمات الأساسية** للسكان بشكل متساو بين جميع فئات المجتمع، سواء كانوا سكاناً أصليين أو مهجَّرين، بالاستناد إلى وثيقة تعريف صادرة عن المجالس المحلية[220]. لكن غالباً ما ينعكس استبعاد المهجَّرين من المجالس على مستوى الخدمات المقدمة لهم، خاصة ضمن المخيمات. بالمقابل، تعمل المجالس على تسهيل عمل المنظمات داخل المدن والبلدات وبعض المخيمات، فيما تحتاج المنظمات للتنسيق مع منظمة "آفاد" التركية للعمل ضمن مخيمات النازحين، التي تشرف الأخيرة عليها[221].

وبالرغم من **تراجع الأوضاع الاقتصادية العامة** وما يرافقها من تضخم وارتفاع معدّلات البطالة، وزيادة اعتماد السكان المحليين على المساعدات الإنسانية، خاصة بعد موجات النزوح المتتالية إلى المنطقة؛ إلا أن مناطق سيطرة المعارضة شمال حلب تشهد **تشكُّل بيئة استثمارية ناشئة** ومساعدة لأصحاب المهن والحرفيين والتجار، عبر تأسيس الغرف والنقابات التي تمثل مصالحهم، ومنحهم التراخيص اللازمة لعملهم من قبل المجالس المحلية. وقد شهدت تلك المناطق، خلال العامين الفائتين، تأسيس مدن صناعية عدة، أهمها: الباب والراعي ومارع واعزاز وجرابلس، ساهمت في استقطاب بعض رؤوس الأموال، وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ما أدى إلى خلق فرص عمل ووظائف لأبناء المنطقة. إلا أن البيئة الاستثمارية رغم جميع محاولات تنشيطها ما تزال تعاني من وجود **شبكات المتحكمين في الأسواق الداخلية**، والتي ترتبط بعضها بالفصائل العسكرية، ما ينعكس سلباً على حيوية النشاط الاستثماري. بالمقابل، تصاعد خلال العام 2022 نشاط المنظمات المحلية والدولية والمجالس المحلية في المنطقة، على مستويات وقطاعات عدة، إذ تُظهر **مؤشرات التعافي المُبكِّر** تحسناً في مُعدّل المشاريع، فقد نُفِّذَ خلال عام 2022 قرابة 2721 مشروعاً[222].

بالمقابل، تُشكل **الفصائل العسكرية** في مناطق المعارضة "ائتلافاً فصائلياً" تحت اسم "الجيش الوطني"، والذي يعاني من غياب المركزية وتراتبية الأوامر، ويرتبط بعلاقات شكلانية بـ"الحكومة المؤقتة"، مع الحفاظ على القوة الفعلية في يد قادة الفصائل. فيما تتبع **قيادات الشرطة** بشكل مباشر للولايات التركية المتاخمة لحدودها، والمشرفة على المنطقة التي تقع فيها قيادة الشرطة، دون وجود قيادة مركزية تتولى التنسيق بين الفروع، ما يؤدي لوجود تباين في التعليمات الصادرة عن

---

[216] تحولت في بعض المناطق إلى مشكلة، نتيجة حرمان النازحين من المشاركة في الإدارة المحلية ضمن المناطق التي نزحوا إليها، ما أدى إلى إشكالية على مستوى التمثيل وتوزيع الخدمات، ودفع بعض المهجرين إلى تشكيل قنوات ومجموعات وروابط خاصة لإدارة شؤونهم وإيصال مطالبهم.

[217] مقابلة هاتفية مع عضو مجلس محلي شمال حلب، تحفَّظ عن ذكر اسمه لأسباب أمنية، أجريت المقابلة في 9 نيسان/إبريل 2023.

[218] محمد بقاعي، الواقع الحوكمي للبنى المحلية، مركز نما للأبحاث المعاصرة، 24 تشرين الأول/أكتوبر 2022، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/48HGXlx

[219] كمقرات المجالس والمكاتب التابعة لها، إضافة إلى مكاتب التواصل المجتمعي، ومكتب الشكاوى، ومجموعات تواصل محلية تديرها المجالس المحلية، تضم الفاعلين الاجتماعيين الرئيسين. كما تُنظّم المجالس المحلية اجتماعات لممثلي المجتمع المحلي، بهدف إشراكهم واطلاعهم على أعمال المجالس. للمزيد انظر: المرجع السابق.

[220] مقابلة هاتفية مع عضو مجلس محلي شمال حلب، مصدر سبق ذكره.

[221] مقابلة هاتفية مع منسق مشاريع في إحدى منظمات الإغاثة العاملة شمال حلب، تحفّظ عن ذكر اسمه لأسباب إدارية، أجريت المقابلة بتاريخ 25 آب/أغسطس 2023.

[222] مناف قومان، مؤشرات التعافي الاقتصادي المُبكّر في شمال غرب سورية خلال عام 2022، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 19 تموز/يوليو 2023، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3Q3bKSL

الولايات التركية فيما يخص تنظيم وسير عمل قيادة الشرطة. وتعتمد مؤسسة الشرطة في استقطاب الكوادر البشرية على سكان البلدات التي تعمل بها، وذلك بعد خضوعهم لدورات تدريبة في كلية الشرطة ضمن مدينة مرسين التركية، ثم الالتحاق بقيادة الشرطة التي تطوعوا بها[223]. لتعتمد لاحقاً في تدريب العناصر الجدد وتأهيلهم على مراكز خاصة تم تأسيسها في الأراضي السورية لهذا الغرض[224].

وتعيق آلية الانتساب واختيار كوادر الشرطة أو غيرهم في المؤسسات الأمنية، انضمام الغرباء أو المجهولين، فمعظم من وصل لإدارة المؤسسات الأمنية قيادات أو عناصر سابقون في "الجيش الحر"[225]. وقد طوّرت تلك المؤسسات عبر الزمن آلية ضم عناصر وكفاءات جديدة، ما أدى لتعزيز التماسك الداخلي وزيادة الولاء لها، كذلك تفرض آليات الالتحاق بالمؤسسات الأمنية مستوى مرتفعاً من التحقق، كونها تتم عن طريق المؤسسات الأمنية التركية[226]. بالمقابل، لا تسهم هذه الإجراءات بشكل كاف في تعزيز مستوى فاعلية المؤسسات الأمنية وكفاءة أفرادها، وتشير إلى ذلك حالات الهروب المتكررة التي تحدث من سجونها بما فيهم عناصر التنظيم[227]، والاعتداءات المتكررة بحق المدنيين والناشطين، وآخرها اعتقال محامين والاعتداء عليهم[228].

وبقدر ما تشير معطيات الواقع الحوكمي في مناطق "الجيش الوطني إلى تقدم نسبي قياساً بالأعوام السابقة، إلا أنها ما زالت تسهم بشكل أو بآخر في جعل البيئة الأمنية أكثر هشاشة نتيجة عوامل عدة، على رأسها: **انعدام حالة المأسسة ضمن "الجيش الوطني"**، والتي تسمح بطغيان الفصائلية، وتهميش مركزية وزارة الدفاع، وتداخل عمل الفصائل مع باقي القطاعات، إضافة إلى انعدام التنسيق بين المؤسسات العسكرية والأمنية[229]، مقابل تراجع قدرة الأخيرة، ناهيك عن **غياب المركزية الإدارية وتراجع التنسيق الفعلي بين المجالس المحلية**، وبينها وبين باقي القوى الأمنية والعسكرية، وسط استمرار قصف واستهداف المنطقة من قبل قوات النظام أو "قسد".

---

[223] الإعلان عن دورات التطوع لصالح الشرطة يصدر من المجالس المحلية في مناطق المعارضة، باستثناء منطقة نبع السلام (تل أبيض ورأس العين)، فقد شاركت وزارة الداخلية في الحكومة السورية المؤقتة في الإعلان عن دورات الشرطة للعمل في المنطقتين المذكورتين. للمزيد، راجع: معن طلاع، واقع العلاقات المدنية العسكرية في سورية، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، كانون الأول/ديسمبر 2020، ص ص: 27-28.

[224] مقابلة هاتفية مع ضابط منشق، يعمل ضمن مؤسسة الشرطة في منطقة اعزاز، مصدر سبق ذكره.

[225] مقابلة هاتفية مع مسؤول أمني في منطقة جرابلس، مصدر سبق ذكره.

[226] حصيلة تقاطع بيانات مصادر عدة في تشكيلات الأمن والشرطة شمال حلب، ممن أجريت معهم مقابلات هاتفية.

[227] في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2023، فرّ 7 سجناء ينتمون إلى تنظيم "داعش" من سجن الشرطة العسكرية في منطقة الراعي في ريف حلب الشمالي، وسط الاشتباه بمساعدة تمت من أشخاص في داخل السجن. وفي حزيران/يونيو 2023، فرّ 25 سجيناً من داخل أحد السجون التابعة لـ"الجيش الوطني" في منطقة "نبع السلام" شمال غرب الحسكة. حينها، قال "المرصد السوري لحقوق الإنسان": "إن عملية التهريب تمت بتسهيل من عناصر في الشرطة العسكرية بعد حصولهم على مبالغ مالية تصل إلى 3 آلاف دولار، لقاء تهريبهم إلى مناطق "قسد". وفي 6 شباط/فبراير 2023، فرّ 20 سجيناً من أحد سجون "الجيش الوطني" في منطقة راجو في ريف عفرين شمال حلب. انظر: حلب: فرار خلية داعشية من سجن الراعي.. بمساعدة داخلية، المدن، 31 كانون الأول/ ديسمبر 2023، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3U5rdUy

[228] في كانون الأول 2022، أثارت حادثة وفاة المحامي لقمان حميد حنّان (45 عامًا)، بمدينة عفرين شمالي حلب، جدلاً واسعاً، وسط اتهامات لـ "الشرطة المدنية" بقتله بعدما احتجزته ليومين، قوبلت بنفي الأخيرة لذلك. انظر: مقتل محامٍ في عفرين بعد اعتقاله.. "الشرطة" تنفي تعذيبه، عنب بلدي، 24 كانون الأول/ ديسمبر 2022، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/47TfjR5. وفي أيار/مايو 2023 تعرض المحامي إبراهيم عبد اللطيف إلى اعتداء بالضرب والشتم من قبل مجموعة من عناصر مديرية الأمن والشرطة في أخترين أثناء مزاولته عمله، انظر: الشرطة تعتدي على محام شمالي حلب ونقابة "المحامين الأحرار" تدين، تلفزيون سوريا، 3 أيار/مايو 2023، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3SeOb9n

[229] مقابلة هاتفية مع ضابط منشق، يعمل ضمن مؤسسة الشرطة في منطقة اعزاز، مصدر سبق ذكره.

من جهة أخرى، تتعثر محاولات المؤسسات الأمنية المستمرة في **الضبط والتحقق** من جميع الأشخاص الوافدين إلى المنطقة، نتيجة انعدام وجود إحصاء سكاني شامل، وقاعدة بيانات موحدة للسكان، وكذلك انعدام وسائل التحقق من الأماكن التي قد يأتي منها عناصر التنظيم[230]، إضافة إلى ضعف التنسيق بين المؤسسات الأمنية والعسكرية[231]. إذ تعمل المؤسسات الأمنية المختلفة في مناطق "الجيش الوطني" على تعقب عناصر وقيادات التنظيم، ويُجري كل فرع تحقيقاته الخاصة مع المشتبه بهم[232]، ويتم بعدها تحويل المتهمين إلى سجون الشرطة المدنية والعسكرية ليتولى القضاء محاكمتهم[233]، ويَمثُل المتهمون أمام المحاكم المدنية والعسكرية، ويعود ذلك للجهة الأمنية التي ألقت القبض عليهم أو طبيعة عملهم أثناء القبض عليهم (مدني، عسكري)[234]. وقد صدرت أحكام بالسجن لسنوات بحق العشرات من عناصر التنظيم، ويتيح **النظام القضائي** في مناطق سيطرة "الجيش الوطني" لذوي المتهم توكيل محامٍ للدفاع عنه، لكن وفي الوقت نفسه، يعاني ملف القضاء من **حالات فساد** أدّت إلى تبرئة بعض المتهمين من عناصر التنظيم، أو المتهمين بغير قضايا، وإطلاق سراحهم مقابل رشاوى خلال مرحلة التحقيق أو المحاكمة[235].

وقد ساهم تفاعل العوامل السابقة في توفير مساحات أوسع لاختراقات أمنية متعددة، سواء من قبل النظام أو "قسد"، أو من قبل عناصر التنظيم الذين يستغلون الظروف السابقة في تسهيل الحركة والانتقال من مناطق سيطرة "قسد" إلى مناطق "الجيش الوطني"، عبر طرق رسمية وغير رسمية، إذ ينتقل بعضهم إلى المنطقة عبر التهريب أو الفساد أو تزوير البيانات الشخصية، في حين ينتقل بعض عناصر التنظيم المحليين مستغلين العلاقات العشائرية مع بعض العسكريين ضمن الفصائل، في ظل غياب حالة المساءلة والمحاسبة[236].

نموذج "تحرير الشام"/حكومة "الإنقاذ"

بشكل معاكس لما عليه الوضع في مناطق سيطرة "الجيش الوطني"، تحكم "هيئة تحرير الشام" إدلب **حكماً مركزياً**، يقوم على الربط بين جميع جوانب الحوكمة (مدنية، عسكرية، أمنية)، عبر أدوات متعددة. إذ عمدت الهيئة إلى تأسيس "حكومة الإنقاذ" وإعادة تنظيم الهيكلية العسكرية وضبط آلية الانتساب لها، وتأسيس جهاز الأمن العام. كما عملت "تحرير الشام" على استيعاب جزء من المجتمع المحلي في بُنية الحكم عبر "حكومة الإنقاذ"، التي أعلَنَت عام 2019 عن تشكيل "مجلس شورى الشمال السوري المحرر"، عبر اختيار أشخاص من جميع الشرائح والمناطق في إدلب والمهجَّرين من باقي المناطق السورية، ويتولى "مجلس الشورى" مهمة تحديد شكل الحكومة في المحافظة[237].

---

[230] مقابلة هاتفية مع مسؤول أمني في جهاز الاستخبارات في عفرين، مصدر سبق ذكره.

[231] مقابلة هاتفية مع ضابط منشق، يعمل ضمن مؤسسة الشرطة في منطقة اعزاز، مصدر سبق ذكره.

[232] مقابلة هاتفية مع مسؤول أمني في جهاز الشرطة العسكرية شمال حلب، تحفظ عن ذكر اسمه لأسباب أمنية، أجريت المقابلة بتاريخ 10 آب/أغسطس 2023.

[233] قبل عام 2019، تولّت المكاتب الأمنية للفصائل العسكرية، كُلاً على حدا، مسألة معتقلي التنظيم، لكن منذ عام 2019 أوكل الملف تدريجياً لمؤسسة الشرطة العسكرية والمدنية وتم إيداع معتقلي التنظيم في سجون رئيسة، وهي سجون الراعي وعفرين والباب واعزاز التابعين للشرطة العسكرية، إلى جانب عدد من السجون التابعة للشرطة المدنية في مراكز المدن الرئيسة.

[234] مقابلة هاتفية مع مسؤول أمني في جهاز الشرطة العسكرية، مصدر سبق ذكره.

[235] مقابلة هاتفية مع محامي في مدينة اعزاز، أجريت بتاريخ 20 آب/ أغسطس 2023.

[236] مقابلة هاتفية مع مسؤول أمني في منطقة جرابلس، مصدر سبق ذكره.

[237] "حكومة الإنقاذ" تستعد للإعلان عن تشكيل مجلس شورى إدلب، عنب بلدي، 30 آذار/مارس 2019، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3ZGDI9T

تلعب المؤسسات السابقة دوراً في هندسة السيطرة على إدلب، إذ يقوم نمط الحكم في مناطق سيطرة هيئة "تحرير الشام" على الدمج بين أدوات توفير الخدمات الاجتماعية، والتضييق على الخصوم والمنافسين، ونشر الإيديولوجيا. فتوفير الخدمات للسكان يساعد "الهيئة" على كسب التأييد المجتمعي، وتجنيد المتطوعين، وإضعاف الخصوم، وتقليل مناهضة السكان لسياسات الإكراه المُنفَّذَة من قبلها[238]، كما يتيح لها فرض نفسها كفاعل محلي مؤثر ضمن معادلة الصراع وأطرافها المختلفة شمال سورية.

على المستوى الخدمي، تولّت "الإدارة العامة للخدمات"، التي ارتبطت بـ"جبهة النصرة" سابقاً، مهمة تقديم الخدمات للسكان المحليين[239]، قبل تحوّلها لـ"حكومة الإنقاذ" في عام 2017[240]، معتمدةً على تصدير شخصيات مدنية محلية مقرّبة منها، في سبيل نسج علاقات إيجابية مع السكان المحليين[241]. وقد استمرت سياسية "الهيئة" في تصدير شخصيات مقرّبة منها ضمن المفاصل الإدارية في "حكومة الإنقاذ"، التي استخدمتها في احتكار الملفين الإداري والاقتصادي، كما **منعت "الهيئة" تشكيل أي تجمعات منافسة أو بديلة، سواء على المستوى الإداري أو الاجتماعي أو العسكري**[242]. إذ تتولى وزارة الإدارة المحلية والخدمات في "حكومة الإنقاذ" تقديم الخدمات الأساسية للسكان، وتتركّز معظم مشاريعها على البنى التحتية[243]. في حين عملت "الهيئة" على ضبط نشاط المنظمات في إدلب عبر تأسيس "مكتب شؤون المنظمات" منذ عام 2017[244]، ونقلت مهامه لوزارة الإدارة المحلية والخدمات لاحقاً. بالتوازي مع ذلك، عملت "تحرير الشام" على ضبط حركة ونشاطات المجتمع المدني، سواء بالترهيب أو الترغيب، ومنعت تشكيل أي نقابات أو روابط أو تجمعات خارج إطار مؤسساتها وسياساتها.

وتنشط في محافظة إدلب **حركة الاستثمار** بدعم من "حكومة الإنقاذ"، والتي تمنح تراخيص للمشاريع الاستثمارية بناءً على احتياجات المنطقة[245]، كما تم افتتاح مدينة صناعية على الشريط الحدودي مع تركيا بالقرب من معبر باب الهوى، ويرتبط عدد كبير من المشاريع الاستثمارية في مختلف القطاعات بهيئة "تحرير الشام"[246]. بالمقابل، **تنشط المنظمات المحلية والدولية** بتقديم المساعدات الإنسانية ودعم بعض المشاريع في المنطقة، تحت رقابة مباشرة أو غير مباشرة من قبل الهيئة. وبالرغم مما تُؤمنه الاستثمارات الخاصة ونشاط المنظمات الإنسانية من خلق فرص عمل للكثير من السكان المحليين؛ إلا أنها لا تسهم بتحسين الأوضاع المعيشية العامة. **وتظهر مؤشرات التعافي المُبكِّر تنفيذ 1985 مشروعاً في**

---

[238] أيمن الدسوقي، الحكم المحلي لهيئة "تحرير الشام" ومنظورها للمجالس المحلية، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 23 حزيران/ يونيو2017، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3IRpXhp

[239] تحديات تواجه الإدارة العامة للخدمات بحلب، الجزيرة نت، 31 آذار/مارس 2014، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/45Iqr38

[240] "حكومة الإنقاذ".. من التأسيس إلى السيطرة على إدلب، عنب بلدي، 10 كانون الثاني/يناير2019، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3WR1xdN

[241] أيمن الدسوقي، الحكم المحلي لهيئة "تحرير الشام" ومنظورها للمجالس المحلية، مصدر سبق ذكره.

[242] ساشا العلو، الهيئة وإعادة تشكيل الفضاء الجهادي.. ترتيبات داخلية ورسائل خارجية، مصدر سبق ذكره.

[243] للاطلاع على مشاريع الوزارة راجع: حكومة الإنقاذ السورية، وزارة الإدارة المحلية والخدمات، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3F0ygp5

[244] سطوة هيئة "تحرير الشام" تقيد عمل "المنظمات الإنسانية" وتخنق المساعدات، شبكة شام، 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/48Bj67d

[245] جنى العيسى وحسن إبراهيم، هل تنجح "الهيئة" حيث يفشل الآخرون إدلب.. الاستثمار تحت عباءة "الإنقاذ"، عنب بلدي، 11 أيلول /سبتمبر 2022، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3Q59w5n

[246] سامر الأحمد، هيئة "تحرير الشام" تقيم منظومة اقتصادية واسعة في مناطق سيطرتها، عين المدينة، 16 كانون الأول/ديسمبر 2019، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3Q0wISc

إدلب، خلال عام 2022[247]**، وهو رقم منخفض قياساً بحجم المشاريع المنفّذة خلال الفترة ذاتها في مناطق سيطرة "الجيش الوطني" ضمن ريف حلب**، إذ يبدو أن طبيعة الهيئة، وتصنيفها الدولي، والنهج الذي تتبعه في ضبط عمل المنظمات الدولية والمحلية، انعكس سلباً على عدد ومستوى المشاريع المُنفَّذة في المنطقة.

عسكرياً وأمنياً، تستخدم الهيئة تشكيلاتها الأمنية والعسكرية في إطار الحفاظ على استمرارها، وفرض توجهاتها على السكان المحليين، ومعاقبة الأفراد والهيئات المناهضة لها[248]. وتمتد سياساتها لتشمل العناصر الأجنبية التي عملت في مراحل سابقة ضمن صفوف "الهيئة" بمسمياتها المختلفة، وتحرص على إحباط أي محاولة لتجمعات مناهضة قد تكون بديلاً أو مأوى جديداً للعناصر والجماعات الجهادية، خاصة الأجانب[249]، بما فيهم عناصر وقيادات "داعش"، ما يضيق المجال على نشاطات التنظيم في إدلب.

وفي إطار ترسيخ تحوّلاتها من حركة عابرة للحدود ومدرجة على قوائم الإرهاب إلى تنظيم محلي، تعمل الهيئة منذ عام 2018 على إعادة أدلجة عناصرها، عبر دوراتها الشرعية والعسكرية[250]، وقد **شملت هذه التحوّلات تغيراً في مستوى الخطاب ومصادره**، وتوجيه عناصرها إلى رفض الخطابات العابرة للحدود والتشدد الذي يحمله تنظيم "داعش". من جهة أخرى، تعمل "تحرير الشام" عبر وزارة الأوقاف والدعوة والإرشاد التابعة لـ"حكومة الإنقاذ" على توجيه الخطاب الديني، ونجحت الهيئة في تمكين وزارة الأوقاف وهيمنتها على كامل المشهد الديني في إدلب، ما أدى لمنع ظهور أنشطة تخالف توجهاتها وخطابها المُستجد[251].

وبحسب الإعلام الرسمي لـ"تحرير الشام"، تمتلك **وزارة العدل في "حكومة الإنقاذ"** صلاحية كاملة في إدارة القضايا المعروضة عليها عبر القضاة والمحاكم التابعة لها[252]، ويقود المؤسسات القضائية مجموعة من القضاة الذين تعينهم "تحرير الشام"، من خلفيات حقوقية أو شرعية. ويمرّ كل الموقوفين قضائياً في منطقة إدلب، بما فيهم خلايا تنظيم "داعش"، بإجراءات البحث والتحري وتقديم الاعترافات وجمع الأدلة والشهود[253]. من جهة أخرى، أكدّت المصادر التي تمت مقابلتها أن عناصر تنظيم "داعش" يعاملون معاملة أمنية وقضائية خاصة، ولا يتم عرضهم على المحاكم أو القضاة

---

[247] مناف قومان، مؤشرات التعافي الاقتصادي المُبكّر في شمال غرب سورية خلال عام 2022، مصدر سبق ذكره.

[248] أيمن الدسوقي، الحكم المحلي لهيئة "تحرير الشام" ومنظورها للمجالس المحلية، مصدر سبق ذكره.

[249] ساشا العلو، الهيئة وإعادة تشكيل الفضاء الجهادي.. ترتيبات داخلية ورسائل خارجية، مصدر سبق ذكره.

[250] الجولاني لـــعناصـــره: الهيئة خارج قوائم الإرهاب وســنكون جزءاً من الجيش الوطني، شــبكة شـــام، 30 أيار/مايو 2018، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3F3uqLG

[251] من خلال الحملات الدعوية التي تنظمها "دائرة الدعوة والإرشاد" في مساجد إدلب ومحيطها وفي المخيمات، وعبر الدورات التدريبية لأئمة وخطباء المساجد التي تقوم بها "دائرة شؤون المساجد". كذلك تشرف دائرة التعليم الشرعي على عمل الثانويات والمعاهد الشرعية، وبدت قبضة الوزارة المحكمة في مضامين خطبة الجمعة التي تم توظيفها لصالح دعم سلطات "الإنقاذ" وتقوية نفوذها، كذلك في عودة بعض الجهاديين المنشقين سابقاً عن "تحرير الشام"، إلى العمل الدعوي تحت مظلة أوقاف الإنقاذ وبرخصة منها. للمزيد راجع: خالد الخطيب، "تحرير الشام" وحصر مهمة "تجديد الخطاب الديني" في أوقاف حكومة الإنقاذ، تلفزيون سوريا، 7 كانون الثاني/يناير 2022، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/48C3mAJ

[252] بلغ عدد المحاكم والدوائر القضائية في مناطق سيطرة "الإنقاذ" 25 محكمة ودائرة، بمختلف الاختصاصات القضائية من محاكم عسكرية، ومدنية، وجنائية، وإدارية.

[253] علي درويش، هنا بريء هناك مُدان.. مرجعيتان للقضاء شمال سورية، عنب بلدي، 7 شباط/فبراير 2021، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3tlaAsK

المدنيين، ويمنع ذووهم من توكيل محامين للدفاع عنهم، وتخصص لهم آلية محاكمة استثنائية، ويسجنون في سجون أمنية خاصة[254].

نماذج الحكم في مناطق سيطرة النظام

بالرغم من سيطرة النظام وحلفائه على مساحات واسعة من الأراضي السورية على حساب باقي الأطراف؛ إلا أن تلك السيطرة لا تعكس نموذجاً موحّداً للحكم، إذ تختلف طبيعة ومستويات الحوكمة من منطقة إلى أخرى، وتتباين تبعاً لاختلاف الجغرافية وسُلطة النظام أو حلفائه فيها. ويمكن تقسيم مناطق سيطرة النظام التي شهدت نشاطاً لتنظيم الدولة، خلال فترة الرصد، وفقا لثلاثة نطاقات جغرافية: شمال شرق، وسط سورية، وجنوبها.

على مستوى الشمال الشرقي، تبسط المليشيات الإيرانية سيطرة فعلية في مناطق تواجدها من مدينة الميادين إلى أجزاء من البوكمال في محافظة **دير الزور** على الحدود السورية العراقية، عبر مليشيات محلية وأجنبية تابعة لها[255]. وفي **الحسكة**، تتمركز القوات الإيرانية في 4 مواقع رئيسية[256]، تحكم من خلالها السيطرة على الجزء الواقع تحت سُلطة النظام من المحافظة[257]. أما في **البادية السورية**، فتنتشر المليشيات الإيرانية في أغلب البادية وأطراف المحافظات المتصلة بها، كأطراف حمص وحماة والرقة وحلب ودير الزور، ويتمحور تواجدها بهدف الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية وتأمين طرق الإمداد بين العراق وسورية ولبنان. ويتولى نظام الأسد الشؤون الإدارية والخدمات ضمن مناطق انتشار المليشيات الإيرانية في مركز مدينة الحسكة ومراكز المدن الرئيسة في دير الزور. وتعاني مناطق تواجده من **عطالة في الخدمات الأساسية**، وتراجع في الأوضاع الاقتصادية إضافة إلى التضخم والبطالة، كما تعاني من ندرة في الموارد تعيق تغطية احتياجات السكان المحليين، ورغم عمليات التهريب الكبيرة بين ضفتي نهر الفرات (سيطرة النظام، سيطرة "قسد") عبر وسطاء بين النظام و"قوات سورية الديمقراطية"[258]؛ إلا أن معظم شبكات التهريب في دير الزور ترتبط بمليشيات إيرانية، ما يجعل عوائد التهريب وغيره من الأنشطة الاقتصادية في المحافظة يعود لصالح المنتسبين لهذه المليشيات[259].

من جهة أخرى، تستغل المليشيات الإيرانية حالة الفقر التي تعيشها المنطقة في تثبيت وجودها، عبر أنشطتها "الدينية والإنسانية"، إذ تعمل على استمالة المجتمعات المحلية ودمجها ضمن شبكاتها الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية[260]، ويضمن ذلك لإيران اتصالاً أكبر بالمجتمعات المحلية، وحشداً وتعبئة لصالح ميليشياتها، وتحقيق حالة من التماسك تحد

---

[254] بحسب 3 من المحامين العاملين في مناطق سيطرة الهيئة، تمت مقابلتهم هاتفياً بين 20 و27 تشرين الأول/ أكتوبر 2023.

[255] منها "لواء فاطميون" و"لواء زينبيون" و"لواء الباقر" و"لواء 47" و"لواء ذو الفقار" و"فيلق أسود عشائر سورية" و"كتائب الإمام علي" و"كتائب عصائب أهل الحق" وحركة "النجباء"، بالإضافة إلى "حزب الله" اللبناني.

[256] هذه المواقع هي: فوج طرطب أو ما يعرف أيضاً بالفوج 54، ومركز الثروة الحيوانية بين فوج طرطب ومطار القامشلي، والمربع الأمني داخل مدينة الحسكة، وجنوب مدينة الحسكة على طريق M4.

[257] محمد حسان وسامر الأحمد، الوجود الإيراني في الحسكة السورية... دور متنامٍ ومصدر تهديد مباشر للقوات الأمريكية، Middle East Institute، 24 آذار/مارس 2022، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3FjNpla

[258] أمين العاصي، دير الزور... اهتمام مفاجئ من النظام السوري بمحافظة "مهملة"، العربي الجديد، 21 كانون الأول/ديسمبر 2021، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/46tO6V4

[259] حصيلة تقاطع بيانات أغلب المصادر التي تمت مقابلتها في دير الزور.

[260] زياد عواد، إيران في دير الزور: الاستراتيجية والتمدّد وفرص التغلغل، برنامج مسارات الشرق الأوسط مركز "روبرت شومان" للدراسات العليا، 7 تشرين الأول/أكتوبر 2019، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3FcAAJw

من الأنشطة المناهضة لوجودها، بما في ذلك نشاط تنظيم "داعش"، فحركته محدودة ومقيدة ضمن المنطقة، نتيجة للقبضة الأمنية المشددة التي تفرضها المليشيات الإيرانية ضمن مناطق سيطرتها في محافظتي دير الزور والحسكة[261].

وتسهم حالة تعدد القوى العسكرية - الميليشياوية في مناطق سيطرة النظام، وما يرتبط بها من شبكات ولاء ومصالح، إضافة إلى التسهيلات التي تمنحها إيران لقادة ميليشياتها في المنطقة؛ بتعزيز **مستوى الفساد** ضمن المؤسسة العسكرية والأمنية لنظام الأسد. بالمقابل، يستثمر "تنظيم الدولة" ظروف الفساد بشكل يحافظ على استمرار حركته عبر عمليات التهريب على جانبي النهر وفي البادية، وذلك مقابل مبالغ مالية تدفع لعناصر وقيادات النظام، فعبر البادية، يمكن الانتقال من أقصى الجنوب إلى شمال حلب أو دير الزور بمبلغ يقارب 5000$ بالتنسيق مع شبكات النظام في بادية حمص[262]. كذلك سهّلت الشبكات المالية المرتبطة بنظام الأسد، منذ سنوات، إجراء معاملات مالية للتنظيم بشكل غير رسمي[263]. وتسهم هذه الشبكات في تأمين انسيابية تدفق الأموال بالنسبة للتنظيم في المناطق المختلفة، كما يستغل التنظيم علاقاته مع تجار المخدرات في الجزء الجنوبي من سورية للحصول على الأسلحة، كما تُشكل حماية قوافل تهريب "الكبتاغون" أحد مصادر التمويل المستحدثة[264]. **أما بالنسبة لمحافظة درعا**، التي مثّلت ساحة النشاط الأكبر لتنظيم الدولة على مستوى جنوب سورية، فمنذ توقيع اتفاق التسوية عام 2018، شهدت المحافظة تتعدداً لقوى السيطرة، وبالتالي تعدداً لنماذج الحوكمة، ولم يستطع النظام تعزيز أدائه المؤسسي رغم مضي سنوات على اتفاقات التسوية، خاصة في ظل استمراره بتبني التعاطي الأمني والعسكري لتثبيت سيطرته الفعلية على المحافظة، والتي تعاني من ضعف أداء المؤسسات الخدمية، إلى جانب **استخدامه ورقة الخدمات ضد أبناء المناطق المناهضة لسُلطته.**

وتسيطر المليشيات الإيرانية على المنطقة الشمالية الشرقية من المحافظة في منطقة اللجاة، بينما تمتد سيطرة "اللواء الثامن" المدعوم من روسيا على معظم المنطقة الشرقية والجنوبية الشرقية من المحافظة، وتمحورت مهامه وأدواره في درعا حول ضبط الأمن ضمن مناطق انتشاره، وتعزيز حضوره عبر ضم مجموعات محلية إلى صفوفه، إضافة إلى مشاركته في عمليات التفاوض ووقف التصعيد العسكري الذي تعرّضت له مناطق "التسويات" في درعا[265]، مستفيداً من الظروف

---

[261] مقابلة هاتفية مع ناشط سياسي، مقيم في مدينة البصيرة في دير الزور، مصدر سبق ذكره.

[262] مقابلة هاتفية مع أمني في تشكيل محلي مسلح متعاون مع القوات الأمريكية في ملف مكافحة "داعش" ضمن منطقة التنف، مصدر سبق ذكره.

[263] دعم النظام السوري تمويل تنظيم "داعش" من خلال السماح للمصارف السورية بمواصلة العمل وتقديم الخدمات المالية داخل الأراضي التي سيطر عليها التنظيم سابقاً. وفي تقرير عن تمويل تنظيم "داعش"، صدر في شباط/فبراير 2015، وجدت "مجموعة العمل المالي" أن "أكثر من 20 مؤسسة مالية سورية لها عمليات في الأراضي التي سيطر عليها تنظيم "داعش" واصلت القيام بأعمال تجارية. بالإضافة إلى ذلك، بقيت هذه الفروع "مرتبطة بمقرها الرئيسي في دمشق، وبعضها قد يحتفظ بروابط مع النظام المالي الدولي". كما سمح نظام الأسد لتنظيم "داعش" بإجراء معاملات مالية من خلال شبكات مالية غير رسمية، حتى بعد أن تم الكشف علناً عن هذه القنوات غير المشروعة لتمويل الإرهاب. على سبيل المثال، في نيسان/إبريل وأيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2019، حددت وزارة الخزانة الأمريكية سلسلة من الميسرين الماليين لتنظيم "داعش" وشركات خدمات الأموال التي كانت تمكّن أنشطة التنظيم في سورية وخارجها. لكن الحكومة السورية لم تتخذ أي إجراء ضد الوسطاء الماليين المعلنين لتنظيم "داعش"، الذين استمروا في العمل دون أي مضايقات. شملت الشبكات المالية للتنظيم على سبيل المثال "المدير المالي العام" لـ تنظيم «داعش» عبد الرحمن علي حسين الأحمد الراوي، الذي كان وفقاً للمعلومات الواردة في بيان صحفي لوزارة الخزانة الأمريكية الذي صنفه على قائمة الإرهاب في نيسان/أبريل 2019، "واحداً من بين عدد قليل من الأفراد الذين قدموا تسهيلات مالية كبيرة لتنظيم "داعش" داخل سورية وخارجها". علاوة على ذلك، كان لدى عبد الرحمن سيولة بالعملة الصعبة في سورية تقدر بملايين عدة من الدولارات. وشغل منصب المدير المالي العام لتنظيم "داعش". ماثيو ليفيت، نموذج عمل نظام الأسد لدعم تنظيم الدولة، معهد واشنطن، 26 أيلول/سبتمبر 2021، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/44vi1vE

[264] مقابلة هاتفية مع أمني في تشكيل محلي مسلح متعاون مع القوات الأمريكية في ملف مكافحة "داعش" ضمن منطقة التنف، مصدر سبق ذكره.

[265] رياض الزين، اللواء الثامن المدعوم من الروس يشكل مجموعات جديدة في ريف درعا، الشرق الأوسط، 19 أيلول/ سبتمبر 2022، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/40ASGib

التي فرضتها مفاوضات التسوية عام 2018، والتي نصَّت على عدم انتشار جيش النظام ومؤسساته الأمنية في المنطقة بضمانة روسية، فقام "اللواء" بتولي مهمة حماية الأهالي من الاحتجاز والاعتقال والسوق للخدمة العسكرية، كما لعب دور حلقة الوصل بينهم وبين النظام، إذ يمكن لأهالي المنطقة الضغط على قيادة "اللواء الثامن" لينقل مطالبهم إلى المؤسسات المحلية أو السلطات المركزية، والتأكد من الإصغاء لها.

وتشهد مناطق سيطرة "اللواء الثامن" مستوى من الخدمات أفضل من باقي مناطق درعا، وذلك بسبب حفاظ المنطقة على بنيتها التحتية، نتيجة عدم تعرضها لحملات عسكرية قُبيل "التسوية"، إضافة إلى سيطرة مؤسسات النظام بعد التسوية على المشاريع التي عملت عليها المجالس المحلية والمنظمات غير الحكومية سابقاً، إضافة إلى الترابط بين الشبكات الاجتماعية العشائرية والعائلية للسكان المدنيين وقادة "اللواء"، الأمر الذي أتاح نقل مطالبهم أو شكاويهم المتعلقة بالخدمات وغيرها إلى المؤسسات الحكومية، إذ يقدم "اللواء الثامن" نفسه كجهة وسيطة قادرة على المساومة، نظراً للرعاية الروسية التي يتمتع بها[266].

في مدينة درعا، يعمل مجلس المدينة بشكل منتظم في أحيائها التي بقيت تحت سيطرة النظام، في حين يمتنع عن القيام بواجباته في أحياء أخرى من درعا، خاصة التي خرجت عن سيطرته خلال سنوات الثورة، ويبدو ذلك كإجراء عقابي لانخراطها في مناهضة نظام الأسد. ومنذ عام 2018، لعبت "لجنة المفاوضات المركزية" دور المفاوض والممثل لمطالب الأهالي، والوسيط بين المجتمع المحلي والنظام في درعا البلد. في حين، يغيب وجود جهة مفاوضة وممثلة للسكان في بلدات شمال وغرب درعا، وتقتصر عمليات التمثيل على جهود الوجهاء المحليين في كل بلدة، في ظل انتشار وحدات من جيش النظام وفروع الأمن والمخابرات[267].

إضافة لما سبق، تتعثر مبادرات تحسين الواقع الخدمي للسكان نتيجة عوامل عدة، على رأسها: التدهور الأمني الذي فرضته سياسات النظام، إلى جانب تآكل البنية التحتية، بسبب هجماته المتكررة للسيطرة على المنطقة، مقابل غياب وسائل ضغط على النظام لتحسين الواقع الخدمي في المنطقة. وتجدر الإشارة في هذا السياق، إلى لجوء العديد من بلدات درعا إلى إطلاق مبادرات محلية لجمع الأموال من أبنائها في الداخل والخارج لتحسين الواقع الخدمي[268]، وتجاوز عدم قدرة ورغبة النظام في تقديم الخدمات.

ورغم تجاهل النظام لمساعي "اللجنة المركزية" والعمل على تقويضها، والاغتيالات التي طالت أعضائها؛ لعبت اللجنة دوراً بدعم موقف سكان درعا في مواجهة حملات النظام الأمنية بحجة محاربة تنظيم "داعش"، ففي الوقت الذي مثّل غرب درعا ودرعا البلد مسرحاً رئيساً لعمليات التنظيم، وبالتالي ذريعة لاقتحامها والسيطرة عليها من قبل النظام؛ ساهمت لجان التفاوض في إعاقة سيطرة النظام التامة على ريف درعا الغربي ودرعا البلد، وعملت اللجان المفاوضة على عرقلة عمليات

---

[266] عبد الله الجباصيني، الحوكمة في درعا جنوب سورية: أدوار الوسطاء العسكريين والمدنيين، برنامج مسارات الشرق الأوسط مركز "روبرت شومان" للدراسات العليا، ترجمة: فريق دوكستريم، 4 تشرين الثاني/ نوفمبر2019، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3WMB1SN

[267] المصدر السابق.

[268] للمزيد حول المبادرات المحلية لتحسين الواقع الخدمي في درعا انظر: وليد النوفل، المبادرات الشعبية في درعا: نظام عاجز يستجدي جيوب الفقراء بـ"الفزعة"، سوريا على طول، 31 كانون الثاني/ يناير 2023، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/49oyeoZ

النظام المتذرعة بوجود خلايا "داعش"[269]، فقامت بحشد المجتمع وبعض الفصائل المحلية لمحاربة خلايا التنظيم[270]، وتكفّلت بمعالجة الآثار الناتجة عن الحملات التي شنتها فصائل درعا المحلية ضد التنظيم[271]، في ظل غياب دور للنظام في مكافحة خلايا "داعش"[272].

ثالثاً: نتائج وخلاصات الدراسة (إعادة تأطير)

تشير البيانات خلال مرحلة الرصد، إلى تبني تنظيم الدولة 179 عملية في أغلب المحافظات السورية، اختلفت مستويات تلك العمليات وأنماطها ووتيرتها وأهدافها، بحسب المناطق الجغرافية والقوى العسكرية المسيطرة عليها، والنماذج الأمنية والحوكمية المفروضة في تلك المناطق. وقد **احتلَّت محافظة دير الزور المرتبة الأولى** لناحية عدد العمليات المُنفَّذة بواقع 105 عمليات، تلتها محافظتا الرقة والحسكة بواقع 25 عملية في كل منها، بينما جاءت محافظة حلب في المرتبة الثالثة بواقع 6 عمليات، وجاءت محافظتا حماة ودرعا في المرتبة الرابعة بواقع 5 عمليات في كل منها، وسجَّلت حمص المرتبة الخامسة بواقع 3 عمليات، وجاءت محافظتا ريف دمشق والقنيطرة في المرتبة السادسة بواقع عمليتين في كل منها، بينما جاءت دمشق في المرتبة الأخيرة بعملية وحيدة.

وقد **تنوَّعت الجهات المُستَهدَفة** في تلك العمليات، فاستُهدِفَت الجهات العسكرية بنسبة 98%، بينما استهدفت جهات مدنية بنسبة 2%. وجاءت قوات "سوريا الديمقراطية" في المرتبة الأولى بالاستهداف بنسبة 80%، بينما جاءت قوات النظام السوري في المرتبة الثانية 18%، فيما احتل المدنيون المرتبة الثالثة بنسبة 2%. أما لناحية **توزُّع تلك العمليات زمنياً** خلال فترة الرصد؛ فإن 35.2% تركَّزَت في الربع الأخير من عام 2022، بينما تركَّز 14.5% في الربع الأول من عام 2023، ليرتفع المعدّل في الربع الثاني من العام ذاته إلى 20.1%. وفي الربع الثالث من العام بلغ معدّل العمليات 15.1%، وفي الربع الأخير من عام 2023 بلغت نسبة العمليات 15.1%.

كما تعددت الأنماط التي اعتمدها التنظيم في تنفيذ تلك العمليات، والتي **اتخذت شكلين رئيسين**: عمليات **مُعقَّدة أو كبرى**، وهي العمليات التي تحتاج إلى إعداد على المستويات اللوجستية والمادية والبشرية، وعلى مستوى المخاطر الأمنية، وهي الأقل تنفيذاً خلال فترة الرصد، بواقع 5% من العمليات. مقابل عمليات **بسيطة أو صغرى**، تتطلب مستوى أبسط من التسليح، وعدداً أقل من العناصر، ولا يترتب عليها تكلفة عالية لناحية المخاطر والخسائر، كتفجير العبوات الناسفة، والخطف والاغتيال، واستهداف الأفراد والآليات والحواجز، والاشتباك المحدود، وهي الأكثر مُعدَّلاً خلال فترة الرصد، بواقع 95% من العمليات المُعلنة. بالمقابل، نُسِبَت لـ"داعش" عمليات عدة في مناطق مختلفة، استهدَفَت مجموعات وأفراداً

---

[269] خلال الحملة الأخيرة التي شنها النظام على بقايا خلايا التنظيم في طريق السد ومخيم درعا رفضت اللجان المفاوضة فصل ملف طريق السد والمخيم عن ملف درعا البلد، وسلكت خيار التفاوض مع ما بقي من عناصر للتنظيم، وعندما لم تستجب شنت هجوماً عسكرياً ضدها.

[270] مقابلة هاتفية مع أيمن أبو نقطة، مرجع سبق ذكره.

[271] بلغت تكاليف العملية العسكرية على خلايا التنظيم في جاسم والخسائر البشرية التي نتجت عنها 500 مليون ليرة سورية، تكفل بها أبناء المدينة عبر جمعها من الأهالي، لتعويض ذوي الشهداء ومتابعة علاج جرحى العملية.

[272] جاسم: اللجنة الأمنية عادت بخفي حُنين، تجمع أحرار حوران، 29تشرين الأول/ أكتوبر2022، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3oJwnIO

مدنيين، وأخرى استهدفت عسكريين، دون أن يتبنّاها التنظيم، وبقيت أغلب تلك العمليات مُلتبِسة لناحية سياقاتها وأهدافها.

مستوى حركيّة ونشاط التنظيم (عوامل مؤثّرة)

بناءً على بيانات الرصد لحركة "تنظيم الدولة"، مقابل تحليل طبيعة وسياقات تلك الحركة ضمن مختلف المناطق السورية وعلى اختلاف القوى المسيطرة عليها؛ يمكن استنتاج مجموعة خلاصات وملاحظات على مستوى العوامل المؤثرة في حركة التنظيم ومعدّلات نشاطه، تلك العوامل التي يؤدي تو افر بعضها أو جميعها إلى زيادة نشاطه وتسهيل حركته، والعكس صحيح. وفيما يلي أبرزها:

العامل الجغرافي

يقصد به دور وطبيعة المنطقة الجغرافية التي ينشط ضمنها عناصر التنظيم وخلاياه. فبالعموم، **تركّزت حركة التنظيم في الأطراف على حساب المراكز**، وبخاصة الأطراف الحدودية، كما في بعض مناطق دير الزور، التي تشترك في حدود مفتوحة مع الجانب العراقي، الأمر الذي أمّن اتصالاً للتنظيم على جانبي الحدود وانسيابية حركة، خاصة مع غياب الرقابة الصارمة من الجانبين. بالمقابل، **وفَّرت طبيعة البادية السورية عوامل مساعدة** في تسهيل حركة ونشاط التنظيم، سواء لناحية ما تؤمنه من اتصال جغرافي مع باقي مناطق نشاطه أو انتشاره المفتوحة على البادية (أرياف: دير الزور، حلب، حمص، حماة، الرقة، دمشق، درعا)، أو لجهة وعورة بعض مناطقها وما توفره من أماكن تخفٍ لعناصره وخلاياه، إضافة لصعوبة الرصد والحملات البرية المضادة لنشاطاته؛ ما جعل أجزاء منها قاعدة تخفي وانطلاق باتجاه تنفيذ عمليات في مناطق مختلفة، مقابل تحوّل أجزاءً أخرى مسرحاً لعمليات ونشاط مُلتبس، نتيجة تعدد قوى السيطرة متضاربة المصالح والأهداف، الأمر الذي زاد من الغموض والتضارب في بعض العمليات التي يعلنها التنظيم وتلك التي تُنسَب إليه دون تبنٍ رسمي منه.

بالمقابل، **ساهمت الجغرافية المتداخلة والمتصلة** بين بعض المناطق التي ينتشر فيها التنظيم، بتسهيل حركة عناصره، وبالتالي ارتفاع في معدّل العمليات، خاصة مع عدم وجود ضبط أمني كافٍ بين حدود تلك المناطق، ما وفر سهولة حركة لعناصر التنظيم بين بعض المحافظات المتقاربة، كما هو الحال بين بلدات ريف دير الزور الشمالي وريف الرقة، وريفي دير الزور الشرقي والغربي وجنوب الحسكة، إضافة إلى ريفي درعا والقنيطرة. **أما على مستوى المنطقة الواحدة**، فقد لعب عنصر المسافة (التباعد أو التقارب) بين القرى والبلدات التي ينتشر فيها التنظيم، ومستوى الكثافة السكانية فيها، دوراً في التأثير على مُعدَّل نشاطه ونمط عملياته، على اعتبار أن زيادة التقارب الجغرافي وارتفاع الكثافة السكانية يزيد من مرونة حركة عناصر التنظيم وقدرتهم على التخفي، والعكس صحيح. إذ شهدت القرى والبلدات المتقاربة نشاطاً أكبر لعناصر التنظيم، تعددت فيه أنماط تنفيذ العمليات، كما هو الحال في أرياف دير الزور الخاضعة لسيطرة "قسد"، إضافة إلى مناطق الانتشار السابقة للتنظيم في درعا، في حين شهدت القرى والبلدات المتباعدة جغرافياً وذات الكثافة السكانية المنخفضة، نشاطاً أقل، وأنماطاً محددة في تنفيذ العمليات، كما في ريف الرقة الخاضع لسيطرة "قسد"، والذي اعتمد فيه التنظيم على العبوات الناسفة أكثر من الأنماط الأخرى.

ولا يقتصر أثر الجغرافية فقط بما توفره من سهولة حركة وتنقل لخلايا التنظيم، وإنما بما تؤمنه أيضاً من قدرة في الاعتماد على عناصر وشبكات سابقة، وخاصة الجغرافية التي تركّز فيها وجود التنظيم لفترات طويلة قبل الهزيمة العسكرية المباشرة ونهاية مرحلة "التمكين"، وهذا ما انعكس على قدراته ومستويات نشاطه في بعض مناطق دير الزور والرقة ودرعا، حيث اعتمد في تنشيط عملياته على عناصر عملت معه سابقاً وسهّلت له استقطاب عناصر جديدة. بالمقابل، **فإن أثر الجغرافية على حركة ونشاط خلايا التنظيم، يزيد أو ينقص بحسب طبيعة القوى العسكرية المسيطرة عليها ومستوى قدراتها الذاتية وطبيعة مصالحها الأمنية.**

مستوى الحملات المضادة

تعد الحملات المضادة للتنظيم من أبرز العوامل المؤثّرة في معدّلات نشاطه وحركته، وقد اختلفت طبيعة تلك الحملات ومستوياتها بحسب قوى السيطرة، واختلف معها مستوى التأثير على حركة التنظيم. فبالنسبة لشمال شرق سورية، تأثّر نشاط التنظيم بحملات الولايات المتحدة وشركائها بشكل عكسي، ويظهر ذلك خلال الربع الأخير من عام 2022 والربع الأول من 2023، فقد بلغ عدد عمليات التنظيم خلال الربع الأخير من 2022: 57 عملية، قابلها 9 حملات للولايات المتحدة وشركائها، في حين شهد الربع الأول من 2023 تنفيذ 36 حملة ضد التنظيم، لينخفض معدّل عملياته إلى 26 عملية. وفي درعا، أدَّت الحملات التي استهدَفَت التنظيم من قبل فصائل المعارضة المحلية خلال شهري تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر 2022 إلى تعطيل حركة التنظيم في المحافظة، ولم يعلن رسمياً خلال أشهر الرصد من عام 2023 سوى عن عملية واحدة في درعا. كما قادت سياسات هيئة "تحرير الشام" في التضييق على المجموعات الأجنبية وملاحقة عناصر التنظيم إلى عرقلة حركته بشكل واضح في إدلب، التي لم تُسجِّل خلال فترة الرصد أي عملية تبنّاها التنظيم بشكل رسمي.

من جهة أخرى، اختلفت طبيعة وأهداف حملات النظام وحلفائه بحسب المناطق، ففي أطراف المحافظات المفتوحة على البادية (حماة، حمص، الرقة، ودير الزور)، أدّت عمليات التمشيط للنظام والمليشيات الإيرانية المدعومة بتغطية جوية روسية، إلى تأمين بعض المناطق المتصلة بالبادية، إضافة إلى تأمين المواقع الاستراتيجية (مواقع عسكرية، خطوط طاقة: نفط، غاز، فوسفات) والطرق الرئيسة الواصلة بين المحافظات (دمشق، دير الزور، حماة، الرقة)، الأمر الذي أدى إلى تحكُّم واسع للمليشيات الإيرانية بشبكة الطرق في البادية (راجع الخريطة رقم 1) وعرقلة حركة التنظيم وحصرها في نطاقات محددة، لكن دون التأثير بشكل واضح على قدراته، مع إبقاء مساحات لحركة في أطراف البادية الحدودية.

بالمقابل، لا يبدو لبعض الحملات الأمنية والعسكرية أثر واضح على مستوى نشاط التنظيم، خاصة تلك المُصمَمةَ لأهداف أخرى تحت شعار "مكافحة عناصر داعش"، كبعض الحملات التي تقودها "قسد" في دير الزور، أو تلك التي يقودها النظام في أرياف درعا، والتي استهدَفَت تحت شعار "مكافحة التنظيم" خصوماً محليين أو مجموعات وأفراداً مناهضين للسُلطة القائمة. وبغض النظر عن الأنواع المختلفة للحملات المضادة وأهدافها والجهات التي تقودها، والمناقشة بنتيجة خاصة في الفقرات اللاحقة؛ **إلا أن الثابت من خلال بيانات الرصد، بأن الحملات المضادة لنشاط التنظيم تؤثّر على حركته في نطاقات جغرافية محددة (النطاق الذي تتم فيه الحملة)، وليس على مستوى نشاطه في مختلف الأراضي السورية**. بمعنى، أن حملات الولايات المتحدة وحلفائها تؤثّر على التنظيم في شمال شرق سورية، ولكنها لا تؤثّر

على نشاطه في درعا أو غيرها، وهذا ما ينطبق على أغلب الحملات في مختلف المناطق، بما يشير إلى طبيعة النشاط المنفصل الذي يعتمده التنظيم في حركته، والذي لا يستند إلى قيادة وبُنية مركزية بقدر اعتماده على مجموعات لا مركزية، تعمل وفق خصوصية كل منطقة، وما تفرضه من ظروف وأولويات وهوامش حركة.

تداخل النفوذ ومستوى التوظيف

قد يؤدي تعدد القوى العسكرية (محلية، إقليمية، دولية) في محيط بعض المناطق وعلى خطوط التماس، إلى تعقيد حركة التنظيم، ورفع كُلفة عملياته، وذلك نتيجة طبيعة السيطرة التي يفرضها هذا التداخل، والذي غالباً ما يكون محكوماً بتفاهمات أمنية ثنائية بين الفاعلين المؤثّرين، أو بزيادة حدة التوتر الأمني، واستنفار تلك الأطراف تجاه بعضها بعضاً، ورفع مستوى الرقابة والتشديد، ناهيك عن عدم قدرة التنظيم على العمل على أكثر من جهة، وضد أكثر من طرف في المنطقة ذاتها. وفي هذا السياق، شهدت بعض المناطق انعداماً أو تراجعاً في نشاط التنظيم نتيجة تداخل حدودها أو محيطها الأمني والعسكري بين قوى مختلفة، كما في الجزء الشمالي والشمالي الشرقي من الحسكة، إضافة إلى مدينتي منبج وعين العرب في ريف حلب، وعين عيسى في ريف الرقة، حيث انعدمت عمليات التنظيم خلال فترة الرصد في بعض هذه المناطق، بينما اقتصرت في أخرى على عمليات خاطفة - بسيطة في أريافها كريف منبج. **بالمقابل، فإن العامل ذاته قد يعطي نتيجة عكسية في رفع مستوى نشاط التنظيم، خاصة ضمن النطاق الجغرافي الواحد الذي يشهد تعدد قوى سيطرة، ذات مصالح متضاربة**، الأمر الذي قد يزيد من جهة فرص حركة التنظيم، نتيجة تضارب تلك المصالح، وما يتيحه من ثغرات وهوامش، بينما يؤدي من جهة أخرى إلى زيادة الالتباس والتضارب بين العمليات التي يتبنّاها التنظيم وتلك التي تُنسَب إليه، خاصة إذا أخذنا بالاعتبار وبناءً على النتائج؛ **أن أغلب تلك الأطراف تلجأ إلى توظيف ورقة التنظيم أمنياً بمستويات مختلفة**، وأشكال مباشرة وغير مباشرة (سيناقش بشكل أوضح في النتائج اللاحقة).

وفي هذا السياق، تبرُز بعض المناطق كأمثلة عن ساحات نشاط تشهد لاعبين متعددين، بمصالح وأهداف متضاربة، تزيد معها مستويات التوظيف وتتفاوت، بشكل يؤدي إلى زيادة في مستوى نشاط التنظيم، سواء بالعمليات الرسمية المتبناة، أو المُلتبسة دون تبنٍ رسمي، كما في محافظة درعا، حيث تتعدد المليشيات التابعة لإيران وروسيا والنظام السوري، إضافة لفصائل المعارضة/"التسوية" ذات الولاءات المختلفة، وكذلك في بعض مناطق البادية، حيث تتواجد قوات النظام والمليشيات التابعة لإيران وروسيا، إضافة للقوات الأمريكية والمجموعات المحلية المرتبطة بها، مقابل بعض مناطق سيطرة "قسد" في دير الزور وجنوب الرقة، حيث تبرز مجموعات عشائرية مسلحة مناهضة لسياسات "قسد"، ناهيك عن تداخل النفوذ العسكري في بعض المناطق بين "قسد" وقوات النظام والمليشيات الإيرانية. ولعلّ النشاط الملحوظ للتنظيم في الشهر الأول من عام 2024، قد يُفسَّر بجزء منه في هذا الإطار، فقد ارتفع معدّل عملياته في مناطق متعددة القوى ذات المصالح المتضاربة، وتزامنت مع توترات بين القوات الأمريكية ومليشيات إيران في المنطقة. بالمقابل، **ومن خلال بيانات الرصد يبدو أنه كلما ضاق النطاق الجغرافي واعتمد على قوة سيطرة واحدة؛ كلما ضاقت هوامش حركة التنظيم وانخفض معدّل نشاطه**، كمناطق سيطرة "اللواء الثامن" في درعا، أو "تحرير الشام" في إدلب. علماً أن هناك عوامل إضافية تسهم في خفض منسوب النشاط في تلك المناطق، ستتضح أكثر في النتائج اللاحقة.

مستوى الضبط الأمني

تتنوع نماذج الضبط الأمني في التعاطي مع ملف "تنظيم الدولة"، وتختلف أدواتها وسياساتها باختلاف مناطق وقوى السيطرة. ويتضح من خلال البيانات، بأن **طبيعة ومستوى الضبط الأمني يؤثّر بشكل مباشر في حركة ونشاط عناصر وخلايا التنظيم**، فكلما اتسم النموذج الأمني بمركزية عالية ضمن المنطقة/ المناطق العامل فيها، وقبضة أمنية أشد في التعامل مع التنظيم، كلما انخفَضَ مستوى نشاط الأخير، وهذا ما ينطبق على نماذج هيئة "تحرير الشام" في إدلب و"اللواء الثامن" شرق درعا، إذ يفرض كلا النموذجين قبضة أمنية مركزية، كما ينسحب المثال إلى مناطق سيطرة قوات النظام والمليشيات الإيرانية، في مراكز مدن دير الزور والميادين والبوكمال، وبعض المناطق شرق وجنوب حلب. بالمقابل، فإن العكس صحيح؛ **إذ يؤدي ضعف الأداء وتراجع المركزية الأمنية إلى زيادة فرص عناصر التنظيم بالنشاط والحركة**، وهذا ما ينطبق على نموذج "قسد" في بعض المناطق، والذي يشهد ضعفاً واختلافاً في مستويات الضبط الأمني، بحسب انقسام قطاعات السيطرة، ما يؤدي إلى تفاوت مستوى المركزية الأمنية في قطاعات على حساب أخرى؛ كما في شمال الحسكة ومدينة الرقة على حساب دير الزور وجنوب الحسكة وأرياف الرقة. كما ينسحب ذلك على مناطق سيطرة "الجيش الوطني"، والتي وإن لم تشهد عمليات كثيفة مقارنة بمناطق سيطرة "قسد"؛ إلا أن فوضوية النموذج الأمني القائم فيها، مقابل تراجع الأداء والتنسيق بين مختلف الجهات الأمنية، ساهم بشكل أو بآخر في تسهيل حركة عناصر التنظيم من وإلى المنطقة، التي يعتبرها التنظيم في الفترة الحالية على الأقل، ملجأ لعناصره ونقطة عبور أكثر من كونها ساحة نشاط فعّال.

الفشل الحوكمي

إن قصور وفشل النموذج الحوكمي وما يُولِّده من آثار، بما فيها تراجع الخدمات، وتردي الظروف الاقتصادية والأمنية وزيادة نسب النزاعات، إضافة إلى الفساد والتمييز وضعف التمثيل المحلي، يسهم في الدفع بالكثير من السكان المحليين إلى الدوائر الأكثر ضعفاً وهشاشة، ناهيك عن رفع مستوى السخط الشعبي والاستياء العام لدى الغالبية منهم، الأمر الذي **قد يمنح التنظيم وغيره من الجماعات الأيديولوجية فرصة إضافية لزيادة النشاط، والقدرة على تعبئة واستقطاب عناصر إضافية، أو اتخاذ حوامل جديدة**. وهذا ما ينسحب على مناطق سيطرة قوات "سوريا الديمقراطية" في دير الزور، وبدرجة أقل نسبياً على مناطق سيطرة النظام شمال غرب درعا، ومناطق سيطرة "الجيش الوطني" وهيئة "تحرير الشام" شمال سورية. **كما تزيد فرص نشاط التنظيم بشكل أكبر، إذا ما امتد الفشل الحوكمي إلى القطاع الأمني**، أي إذا ما تقاطعت الظروف الاقتصادية والخدمية وسياسات التمييز والفساد مع ظروف الفوضى الأمنية وتراجع الأداء وغياب العدالة والمحاسبة، ما يجعل فرص خلايا التنظيم أعلى في النشاط والتعبئة والاستقطاب، وبالتالي زيادة في مُعدَّل العمليات، كما هو الحال ضمن مناطق سيطرة "قسد" في دير الزور.

وبالرغم مما تعكسه العمليات المُعلنة لـ"تنظيم الدولة" من استمرارية وشمولية على مستوى الجغرافية السورية؛ إلا أنها وبالوقت نفسه تُعبِّر عن قدرات ذاتية محدودة، وصعوبة في توسيع النشاط خلال الفترة الحالية، يظهر ذلك من خلال أنماط العمليات المُنفَّذة، التي يطغى عليها الشكل البسيط والسريع أكثر من العمليات الكبرى والمُعقَّدة، كما يظهر أكثر في تفاوت معدَّل ووتيرة ومستوى عملياته من منطقة إلى أخرى. ما يؤكد وجود عوامل موضوعية إضافية

تتجاوز مقومات القدرة الذاتية لتسهيل الحركة والحفاظ على نشاط مستمر. وفي هذا السياق، تبرز أهمية اختبار وتطوير العوامل والمتغيرات السابقة، على رأسها نماذج الحوكمة والضبط الأمني، و أثرها المباشر وغير المباشر في تعزيز قدرات التنظيم والتأثير على معدَّلات نشاطه.

نماذج الضبط الأمني (مستويات وآثار)

تتنوع نماذج الضبط الأمني في سورية بتنوع جهات السيطرة، وتختلف باختلاف القدرات الذاتية والمصالح الأمنية، ويمكن تقسيمها وفق أربعة نماذج رئيسة: ("قسد" والولايات المتحدة الأمريكية، النظام وحلفائه /إيران-روسيا، "الجيش الوطني" والقوات التركية، "تحرير الشام"). وضمن هذا السياق، يقصد بالنموذج الأمني إجرائياً: البرامج والسياسات والاستراتيجيات المُصمَمَة لإدارة ملف التنظيم أمنياً. وبالرغم من اختلاف تلك النماذج؛ إلا أن النتائج تُظهر تشاركها في نقاط عدة انعكست على أداء التنظيم بأشكال مختلفة، و أبرزها:

أدوار القوى الدولية والإقليمية في معادلة الضبط الأمني

يتجاوز تموضع القوى الدولية والإقليمية في الملف السوري الدور العسكري إلى الحضور الأمني، وتختلف أدوار هذه القوى في معادلة الضبط الأمني على اختلاف مناطق تواجدها، ومستوى قدراتها وأهدافها:

- **"قسد" والولايات المتحدة الأمريكية:** رغم ما ينطوي عليه الوجود العسكري الأميركي في مناطق شمال شرق سورية من أهداف عدة؛ إلا أن محاربة "داعش" ومنع عودته تُشكِّل محور الاستراتيجية الأمريكية المُعلنة، والقائمة على نشر قواعد عسكرية، وشنّ حملات أمنية ضد مواقع التنظيم وقياداته وخلاياه، والتنسيق في هذا الإطار مع القوى المنخرطة في "التحالف الدولي"، إضافة إلى تقديم مختلف أشكال الدعم لقوات "قسد" كشريك محلي في محاربة التنظيم. ويتركّز التموضع العسكري الأمريكي في مناطق حقول النفط والمواقع الاستراتيجية لضبط حركة التنظيم من جهة، ومراقبة نشاط المليشيات الإيرانية من جهة أخرى، وتقتصر آلياتها في تعقب حركة التنظيم على رصد نطاقات جغرافية محددة، وتعتمد في بعض عملياتها على معلوماتها الخاصة، بينما تستند في معظمها إلى بيانات ومعلومات "قسد"، ما يؤدي إلى تركُّز الضبط الأمني في مناطق على حساب أخرى، كما في الحسكة، ومحيط القواعد العسكرية الأمريكية شمال شرق سورية، ومنطقة التنف، مقابل وجود مناطق مفتوحة أمام حركة خلايا التنظيم كالمناطق الحدودية السورية - العراقية من جهة البادية، ومساحات واسعة من البادية السورية. بالمقابل، تؤدي الحملات المُركَّزة للولايات المتحدة، خاصة التي تستهدف قيادات التنظيم، إلى التأثير في قدراته على مستوى المنطقة، وتأتي أغلب تلك الحملات بالتعاون مع "قسد" كشريك محلي، وكمحاولة فيما يبدو لترويجها كفاعل مؤثر ضد "داعش"، ما يؤدي أحياناً إلى تنفيذ عمليات وحملات لا تخلو من جانب دعائي، غير مؤثّر في حركة التنظيم على أرض الواقع، إضافة إلى استغلال "قسد" بعض الحملات لفرض سيطرتها وتصفية خصومها تحت اسم "مكافحة التنظيم".
- **النظام وحلفاؤه:** تُمثِّل إدارة الفوضى إطاراً عاماً لنموذج الضبط الذي يتبعه النظام وحلفاؤه، وبخاصة المليشيات الإيرانية التي تستحوذ وتتحكم بنطاقات جغرافية واسعة. وتُشكل الفوضى الأمنية مدخلاً لوجود إيران في سورية، ويتمحور تواجد ميليشياتها على تعزيز سيطرتها الأمنية والعسكرية في بعض المناطق لأهداف استراتيجية (اقتصادية،

عسكرية، اجتماعية)، عبر خلق شبكات أمنية - اقتصادية مترابطة لتعزيز نفوذها العسكري. ويبدو أن الميليشيات الإيرانية تعمل وفق خصوصية ومتطلبات المرحلة الزمنية والمنطقة الجغرافية، ما يؤدي إلى اختلاف مستويات الضبط الأمني في التعامل مع التنظيم من منطقة إلى أخرى، بحسب الأهداف والمصالح، إذ تفرض تلك الميليشيات في بعض مناطق انتشارها، القائم على اعتبارات استراتيجية، قبضة أمنية مشددة تؤدي إلى تعطيل نشاط التنظيم، كبعض مراكز مدن وبلدات دير الزور التي تسيطر عليها عبر شبكات مُعقَّدة (عسكرية - أمنية، اقتصادية، اجتماعية)، إضافة إلى بعض مساحات البادية المفتوحة على محافظات حلب وحمص وحماة والرقة، حيث يتركّز الضبط الأمني في تلك المناطق لحماية وتأمين مواقع استراتيجية تنتشر فيها ميليشياتها (آبار نفط وحقول غاز: المنتشرة على طول طريق الرصافة-السخنة وفي منطقة تويتان وطريق عقيربات-تدمر وتدمر-دير الزور، مصانع ومستودعات أسلحة: في السفيرة والمرتفعات الجبلية في البادية، معامل وخطوط تهريب المخدرات والسلاح: في ريفي حلب الشرقي والجنوبي وريف حمص الشرقي وريف دير الزور الجنوبي) إضافة إلى تأمين شبكة الطرقات الرئيسية، سواء التي تربط مواقع انتشار الميليشيات الإيرانية في تلك المناطق، أو بين العراق وسورية ولبنان (راجع الخريطة رقم 1).

بالمقابل، يتعقَّد المشهد أكثر في أجزاء أخرى من البادية كجنوب حلب وجنوب الرقة، حيث تتضارب المصالح وتتعدد القوى المحسوبة على النظام، أو المناهضة لهُ وللميليشيات الإيرانية، إذ تعمل قوات النظام مدعومة من روسيا على قصف مواقع التنظيم، وتنفيذ حملات تمشيط في بعض تلك المناطق بهدف تأمين الطرق الرئيسية، في حين تعمل الميليشيات الإيرانية على **تعزيز حالة فوضى أمنية تسمح بحركة جزئية للتنظيم**، وتسهم بتصفية خصوم محتملين، وتُعزّز وجودها في مناطق محددة، تحت ذريعة خطر "داعش"، كما تؤمن غطاء لعمليات تُنفِّذها ميليشياتها ضد المدنيين تحت "اسم التنظيم"، بأهداف عدة، منها: إفراغ بعض المناطق من سكانها، خاصة التي تقع ضمن جغرافية المصالح الاستراتيجية لإيران أو على شبكة الطرق الخاصة بتنقل ميليشياتها، كما حصل في مجازر عدة ارتكبت بحق القبائل والعشائر 2022-2024 جنوب بادية حلب المتصلة ببادية حماة، بهدف منعهم من العودة إلى مناطقهم كـ(البوحسن، الأبرز، البوفاتلة، الإبراهيم، الجملان، وأخرى)، وبني خالد والعمور في بادية حمص، والبو خميس في بادية الرقة الجنوبية وغيرهم، ما دفع بعض العشائر الموالية إلى تشكيل مجموعات مُسلّحة/"دفاع وطني" بضوء أخضر من النظام لمواجهة اعتداءات الميليشيات الإيرانية المتكررة، كالإبراهيم/حديديين جنوب حلب.

أما في الجنوب السوري، وبحسب البيانات والمقابلات الميدانية، تسعى إيران إلى خلق حالة فوضى؛ يتخللها **دعم و"تخادم" مع بعض خلايا التنظيم** بشكل مباشر وغير مباشر، بهدف تصفية خصوم محليين وتوسيع شبكاتها في المنطقة، لتعزيز حضورها على الحدود الجنوبية (الأردنية، الإسرائيلية) وتحقيق نفوذ إضافي في مواجهة نفوذ روسيا والمجموعات المحلية المرتبطة بها، أو بهدف تأمين خطوط التهريب وتجارة المخدرات، وقد عملت في هذا الإطار وبالتنسيق مع الأمن العسكري التابع للنظام على "التخادم" مع بعض مجموعات مرتبطة بالتنظيم في درعا، كمجموعتي محمد المسالمة ومؤيد الحرفوش، وقدّمت لهما دعماً عبر وسطاء مرتبطين بها، كوسيم المسالمة و"مجموعة فايز وأنس الراضي" وغيرهما. إضافة إلى إدماجها عناصر تنظيم سابقين من العشائر البدوية في عمليات ترفيق وتأمين تهريب المخدرات ضمن منطقة اللجاة وحدود محافظة السويداء الشرقية المفتوحة على البادية.

- **"الجيش الوطني" والقوات التركية:** تلعب تركيا دوراً في معادلة الأمن ضمن مناطق سيطرة "الجيش الوطني" شمال سورية، على اعتبار أن تدخلها في المنطقة جاء بهدف حماية حدودها، ومحاربة التنظيمات الإرهابية بما فيها تنظيمي "قسد" و"داعش". وفي هذا الإطار، تدعم تركيا أغلب مجموعات "الجيش الوطني" والتشكيلات الأمنية التابعة لها، ولكن ليس بالقدر والشكل الذي تدعم فيه الولايات المتحدة "قسد"، أو الدعم المقدم من روسيا وإيران للنظام. كما أن استراتيجيتها في التعامل مع التنظيم تبقى مقتصرة على استهداف بعض الأسماء البارزة، والمطلوبة لأجهزة الاستخبارات التركية، دون العمل على إجراء ملاحقات وحملات شاملة للمتهمين، بينما تشارك فصائل من "الجيش الوطني" وتشكيلاته الأمنية في بعض العمليات التي تُنفِّذها الأجهزة التركية، ويُترَك لتلك الفصائل النظر في بعض الأسماء المشتبه بها، ما يسهم بحالة فوضى أمنية تُسهّل لعناصر التنظيم الانتقال إلى المنطقة والتخفي فيها، نتيجة لضعف الأجهزة الأمنية على المستوى اللوجستي والعملياتي من جهة، ولتعددها وعدم التنسيق الكافي فيما بينها، وفقدانها المركزية الأمنية من جهة أخرى. ويزيد من حالة الفوضى تلك، تعرّض المنطقة للاستهداف المتكرر من قبل جهات مختلفة، كالنظام وقوات "سوريا الديمقراطية"، سواء عبر القصف المباشر أو العمليات الأمنية.
- **نموذج "تحرير الشام":** تُقدّم هيئة "تحرير الشام" نموذجاً أمنياً مختلفاً نسبياً عن باقي النماذج، يقوم على عدم ارتباطها المباشر أمنياً وعسكرياً بجهة دولية واحدة، فهي ترتبط بعلاقات محددة مع تركيا في إطار ملفات عدة: (الانتشار العسكري التركي في إدلب، الحدود، المجموعات الأجنبية، وغيرها)، في حين تعمل بالوقت نفسه على فتح قنوات اتصال مع أطراف دولية وإقليمية مختلفة، مستغلة ملفات متعددة منها ملف عناصر التنظيم والمقاتلين الأجانب. وفي هذا الإطار، تستخدم الهيئة قدراتها للتضيق على عناصر التنظيم وغيرهم من المجموعات الأجنبية العاملة في إدلب، وتطرح نفسها بشكل أقرب إلى "مزوّد خدمات أمنية" وضابط لأمن المنطقة، وذلك بهدف زيادة التنسيق مع بعض الجهات الدولية، وإعادة تموضعها السياسي كجهة مُصنَّفة على قوائم "الإرهاب". وقد عملت الهيئة خلال الأعوام الماضية عبر أجهزتها الأمنية على تعقُّب وملاحقة عناصر التنظيم في المنطقة والحد من نشاطاتهم، إضافة إلى التضييق على المجموعات الأجنبية المختلفة عبر وسائل عدة. وفي هذا السياق، اتُهِمَت الهيئة من قبل مجموعات أجنبية عدة بالسعي للتضيق على نشاطاتها استجابة لطلبات دولية، كما اتُهِمَت بمشاركة معلومات أمنية مع جهات دولية وإقليمية حول مطلوبين في إدلب، وآخرها اتهام التنظيم للهيئة بالضلوع في عملية قتل أميره، أبو الحسين القرشي، ومن ثم تسليمه للمخابرات التركية التي تبنَّت العملية.

خلل بُنيوي في المؤسسات الأمنية والعسكرية

تشترك النماذج الأمنية على اختلاف مناطق السيطرة في وجود خلل بُنيوي ووظيفي، ينعكس بشكل ضعف كفاءة وفاعلية، وتعدد في الأدوار، وتضارب بالمسؤوليات، وأحياناً الولاءات، كما يسمح بشيوع حالة من الفساد ضمن المؤسسات والتشكيلات الأمنية والعسكرية، ما يُسهِّل على التنظيم استغلال تلك الثغرات، التي تتفاوت من نموذج إلى آخر، وفقاً لما يلي:

- **نموذج "قسد":** يعتمد نموذج السيطرة الذي تفرضه "قسد" ضمن مناطقها، على مبدأ تقسيم الجغرافية إلى قطاعات عسكرية وأمنية، ويختلف مستوى توزع قوّاتها في تلك القطاعات وفقاً لاعتبارات سياسية ومصالح أمنية، كما تؤدي الآلية التي يتم فيها اختيار وتعيين مسؤولي القطاعات، وطرق إدارتها، ومستوى تمويلها، إلى ضعف في الكفاءة والأداء، إضافة إلى خلق تباينات في مستويات الضبط الأمني بين مناطق سيطرتها، تتجلى بنشاط مرتفع للتنظيم في دير الزور مقارنة بالحسكة والرقة وريف حلب، إذ يبدو أن "قسد" تسعى إلى توجيه واحتواء حركة خلايا التنظيم في دير الزور بعيداً عن مراكز قيادتها وسيطرتها في تلك المناطق.

من جهة أخرى، تلعب بُنية "قسد" التي تضم مجموعات عسكرية بخلفيات متنوعة غير منسجمة سياسياً وأيديولوجياً، إضافة لعمليات التجنيد الإجباري؛ دوراً في اضطراب العقيدة العسكرية لأغلب عناصرها في بعض المناطق، ما يؤدي أحياناً إلى تجنُّبهم مواجهة عناصر "داعش" في كثير من المواقف، كما في دير الزور وأجزاء من الحدود السورية العراقية. بالمقابل، يُسهّل الفساد المنتشر في بُنية المؤسسات الأمنية والعسكرية حركة خلايا التنظيم، عبر استمالة بعض عناصر "قسد"، واستغلالهم في نقل المعلومات وتهريب عناصر وقيادات التنظيم، وتسهيل مرور الأسلحة أو غيرها من الاحتياجات. وبالعموم، يُسهم كل ما سبق في خلق ظروف فوضى أمنية ضمن بعض مناطق سيطرة "قسد" تسمح بانتشار مجموعات سرقة وخطف؛ تنتحل أحياناً صفة "داعش"، وتستهدف مدنيين وأيضاً عناصر من "قسد". إضافة إلى وقوع عمليات ثأرية وانتقامية تحت اسم "داعش"، خاصة في بعض الصراعات العشائرية، ما يزيد التضارب بين العمليات المتبناة من قبل التنظيم بشكل رسمي وتلك المنسوبة له، ويسمح بهوامش حركة إضافية.

- **نموذج النظام:** تَحكُم البيئة الأمنية في مناطق سيطرة نظام الأسد مجموعة كبيرة من الأجهزة والتشكيلات الأمنية والعسكرية، وقد ساهم شكل التدخل العسكري لحلفاء النظام (روسيا، إيران) بتعدد الولاءات وجهات التبعية لبعض تلك الأجهزة والتشكيلات، وخلق شبكة مُعقَّدة من المليشيات المرتبطة بها، الأمر الذي أدى إلى إحداث نمط من العلاقات متضاربة الولاء والمصالح ضمن بعض المؤسسات والتشكيلات الأمنية والعسكرية، خاصة في درعا وأجزاء من البادية، ما أتاح لخلايا التنظيم هوامش حركة و"تخادم" ومقاطعة مصالح مع بعض التشكيلات والمليشيات، بشكل سهَّلَ تنقل عناصره وخلاياه في أجزاء من البادية، ونشَّط تواجده في درعا.

من جهة أخرى، أمَّنت حالة الفساد المستشري في تلك الأجهزة والتشكيلات وما يرتبط بها من شبكات تهريب، فرصة جيدة للتنظيم الذي استغلها في نقل الأسلحة والأموال والعناصر ضمن بعض المناطق، بينما استثمر في الجنوب السوري تقاطع المصالح مع شبكات تجارة المخدرات المرتبطة بضباط من الأجهزة الأمنية وقيادات الميليشيات، للتمويل، وتسهيل الإمداد، وانتقال العناصر.

- **نموذج "الجيش الوطني":** تتعدد التشكيلات الأمنية والعسكرية المسؤولة عن ضبط الأمن في مناطق "الجيش الوطني"، وتعاني بشكل عام من غياب المرجعية المؤسساتية الموحدّة والآليات الناظمة لعملها، في ظل شكليّة "الحكومة المؤقتة" ووزارة الدفاع، وطغيان الحالة الفصائلية على بُنية الجيش، ما يؤدي إلى ضعف التنسيق، وتداخل المصالح والأدوار، وضعف الولاء للمؤسسة العسكرية، وانتشار حالات الفساد في مستويات مختلفة. وتؤدي هذه المعطيات

إلى خلق ثغرات أمنية عدة، تُسهم في تسهيل عمليات تهريب عناصر التنظيم إلى مناطق سيطرة "الجيش الوطني"، كما في تل أبيض ورأس العين وجرابلس، وتوفّر أرضية خصبة لتخفي عناصره في شمال حلب. يزيد من اتساع تلك الثغرات تراجع الكفاءة والفاعلية لأغلب التشكيلات الأمنية، والمرتبط بنقص في التدريب والتمويل والاحتياجات اللوجستية.

- **نموذج "تحرير الشام":** يقوم النموذج الأمني لهيئة "تحرير الشام" على مستوى عالٍ من المركزية، بعكس "الجيش الوطني"، الأمر الذي ينعكس بشكل أداء أقوى لأجهزتها وتشكيلاتها الأمنية والعسكرية، يعزّزها عامل التنظيم الأيديولوجي والتجهيز اللوجستي. وبالرغم من ذلك، لا تخلو البُنية الأمنية للهيئة من الثغرات، وأبرزها: الحالة التنافسية بين بعض مفاصلها القيادية، إضافة إلى اختراقات أمنية متعددة الاتجاهات. ولعلّ الحملة الأمنية الأخيرة التي قادتها منذ تموز/يوليو 2023، وأدّت إلى اعتقال المئات من العناصر والقادة بتهمة العمالة، تعد مؤشراً مهماً على ذلك، سواء كانت تلك الحملة قد شُنَت بالفعل لتورط مئات ضمن مفاصل حساسة بتهمة العمالة لجهات دولية، أو بهدف تصفية منافسين محتملين للجولاني تحت تلك الذريعة.

بالمقابل، يُسهم انعدام آليات التنسيق بين الهيئة وأغلب تشكيلات "الجيش الوطني" في عزل المنطقة أمنياً، والسماح بتسرب وانتقال عناصر التنظيم بين شمال حلب وإدلب. كما تزيد القبضة الأمنية المفروضة في مناطق سيطرة "تحرير الشام" من معارضة بعض القوى التي لا تقبل بالهيئة، خاصة مع وجود خلايا لمجموعات سياسية أو عسكرية مناهضة للهيئة (كحراس الدين، حزب التحرير، وغيرها من المجموعات الأجنبية)، ما قد يزيد من فرص تشكُّل حواضن للتنظيم مستقبلاً.

إدارة السجون وإعادة الدمج

تُمثِّل ملفات إدارة السجون الخاصة بعناصر "تنظيم الدولة"، وإعادة إدماج عوائل عناصره المتحفّظ عليهم في بعض المخيمات؛ إشكاليّة أمنية مُركَّبة لاعتبارات عدة: لما تولّدهُ تلك السجون والمخيمات من عبء أمني على بعض الأطراف، وبيئات خصبة لإعادة إنتاج العنف، ومجال استثمار سواء من قبل القائمين عليها أو التنظيم، إضافة إلى كونها جزءاً من سلسلة طويلة من الإجراءات للتخلص من تبعات التطرف المرتبطة بالتنظيم و آثارها على المجتمعات.

- **قوات "سوريا الديمقراطية":** تتولى "قسد" مسؤولية العدد الأكبر من معتقلي التنظيم المحليين والأجانب، وتحظى في هذا الإطار بإمكانيات كبيرة بفضل الدعم الأمريكي، بالمقابل، تستخدم "قسد" ملف معتقلي التنظيم كجزء من سياساتها، وتوظّفه بأهداف سياسية - أمنية، سواء ضد خصومها أو حلفائها، عبر التلويح المتواصل بإطلاق المعتقلين في سياق التهديد، واستجلاب المزيد من الدعم، إضافة لسعيها المستمر لمطالبة التحالف بعقد محكمة دولية خاصة لمحاكمتهم ضمن مناطق سيطرتها، بهدف تحصيل المزيد من الشرعية للإدارة الذاتية القائمة في تلك المناطق، ناهيك عن فتح قنوات اتصال مع جهات دولية عدة، عبر تسليم بعض المعتقلين الأجانب للدول الراغبة باستعادتهم، إضافة إلى تجنيد بعض المعتقلين لتنفيذ تفجيرات واغتيالات ضد خصومها ضمن مناطق "الجيش الوطني" شمال غرب سورية، مقابل الإفراج عنهم والتحفُّظ على عوائل بعضهم في مخيم الهول لحين التنفيذ.

وفي هذا السياق، تهمل "قسد" رفع مستوى الرقابة الأمنية وتطوير كفاءة عناصرها في ضبط السجون أو المخيمات الخاصة بعوائل التنظيم، والحدّ من الانتهاكات والابتزاز المالي بحق عوائل المعتقلين، لا سيما ضمن المخيمات. ناهيك

عن حالات الفساد التي أدَّت لتحويل معتقلي التنظيم إلى تجارة ومورد مالي، مما أدى إلى تهريب عدد كبير منهم. إذ تسهم تلك الانتهاكات بإعادة توليد العنف داخل السجون والمخيمات، وتساعد التنظيم على استثمار جوانب القصور للحفاظ على زخم التعبئة والتجنيد، خاصة وأن القوات الأمريكية ورغم مشاركتها في تخطيط إدارة السجون والمخيمات؛ إلا أنها لا تشرف بشكل مباشر على تفاصيلها، باستثناء مشاركة بعض ضباطها في عمليات التحقيق المتعلقة بشخصيات محددة. من جهة أخرى، تعمل "قسد" على إعادة دمج بعض عناصر وقيادات التنظيم المفرج عنهم ضمن بُنيتها الأمنية والعسكرية، ما يؤدي إلى إعادة منحهم سُلطة، ويغذي حالات الانتقام، ويهدد الأمن المحلي، ويُسهّل اختراقها، خاصة وأن وسطي أعداد المدمجين بلغت 3000 بحسب تقارير عدة. كما تستخدم "قسد" ملف معتقلي التنظيم في إطار الضغط على المجتمعات المحلية، سواء عبر عمليات الإفراج الجماعي عن عناصر التنظيم دون محاكمات، في الوقت الذي تتحفظ فيه على العديد من معتقلي الرأي، أو في إعادة تشكيل الوجاهات الاجتماعية؛ خاصة بعد خلقها آلية للإفراج عن العناصر المحليين تحت مسمى "الكفالات العشائرية"، التي تمنحها للشيوخ والوجهاء الذين تختارهم بغض النظر عن وزنهم الاجتماعي، ما يزيد الهوة بينها وبين المجتمعات المحلية وممثليهم الحقيقيين. أما بالنسبة لعوائل عناصر التنظيم المُفرَج عنهم من المخيمات، فيخضعون لإجراءات إدماج شكليّة من قبل بعض المنظمات المحلية، نتيجة لغياب الإمكانيات والبرامج الفاعلة، وانعدام الرغبة لدى "قسد" في دعم عمليات الدمج المجتمعي رسمياً، ما يؤدي إلى تركهم تحت خطر استغلال التنظيم لظروفهم الصعبة وإشكالياتهم المركّبة التي تصاحبهم بعد خروجهم.

- **نظام الأسد:** تتحفّظ أجهزة النظام الأمنية على العديد من قيادات وعناصر التنظيم الذين ألقي القبض عليهم في مناطق مختلفة، ويبدو أنها تعمل على احتجازهم وتوظيفهم بأهداف مختلفة، على رأسها إعادة إطلاق سراحهم وتوجيههم بمهمات محددة، بحسب الظرف والمنطقة. ويُشكّل عناصر وقيادات "جيش خالد" في درعا نموذجاً واضحاً على ذلك، فقد تولى النظام مسؤولية احتجازهم بعد القبض عليهم من قبل فصائل المعارضة/"التسوية" خلال المعارك المباشرة مع التنظيم في درعا عام 2018، والتي حظيت بمشاركة اسمية من النظام.

وتحت غطاء "اتفاق التسوية" الموقّع عام 2018، عملت الأجهزة الأمنية التابعة للنظام عام 2019 على إطلاق سراح العديد من عناصر "جيش خالد" ممن يتحدرون من محافظة درعا، ما أدى لازدياد حالة الفلتان الأمني، وارتفاع مُعدّل عمليات الاغتيال بحق قيادات المعارضة ووجهاء المجتمع المحلي ولجان التفاوض فيها. وقد قامت بعض المجموعات العسكرية المعارضة بإلقاء القبض على بعض هؤلاء العناصر لاحقاً، كرامي الصلخدي وغيره، اللذين اعترفوا بتنفيذ اغتيالات بالتنسيق مع أجهزة النظام الأمنية. من جهة أخرى، عملت تلك الأجهزة على استخدام عناصر "جيش خالد" المفرج عنهم كإحدى أدوات هندسة البيئة الأمنية في المحافظة، إذ شكّل أولئك العناصر رافعة لنشاط خلايا التنظيم وتوجيه حركته إلى مناطق شمال وشمال غرب درعا، التي يتركّز فيها عدد من المجموعات والقيادات المعارضة للنظام، ما أمَّن لاحقاً مبرراً للنظام لاقتحام بعض تلك المناطق والتضييق عليها، والانقلاب على أغلب بنود اتفاقات "التسوية".

- **"الجيش الوطني":** بشكل عام، يعاني ملف السجون في مناطق "الجيش الوطني" من ضعف في الإمكانيات المادية واللوجستية والكفاءة الإدارية، كما يسهم تعدد الجهات الأمنية بتعدد أماكن الاعتقال، وغياب مركزية إدارية لملف

السجون. وبالرغم من تشديد الإجراءات الأمنية والقضائية بحق معتقلي التنظيم؛ إلا أن ظروف الفساد الإداري تؤدي أحياناً إلى تهريب معتقلين من عناصر التنظيم، أو حدوث حالات هروب غامضة من السجون، كما حصل في سجن رأس العين، فقد هرب 25 عنصراً من السجن في حزيران/يونيو 2023، إضافة إلى هروب 7 عناصر من سجن الراعي في كانون الأول/ديسمبر 2023. من جهة أخرى، أُطلِقَت مبادرات محدودة لإعادة تأهيل بعض العناصر المغرّر بهم داخل السجون، عبر خطابات وجلسات شرعية لمحاربة التطرف والغلو، إلا أنها اقتصرت على بعض المعتقلين، وافتقدت للدعم والكفاءة، وسرعان ما توقفت. كما ساهمت الروابط العشائرية بين بعض عناصر التنظيم وقيادات بعض الفصائل، في تهريب عناصر أو السماح لهم بالإقامة في المنطقة دون ممارستهم أي نشاط، أو حتى في إعادة دمج بعضهم ضمن الفصائل العسكرية. بالمقابل، تنعدم في مناطق سيطرة "الجيش الوطني" برامج العمل أو أي مبادرات للتعامل مع عوائل عناصر التنظيم وإعادة دمجهم، خاصة وأنهم لا يشكلون تجمعات كبرى أو يتركّزون ضمن مخيمات، إنما يتفرقون بشكل طبيعي ضمن المدن والبلدات، دون عراقيل أو ضغوطات متعلقة بأوضاعهم.

- **هيئة "تحرير الشام":** يخضع ملف السجون في مناطق "تحرير الشام" بشكل عام إلى مستويات أعلى من الرقابة والضبط، ويُعامل معتقلو التنظيم بشكل خاص وفق إجراءات مشدّدة أمنياً، لناحية الأماكن وظروف الاعتقال. كما تعرَّضَ العديد من معتقلي التنظيم للتصفية في سجون الهيئة، التي استخدمت بعضهم الآخر، عبر الضغط والترهيب، للعمل لصالحها ضد خصومها كـ (حراس الدين، وفصائل محلية معارضة)، بينما يخضع عناصر آخرون لدورات شرعية بهدف إعادة التأهيل الفكري وفقاً لرؤية "تحرير الشام"، ليتم دمج المستجيبين منهم في البُنية العسكرية للهيئة.

وبشكل عام، أدى التشديد في ظروف وممارسات الاعتقال الخاصة بعناصر التنظيم وقتل العشرات منهم في السجون، إلى رفع تكلفة عمليات التنظيم ضمن إدلب، وبالتالي المساهمة في تعطيل نشاطه في المحافظة. أما على مستوى إعادة دمج عوائل عناصر التنظيم، فبالرغم من وجود بعضهم في محافظة إدلب، إلا أنهم ليسوا ضمن المخيمات، ولا يشكلون تجمعات كبيرة، ولا يخضعون لأي برامج لإعادة التأهيل أو الدمج، وإنما يتفرقون وينخرطون بشكل طبيعي في المجتمع. وبالرغم من أن عوائل العناصر السابقة في التنظيم أو غيرهم من المجموعات الأجنبية تعيش في إدلب بشكل طبيعي؛ إلا أنهم ليسوا بعيدين عن الرقابة الأمنية للهيئة.

أما على مستوى الإجراءات القانونية المصاحبة لمعتقلي التنظيم أو المتهمين بالانتماء له، فيُلحَظ على اختلاف مناطق وقوى السيطرة، بأن المعتقلين لا يعرضون أبداً على القضاء المدني، و إنما على محاكم استثنائية خاصة، كمحكمة "الدفاع عن الشعب"/"الإرهاب" في مناطق سيطرة "قسد"، أو "محاكم شرعية" داخل السجون كهيئة "تحرير الشام"، كما لا يحق للمعتقلين أو ذويهم توكيل أي محامٍ في أغلب مناطق السيطرة، ولا يعرف ذووهم أي معلومات عن أماكن أو ظروف احتجازهم، إلا عبر عمليات الفساد ودفع الرشى. باستثناء نسبي في مناطق "الجيش الوطني" إذ يحق للمتهم توكيل محامٍ، ولكن بعد تحويل ملفه من الأجهزة الأمنية إلى القضاء.

الحملات المضادة (تفاوت وتوظيف)

نفَّذَت جميع أطراف السيطرة حملات أمنية تحت مسمى محاربة تنظيم "داعش"، ويمكن تقسيم تلك الحملات وفق مستويات عدة، تبعاً للجهة المُنفِّذة، والمُستهدَفة، إضافة إلى وتيرتها والنتائج التي أفضت إليها.

مستوى الجهة المُنفِّذة

نتيجة تعدد القوى المحلية والدولية المنتشرة في الأراضي السورية وتنوّع تحالفاتها وتفاوت قدراتها، تنوّعت الحملات المضادة لنشاطات التنظيم من حيث المُنفِّذ، وفق مستويين:

- **حملات نُفِّذَت مُنفردة:** ويبرز ضمن هذا المستوى نوعان من الحملات، **الأول:** عمليات نفَّذَتها قوى دولية أو إقليمية بشكل مُنفرد، ويتمثّل هذا النوع بالحملات التي تشنها الولايات المتحدة، وشكّلت نسبة 6.4% من إجمالي الحملات التي اشتركت فيها القوات الأمريكية خلال فترة الرصد، واستهدفت معظمها قيادات للتنظيم داخل مناطق سيطرة "قسد" وخارجها، إضافة إلى بعض العمليات التي تنفذها دول أعضاء في "التحالف الدولي"، والتي وإن تمت بالتنسيق مع بعض الدول إلا أنها تُعلَن كتنفيذ فردي من قبل الدولة التي قامت بها، كإعلان بريطانيا استهداف قياديين في التنظيم عبر الطيران المُسيّر خلال كانون الأول/ديسمبر 2022. **أما النوع الثاني:** فيتمثل بحملات نَفَّذَتها قوى محلية بشكل منفرد، وأبرزها في هذا السياق، الحملات التي نفَّذَتها الفصائل المحلية في درعا ضد خلايا التنظيم خلال شهري تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر 2022، وما زالت مستمرة. كما تشن قوات "قسد" بعض الحملات مُنفردة ضمن مناطق سيطرتها، وتسفر في غالبها عن اعتقالات قد تطال مدنيين ليعاد إطلاق سراحهم بعد مدة قصيرة. كذلك، يُنفِّذ جهاز الأمن العام التابع لـ "تحرير الشام" حملات مُنفردة تستهدف عناصر وخلايا "يتهمهم" بالانتماء للتنظيم. كما تُنَفِّذ تشكيلات تابعة لـ"الجيش الوطني" بعض الاعتقالات التي تطال عناصر "متهمين" بالعمل لصالح التنظيم.
- **حملات نُفِّذَت بالتشارك:** وهي الحملات الغالبة، ففي شمال شرق سورية نُفِّذَت 93.6% من الحملات، خلال فترة الرصد، بالتشارك بين "قسد" والقوات الأمريكية، استهدف بعضها قيادات للتنظيم، بينما أدى بعضها الآخر إلى اعتقالات طالت مدنيين في الرقة ودير الزور. كذلك جاءت أغلب الحملات المُنفَّذة في شمال غرب سورية، بالتشارك أو التنسيق بين القوات التركية ومجموعات من "الجيش الوطني". وفي درعا، نفَّذ النظام حملاته الأمنية تحت اسم "مكافحة التنظيم" بدعم وإسناد من مليشيات تعمل لصالح الإيرانيين، في حين شاركت القوات الروسية بدعم حملاته في بعض مناطق البادية. بينما اتَهَمَ تنظيم الدولة هيئة "تحرير الشام" بالتنسيق مع جهات دولية وإقليمية في استهداف بعض قياداته.

مستوى الجهة المُستَهدَفة والنتائج

تشترك الحملات الأمنية لمختلف الأطراف في رفع شعار "مكافحة الإرهاب" ومحاربة التنظيم؛ إلا أن أهدافها وغاياتها قد تتنوع تحت هذا العنوان العريض، فلا تستهدف جميعها بالضرورة قوة التنظيم والتأثير على مستوى نشاطه.

وعليه، يمكن تصنيف الحملات المضادة للتنظيم في سورية، وفقاً للجهات التي استهدفتها وما أفضت إليه من نتائج، وفقاً لما يلي:

- **استهداف عناصر وقيادات التنظيم:** استهدَفَت العديد من الحملات والعمليات الأمنية قيادات وعناصر التنظيم بشكل مباشر، كحملات الفصائل المحلية في درعا ضد خلايا التنظيم خلال الربع الأخير من عام 2022، والتي أدّت إلى قتل أمير التنظيم، أبو الحسن الهاشمي القرشي، مع عدد من القيادات والعناصر وأسر آخرين وتعطيل نشاطه في المنطقة. بالمقابل، استهدَفَت أغلب حملات الولايات المتحدة و"قسد" مواقع عدة للتنظيم شمال شرق سورية، وأدّت في بعضها إلى مقتل قيادات وعناصر واعتقال آخرين في الرقة ودير الزور والحسكة. كما أدّت حملات القوات التركية المتقطعة شمال غرب سورية، بالتنسيق مع فصائل ومجموعات المعارضة، إلى اعتقالات طالت بعض الأسماء البارزة، أو استهدافات مباشرة لقيادات التنظيم، أدى آخرها لمقتل أمير التنظيم أبو الحسين القرشي في 30 نيسان/إبريل 2023، والذي اتَهمَ التنظيم هيئة "تحرير الشام" بقتله وتسليمه للمخابرات التركية، إذ تستمر حملات "الهيئة" في استهداف عناصر وقيادات التنظيم بشكل منفرد أو بالتنسيق مع جهات دولية وإقليمية، ما أدى إلى تعطيل حركته في إدلب. بالمقابل، تُركّز حملات التمشيط التي تقوم بها قوات النظام وحلفاؤه في بعض مناطق البادية على تأمين مواقع استراتيجية وشبكة الطرق الحيوية أكثر من استهداف قدرات التنظيم، أو ملاحقة خلاياه وقياداته البارزة، لذلك من الملاحظ أن أغلب تلك الحملات لا تعلن في نتائجها عن استهداف أسماء بارزة، باستثناء بعض الأسماء التي يسارع إعلام النظام لتبني استهدافها في درعا، في حين تنفي الفصائل المحلية أي مشاركة لهُ.

  وقد تنوّعت خلال فترة الرصد حملات الأطراف المختلفة من حيث الوتيرة؛ بين **متقطعة ومتباعدة** كحملات القوات التركية وشركائها في الشمال الغربي، وحملات الفصائل المحلية في درعا، وحملات النظام وحلفائه في البادية. وأخرى **مُكثَّفة ومتواصلة**، كحملات الولايات المتحدة وشركائها في الشمال الشرقي، التي جاءت في المرتبة الأعلى، فتم رصد 141 حملة وعملية، نفّذَت القوات الأمريكية 9 منها بشكل منفرد، في حين نُفِذَت 132 بالتشارك مع "قسد". وقد أدّت بعض تلك الحملات إلى التأثير على نشاط التنظيم بشكل مباشر، كحملات الولايات المتحدة في الربع الأول من عام 2023، وحملات الفصائل المحلية في درعا خلال الربع الأخير من عام 2022.

- **استهداف الخصوم تحت ذريعة التنظيم:** عملت أطراف عسكرية عدة على استهداف خصومها المحليين تحت حجة مكافحة "الإرهاب" و"محاربة التنظيم"، وصمَّمَت حملاتها بهدف النيل منهم والحد من أي قدرات منافسة لوجودها. وفي هذا الإطار، تندرج بعض الحملات العسكرية والأمنية التي تقودها "قسد"، والتي استخدَمَت خلالها اسم التنظيم أو تهمة الارتباط به لاستهداف خصوم محليين مدنيين وعسكريين (مجموعات، أفراد)، وتحت هذه "التهمة" يندرج عدد كبير من الاعتقالات التي نفَّذتها بحق ناشطين مناهضين لسياساتها، إضافة إلى استخدامها شعار "مكافحة الإرهاب" لتبرير استهداف مجموعات محلية معارضة لسُلطتها، كما حدث خلال صدامها مع الحراك العشائري المسلح في دير الزور خلال آب/ أغسطس 2023؛ إذ ارتبك خطابها الإعلامي في تبرير الحملة العسكرية ضده.

  بالمقابل، استخدَمَ النظام الذريعة ذاتها ضد الأطراف المحلية الرافضة لسُلطته، ولعلّ نموذج درعا من أوضح الأمثلة خلال الفترة الأخيرة، فقد اتهم النظام القوى المحلية (مدنية، عسكرية) في طفس وجاسم واليادودة بإيواء عناصر

التنظيم وتسهيل تواجدهم، وطالب باقتحامها وإعادة فرض أمر واقع تحت حجة البحث عن مطلوبين، اتهمهم بـ"العمل لصالح التنظيم". وقد أدّت هذه الحملات إلى إعادة نشر نقاط عسكرية في محيط تلك المدن والبلدات، إضافة إلى تصفية أعضاء في الوفود المفاوضة عن بعض المناطق، كما في طفس 2022، دون أي أثر ملموس على بُنية وحركة التنظيم في المحافظة. كذلك أفضت بعض الحملات التي تُعلن عنها المليشيات الإيرانية في البادية ضد التنظيم، إلى استقدام تعزيزات ونشر نقاط عسكرية في مناطق عدة من البادية، دون معلومات موثَّقة حول تأثُّر التنظيم بتلك الحملات.

كما أمَّنَت تلك الحملات غطاءً لتنفيذ المليشيات الإيرانية مجازر عدة بحق مجموعات مدنية من العشائر العربية في بادية حمص وحماة وحلب والرقة، متهمة "التنظيم بتنفيذها" دون تبنٍ من الأخير، في حين أكّدت بيانات العشائر والمقابلات الميدانية مع بعض شيوخها، ضلوع ميليشيات "زينبيون، فاطميون" في تلك المجازر بأهداف عدة، منها إفراغ المنطقة والتغيير الديموغرافي، وتأمين مناطق انتشار تلك المليشيات بما فيها من مصالح حيوية، مقابل إحكام السيطرة على شبكة الطرق التي تربط تلك المناطق. ورغم أن بعض هذه المجازر تم في مناطق تشهد حركة لخلايا التنظيم، كبادية حمص وحماة والرقة، إلا أن سياقاتها وأسلوب تنفيذها وطبيعة المستهدفين لا تتشابه مع باقي عمليات التنظيم المتبناة بشكل رسمي، والتي لا يبدو أن المدنيين أهداف رئيسة فيها، إذ بلغ معدَّل استهدافهم 2% من مجمل عمليات التنظيم المرصودة، بينما شكَّل المدنيون الهدف الأول في أغلب العمليات المُلتبسة وغير المتبناة. بالمقابل، يُنفِّذ جهاز الأمن العام التابع لـ "تحرير الشام" حملات عدة تحت شعار استهداف التنظيم، تطال بعضها أفراداً/مجموعات مناهضين للهيئة، سواء من المحليين أو الأجانب.

- **استهداف مدنيين:** مثل المدنيون، بشكل مباشر أو غير مباشر، أحد الأهداف المحتملة للحملات الأمنية التي تقودها مختلف الأطراف تحت شعار "مكافحة التنظيم"، إذ يبدو أن بعض الحملات الأمنية صُمِمَت بهدف ترهيب المدنيين والضغط على المجتمعات المحلية تحت حجة التنظيم، كبعض حملات "قسد" شمال شرق سورية، والتي أدَّت لاعتقالات واسعة بحق مدنيين أطلق سراحهم لاحقاً دون أي تحقيق، كحملات "صاعقة الجزيرة " و"الانتقام لشهداء الرقة" التي انطلقت أواخر عام 2022 وامتدت لمطلع عام 2023. من جهة أخرى، أدى نقص المعلومات أو عدم دقتها في بعض الحملات، إلى قتل واعتقال مدنيين كبعض العمليات التي نفَّذَتها القوات الأمريكية في إدلب ودير الزور.

بالمقابل، قادت حملات النظام الأمنية التي نُفِّذَت في درعا تحت "حجة التنظيم" إلى انتهاكات وإجراءات عقابية بحق المدنيين عبر وسائل مختلفة، فقد أعقب بعض تلك الحملات تفجير منازل لمدنيين أو لعوائل قيادات معارضة، إضافة إلى تخريب العديد من المحاصيل الزراعية؛ بعد تفجير أبراج الكهرباء المغذية لعدد من آبار المياه الممتدة بين بلدة اليادودة وطفس، وحصار بعض المناطق الزراعية والتمركز فيها لأسابيع، إضافة إلى الاعتقالات والحرمان من بعض الخدمات بحجة "مساندة التنظيم"، إذ قام النظام عبر مديرية الصحة بوقف دعم مشفى طفس واستدعاء كادره الطبي للتحقيق بتهمة "معالجة عناصر مرتبطين بالتنظيم". من جهة أخرى، نفَّذَ النظام وحلفاؤه، بذريعة "التنظيمات المتطرفة"، العديد من عمليات القصف الانتقامي الذي استهدف بشكل مباشر مدنيين في الشمال السوري. كما قد

تطال بعض الاعتقالات التي تنفذها "تحرير الشام" وفصائل "الجيش الوطني" مدنيين بتهمة "الارتباط بالتنظيم"، دون إثبات قطعي على هذا الارتباط.

النماذج الحوكمية (مُحفِّز إضافي)

تعدَّدَت نماذج الحوكمة في الجغرافية السورية واختلفت باختلاف جهات السيطرة وطبيعة سُلطاتها القائمة ضمن مناطقها. والثابت من خلال دراسة سياق حركة خلايا "تنظيم الدولة"، وتفاوت مستويات نشاطها، بحسب المناطق وجهات السيطرة، بأن طبيعة الحوكمة ومستوياتها وما لها من انعكاسات على البيئة الإدارية والأمنية والاجتماعية، تُسهم بشكل مباشر وغير مباشر في منح التنظيم فرصاً أعلى بالتحرك والنشاط، الذي تختلف مستوياته باختلاف تلك النماذج، و أبرزها:

"الإدارة الذاتية"/"قسد"

تروّج الإدارة الذاتية لتطبيق نموذج حكم لامركزي في مناطق سيطرتها شمال شرق سورية، إلا أن الواقع العملي يشير إلى اعتماد مركزية شديدة، يُشكّل قيادات/كوادر حزب العمال الكردستاني(PKK) محورها. ويؤدي شكل النموذج وتجلياته على الأرض، وتفاوت مستوى فاعلية مؤسساته التنفيذية، بحسب المناطق وفقاً لعوامل عدة (بُنيوية، عرقية، حزبية)، إلى تعثُّر وتراجع في الخدمات، وسوء في توزيعها من منطقة إلى أخرى، وإلى إهمال قطاعات حيوية يقوم عليها اقتصاد بعض المناطق، زاد في ذلك تراجع الأمن وضعف القضاء والمحاسبة وانتشار الفساد في أغلب المفاصل؛ ما أدى إلى عطالة إنتاجية، وتدهور اقتصادي لفئات كبيرة من السكان المحليين. إضافة إلى المعطيات السابقة، تزيد الفجوة بين السُلطة والمجتمعات المحلية في هذا النموذج، نتيجة سياسات "قسد" في تحجيم المشاركة الحقيقية للسكان في الحكم والإدارة، لصالح تمثيل شكلي وغير فعّال، وتَركُّز السُلطة الحقيقية في يد كوادر (PKK)، ومحاولات إعادة تشكيل خارطة الوجاهات الاجتماعية.

ينعكس كل ما سبق بصورة تفاوت كبير بين القطاعات الجغرافية في مناطق سيطرة "قسد"، فتعاني دير الزور ومناطق الأطراف في الرقة من العبء الأكبر الناتج عن تعثُّر النموذج الحكومي، ويؤدي ذلك بشكل واضح إلى ترك المجتمع تحت وطأة الضغط المزدوج، الناتج عن تعثّر الحوكمة وتسيس ملف "التنظيم" لدى "قسد"، ما يزيد من ضعف البُنية الاجتماعية والاضطرابات الأمنية وزيادة نِسَب النزاعات وتراكم المظلوميات، وبالتالي يُسهّل من حركة التنظيم، ويعزّز قدراته في عمليات التعبئة واستقطاب عناصر جدد، خاصة وأن حملات الولايات المتحدة الأمريكية للحد من نشاط التنظيم تُركِّز على الأدوات الأمنية والعسكرية، مقابل إهمال أبعاد أخرى (اجتماعية، حوكمية) لا تقل أهمية، والاعتماد فيها على حزب الاتحاد الديمقراطي/PYD، ومن خلفه قوات "قسد" وهياكلها الإدارية، والتي تعمل بدورها على تسييس تلك الأبعاد لصالح أهدافها ومشروعها الخاص.

"الحكومة المؤقتة"/"الجيش الوطني"

من الصعب تحديد النموذج الإداري المُعتَمَد في مناطق "الحكومة المؤقتة" و"الجيش الوطني" شمال سورية، إذ تدار تلك المناطق بشكل أقرب إلى اللامركزية الإدارية، لكن بشكل عشوائي لا يعتمد على مركز، أو إن صح التعبير "لا مركزية

عشوائية"، طاغية على مختلف الجوانب والقطاعات المدنية والعسكرية والأمنية، ما يؤدي إلى تعدد جهات ومستويات المسؤولية وتضارب المصالح وتداخل المهام، وبالتالي عطالة وظيفية وإنتاجية. وبالرغم من التطور الذي طرأ خلال الأعوام الفائتة على بُنية وأدوار المجالس المحلية والمؤسسات المسؤولة عن إدارة المنطقة؛ إلا أنها ما تزال تعاني من إشكاليات عدة، على مستوى التمثيل والتمويل والفاعلية، بشكل يحول دون تحقيق مستوى خدمات مقبول في المنطقة. بالمقابل، تشهد المنطقة تدهوراً على مستوى الأوضاع الاقتصادية، وتراجعاً إنتاجياً في قطاعات حيوية عدة، إضافة إلى حالة احتكارية لقطاعات أخرى لصالح شبكات يرتبط بعضها بالفصائل العسكرية، الأمر الذي أدى إلى تدهور في الأوضاع المعيشية لعدد كبير من سكان المنطقة، واعتمادهم بشكل مباشر على مساعدات المنظمات الإنسانية والتحويلات الخارجية.

وكون التنظيم لم يتبنى أي عملية في تلك المناطق خلال فترة الرصد، فهذا لا يعني أن حركته منعدمة فيها، وأنه لا يستثمر ما سبق من جوانب قصور حوكمي، ولكن يبدو أن التنظيم حالياً يرى في تلك المناطق نقاط عبور وأماكن اختباء وتخفٍ لعناصره، أكثر منها ساحات نشاط فعّال، إذ تسهم في تسهيل حركة التنظيم من وإلى المنطقة معطيات عدة، مرتبطة بشكل مباشر بالقصور الحوكمي، على رأسها: تعدد الجهات الأمنية والفصائلية، وعدم التنسيق الحقيقي بينها، في ظل شكليّة الحوكمة المؤقتة، كما يؤدي الفساد المنتشر في بعض المستويات إلى تسهيل حركة التهريب من وإلى المنطقة، إضافة إلى تراجع كفاءة تشكيلات الأمن والشرطة لناحية الخبرة أو التجهيزات اللوجستية وآليات التحقق. وتُسهم كل تلك الظروف السابقة في زيادة هشاشة البيئة الأمنية، وجعلها أكثر عرضة للاختراق، سواء من قبل التنظيم أو غيره، وهذا ما يدل عليه حجم العمليات الأمنية التي تنفذها "قسد" أو النظام في المنطقة.

مناطق سيطرة النظام

بالرغم من المركزية الشديدة التي يعلنها النظام ضمن مناطق سيطرته؛ إلا أن مستوى سُلطته يختلف من منطقة إلى أخرى، بشكل لم يعد يعكس نموذجاً واحداً، وإنما نماذج مختلفة باختلاف الجغرافية والقوى العسكرية المسيطرة عليها، وبالتالي اختلاف مستويات الحوكمة أيضاً. فضمن بعض مناطق شرق ووسط وشمال سورية حيث تحكم مليشيات إيران مناطق واسعة من دير الزور وريف حمص وجنوب شرق حلب، تؤدي الهيمنة الإيرانية إلى تعقيد السيطرة وتمركزها بيد ميليشياتها، ما يجعل المنطقة تعاني من ظروف صعبة (اقتصادياً، خدمياً، إدارياً)، وسط تراجع في أداء مؤسسات النظام لصالح تلك المليشيات، والتي تعمل عبر شبكات مصالح عسكرية وأمنية واجتماعية مُعقَّدة، على إدارة المنطقة وخلق أنشطة اقتصادية قائمة على المخدرات والتهريب.

أما في محافظات الجنوب السوري، التي تعد مثلاً واضحاً على تفاوت مستويات سُلطة النظام، التي تزيد في القنيطرة، وتتفاوت في درعا، وتتراجع في السويداء، تبرز درعا خلال فترة الرصد كأحد ساحات نشاط التنظيم التي ساهمت فيه عوامل عدة، منها الحوكمة. فقد فرضت ظروف اتفاق "التسوية" تعدد الأطراف الفاعلة (قوات النظام، روسيا، مليشيات إيران، فصائل "التسوية"، مجموعات معارضة رافضة لسُلطة النظام)، ما أدى إلى تعدد نماذج السيطرة في المحافظة، وبالتالي تفاوت مستويات الحوكمة. ففي شمال شرق درعا، تفرض المليشيات الإيرانية سيطرة مركزية، وتعمل على تجنيد المجرمين وتجار المخدرات وأصحاب السوابق ضمن ميليشيات تابعة لها بهدف تعزيز سيطرتها، كما تقوم بإدارة شبكات اقتصادية

- أمنية مُعقَّدة، ما يؤدي إلى خلق بيئة فساد إداري وتراجع فاعلية مؤسسات النظام، وتدهور في اقتصاد المنطقة وخدماتها لصالح اقتصاديات تلك الميليشيات، والتي تنشط من جهة أخرى في تعزيز حالة الفوضى ضمن مناطق انتشار المجموعات المعارضة للنظام في درعا البلد وشمال غرب درعا.

بالمقابل، يتولى "اللواء الثامن" في شرق وجنوب شرق درعا، مهمة الوساطة بين المجتمع المحلي ومؤسسات النظام الحكومية، وتأمين المنطقة ضد أي خطر بما فيه تهديدات النظام و"داعش". بينما تتولى لجان التفاوض في مناطق شمال غرب درعا ودرعا البلد تمثيل المجتمع المحلي المعارض، إلا أن جهود النظام في تصفية قياداتها وتفكيك بعضها؛ أدى إلى تراجع فاعليتها وتعددها، وعدم وجود مرجعية موحّدة لعملها، ما جعل المنطقة أقل استقراراً وأكثر عرضة للانفلات الأمني.

وضمن المناطق السابقة، على اختلاف جهات السيطرة، تولى نظام الأسد مسؤولية تقديم الخدمات وإدارة المحافظة، إثر عودة المؤسسات الحكومية بعد اتفاق 2018، فعمد إلى استخدام هذا الملف للضغط على خصومه، وحرم الأحياء والبلدات المعارضة (درعا البلد، طفس، جاسم، وغيرها) من الخدمات، وسط تهديد أمني متواصل بالاعتقالات والتصفيات، وابتزاز السكان، وفرض الإتاوات، وتسخير حملاته الأمنية لتدمير الاقتصاديات المحلية. من جهة أخرى، عمل النظام على إعادة إنتاج السُلطة المحلية ضمن مناطق سيطرته، عبر إعادة تفعيل نشاط حزب البعث والمنظمات التابعة له، واستبعاد المعارضين من الإدماج في بُنية المؤسسات الحكومية، والعمل على تغيير خارطة الوجهاء المحليين، سواء عبر تصدير وجهاء مقربين منه، أو العمل على اغتيال وجهاء وأعضاء اللجان المفاوضة، التي لعبت دوراً مهماً في المحافظة بعد اتفاق "التسوية" عام 2018.

إضافة إلى التوظيف الأمني (مباشر، غير مباشر) لبعض مجموعات وعناصر التنظيم من قبل أجهزة النظام الأمنية والميليشيات الإيرانية؛ ساهمت ظروف الحوكمة في تحفيز حركة التنظيم ضمن المحافظة، عبر خلق حالة من الفساد متعدد المستويات، خاصة في النشاطات غير المشروعة للميليشيات والشبكات المرتبطة بها، ما أعطى خلايا التنظيم فرصة لاستثمار هذا الفساد، ومقاطعة مصالحها مع بعض خطوطه، كتجارة المخدرات. من جهة أخرى، فإن استمرار سياسات النظام في الضغط على المجتمعات المحلية المعارضة، عبر حرمانها من الخدمات بصيغة انتقامية، والعمل على إفقارها وتهميشها من المشاركة والتمثيل، مقابل تصفية مرجعياتها الاجتماعية؛ أدى إلى إضعافها وتفكيكها وزيادة نقمتها، الأمر الذي خلق وسيخلق بيئة خصبة وفرصة أمام التنظيم للتعبئة واستقطاب العناصر، وإعادة إنتاج نفسه بأشكال مختلفة.

حكومة "الإنقاذ"/"تحرير الشام"

تُدير "تحرير الشام" مناطق سيطرتها وفق نموذج شديد المركزية يشمل مختلف القطاعات والمؤسسات، تمثّل حكومة "الإنقاذ" واجهته المدنية. الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على مستويات الضبط والسيطرة في تلك المناطق. وبالرغم من سعي الهيئة إلى إشراك وتمثيل شرائح اجتماعية عدة في بُنية الحكم والمؤسسات، عبر "مجلس شورى الإنقاذ"، لإضفاء المزيد من الشرعية وخلق استقرار نسبي؛ إلا أن تلك المشاركة تعد منقوصة، خاصة مع استمرار الهيئة في استقطاب وتعيين الشخصيات المقربة منها في المفاصل والمناصب، إضافة إلى تركُّز القرار الفعلي في جميع القطاعات بيد مجموعة

قليلة مرتبطة بقيادات هيئة "تحرير الشام". بالمقابل، تنظر الأخيرة إلى ملف الخدمات كأحد أدوات السيطرة والتمكين، ما يؤدي إلى تحسُّنها نسبياً قياساً بمناطق سيطرة "الجيش الوطني"، في حين يؤدي احتكار أغلب القطاعات والأنشطة الاقتصادية لصالح فئات وشبكات مرتبطة بالهيئة، إلى تدهور في الأوضاع الاقتصادية لفئات كبيرة من السكان المحليين، والذين يعتمدون بشكل أساسي على المساعدات الإنسانية المقدمة من المنظمات العاملة في المنطقة.

يُسهم النموذج الأمني – الهرمي، شديد المركزية، المفروض من قبل "تحرير الشام"، والذي يشمل مختلف القطاعات الأمنية والعسكرية والمدنية، وحتى المؤسسات الدينية وإدارة الأوقاف والمساجد، في تضيق الخناق على حركة ونشاط التنظيم في محافظة إدلب، وإضعاف قدراته على استقطاب عناصر جديدة، خاصة مع تركيز الهيئة في التضييق على المجموعات والعناصر الأجنبية ضمن بُنيتها، والعمل على إدارة ملف الأجانب بأهداف سياسية وأمنية مختلفة، تؤدي إلى تدعيم سُلطتها في المنطقة. ورغم ما تُشكّله السياسات المركزية للهيئة من عوامل ضابطة للبيئة الأمنية؛ إلا أنها غير كافية لتأمين استقرار مستدام، في ظل صورية المؤسسات المدنية، وطغيان المنظور الأمني على جوانب الإدارة والحوكمة، ما يؤدي إلى زيادة السخط الشعبي، وتوسيع شرائح المتضررين أو المعادين لهذا النموذج. **وبعبارة أخرى، فإن السياسات الأمنية المركزية لم تستطع وحدها أن تُحصِّن بُنية "تحرير الشام"، التي تعرّضت في الآونة الأخيرة إلى اختراقات وخلخلة أمنية، وشهدت بعض مناطقها سخطاً شعبياً تجلى بصورة احتجاجات مناهضة ومنتقدة لسياساتها، ما يدلّ أن الرافعة الأمنية لا تكفي وحدها لتحصين نموذج حكم وإدارة مجتمع.**

بالعموم، يُلحَظ من مناقشة واستعراض بعض جوانب القصور الحوكمي في النماذج المختلفة، وأثرها على حركة التنظيم وقدراته في التعبئة والاستقطاب، بأن مختلف النماذج تُركّز على الأدوات الأمنية فقط، بينما تهمل باقي الأدوات والجوانب أو توظفها بدرجات متفاوتة في سياساتها؛ بشكل أدى إلى إضعاف المجتمعات المحلية أو استهدافها بشكل مباشر، في الوقت الذي من المفترض أن تكون تلك المجتمعات صمام الأمان الأول في وجه أي عودة مُحتملة لنشاط التنظيم أو خطابه وأيديولوجيته، خاصة في المرحلة التي تلت نهاية السيطرة العسكرية المباشرة للتنظيم. الأمر الذي يستدعي دعم المجتمعات المحلية وتمكينها وليس إضعافها وتفكيكها.

بُنية التنظيم (ملامح وتحوّلات)

بناءً على تباين حركة التنظيم جغرافياً وتفاوت وتيرتها زمنياً، وتأثُّرها بخصوصية الحيز الجغرافي - المحلي الضيق، إضافة إلى أنماط العمليات التي تعكس غالبيتها محدودية القدرات الذاتية التي يتمتع بها التنظيم، مقابل محاولات التوظيف الأمني التي تلجأ إليها مختلف الأطراف؛ يمكن استنتاج ملامح عامة حول البُنية التنظيمية لـ"داعش" خلال المرحلة الحالية في سورية. أبرزها:

نشاط لامركزي

من خلال بيانات الرصد لـ 179 عملية تبنّاها "تنظيم الدولة" في مناطق سوريّة مختلفة، يمكن القول: إن نشاط خلايا التنظيم ضمن الأراضي السورية خلال المرحلة الحالية مرتبط بنطاقات جغرافية محددة ومنفصلة، بشكل يعكس بُنية

وقيادة لا مركزية لمجموعة تنظيمات وخلايا تعمل تحت شعار عام دون تنسيق عالٍ أو قيادة مركزية موحَّدة، إذ لا يرتبط نشاط وعمليات التنظيم في دير الزور بنشاطه وعملياته في درعا، سواء لناحية الهدف أو السياق أو الحوامل، وكذلك الأمر بالنسبة لأغلب عملياته في باقي المناطق. وفي هذا الإطار، يبدو أن التنظيم يعمل على تفعيل دور التحركات الذاتية لعناصره ضمن مختلف المناطق للحفاظ على قدرة مرتفعة في المبادرة والتحرك ووتيرة مستمرة للعمليات، وإن كانت منخفضة.

ولعلّ ما سبق، تعززه طبيعة الحملات المضادة لخلايا لتنظيم والمُركَّزة في نطاقات جغرافية محددة، والتي لا يظهر أثرها واضحاً على حركة ونشاط مجموعاته في نطاقات أخرى، فحملات "قسد" خلال كانون الأول/ديسمبر 2022 وكانون الثاني/يناير 2023 في الحسكة والرقة وريف حلب، لم توقف عمليات التنظيم في هذه المناطق، ولم تؤثّر على حركته في دير الزور، كذلك الأمر بالنسبة لباقي الحملات المضادة التي أثَّرَت بنسب متفاوتة على حركة التنظيم في النطاق الذي تمت فيه، دون أثر واضح على نطاقات أخرى. ورغم تأثُّر التنظيم بمقتل قياداته وأمرائه لجهة مُعدّل العمليات وليس استمراريتها؛ إلا أن هذا التأثُّر أيضاً يظهر على مستوى نطاقات محددة، وليس على مستوى حركته في كامل الجغرافية السورية، فمقتل قيادي في منطقة محددة يؤثّر على مستوى النشاط فيها، وليس على غيرها من باقي المناطق، وهذا ما يظهر في انخفاض نشاط التنظيم في درعا بعد مقتل أبرز قياداته أواخر 2022، في حين لم يؤثّر ذلك على استمرار نشاطه شمال شرق سورية أو البادية.

الحامل المحلي

رغم مكانة ودور القيادات الأجنبية في حركة تنظيم الدولة، إلا أن نتائج تتبع عملياته ضمن الأراضي السورية وتفاعله مع المعطيات الخاصة بكل منطقة جغرافية؛ تُظهر طغيان العنصر المحلي على بُنيته، ومركزية دور هذا العنصر في حياة التنظيم خلال المرحلة الحالية، **ويمكن القول: إن التجربة في طور التوطين غير المبلور وتكاد تصبح "سورية" بامتياز**. واللافت، أن الحوامل الأيديولوجية لم تعد تشكّل وحدها روافع للتنظيم ونشاطه، فضمن مختلف المناطق التي تشهد نشاطاً لمجموعاته وخلاياه تتنوع خلفيات العناصر التي يعتمد عليها وفق ثلاثة مستويات، **الأول:** عناصر ينتمون للتنظيم أيديولوجياً وهم القلّة، ويُمثّل العنصر المحلي الغالبية من هذه المستوى، إلى جانب عدد محدود من الأجانب، وغالباً ما يتولى المنتمين لهذه الفئة أدواراً قيادية عليا.

أما المستوى الثاني: فيُشكّل الغالبية، ويضم عناصر محلية، عمل التنظيم على استقطابها وتجنيدها، مُستغلاً ارتباطاتها السابقة بمجموعاته أو مجموعات مقربة منه، أو سخطها من تردي الأوضاع ضمن مناطقها، وعدائها للقوى العسكرية المُتحكِّمة فيها، كما هو الحال في دير الزور ودرعا وأرياف الحسكة والرقة، وغالباً ما يتولى هؤلاء مفاصل القيادة الميدانية والأمنية واللوجستية للتنظيم.

أما **المستوى الثالث:** فيضم طيفاً واسعاً من أفراد ومجموعات متنوعة الخلفيات وغير مؤدلجة، من المتكسّبين أو أصحاب السوابق والثارات الشخصية، أو عناصر في شبكات تجارة المخدرات والتهريب، كما في درعا ودير الزور. وقد عمل التنظيم

على استقطابهم في مناطق مختلفة لتوسيع زخم عملياته وتسهيلها، وبدورهم وجدوا بالعمل معه نوعاً من تقاطع المصالح، أو فرصة للتكسُّب المادي أو فرض السُلطة تحت اسمه.

خلل واختراق أمني

من خلال تتبع السياقات المحلية لتحركات تنظيم الدولة، وطبيعة العناصر والمجموعات التي يعتمد عليها في عملياته، مقابل مستويات التوظيف الأمني (مباشر، غير مباشر) لبعض عناصره ومجموعاته من أطراف مختلفة، يمكن القول: **إن التنظيم يعاني من خلل كبير في منظومته الأمنية، يدلل على ذلك نقاط عدة**، أبرزها: مقتل عدد كبير من قياداته، بينهم 3 أمراء عامين/خلفاء، تم استهدافهم خلال عامي 2022-2023 في مختلف الأراض السورية، إضافة إلى مستوى قدرة أطراف مختلفة على تجنيد عناصر داخل بُنيته، أو التحكم بجزء من حركته وتوظيفها، خصوصاً في درعا، فقد ظهر مستوى واضح من التنسيق و"التخادم" مع أجهزة النظام الأمنية، سواء قبل تفكيك التنظيم ومقتل قياداته على يد مجموعات المعارضة، أو بعدها في إطار الحفاظ على ما تبقى منهم. إضافة إلى قدرة "قسد" على تجنيد بعض العناصر لتنفيذ مهام أمنية، أو التنسيق الأمني في بعض المناطق مع التنظيم عبر شخصيات قيادية فيه. مقابل قدرة المليشيات الإيرانية على توجيه حركة بعض مجموعاته وعناصره أو إدماجها في شبكات تهريب المخدرات، كما في درعا وشرق السويداء، إضافة إلى تنسيقها مع قيادات من "داعش" في البادية؛ بهدف تسهيل مرور عناصر التنظيم من البادية إلى مناطق "قسد"، وتزويدهم بالسلاح والمعلومات الاستخباراتية بهدف تعزيز حالة الفوضى الأمنية في مناطقها، مقابل الحد من هجمات التنظيم ضد تلك المليشيات، بحسب تحقيق "المرصد السوري لحقوق الإنسان".

المصادر المالية

تشير المعطيات الحالية المرتبطة بحركة التنظيم في سورية إلى تراجع واضح في قدراته المالية، ويعزّز ذلك طبيعة وأنماط العمليات التي تبنَّاها وأعلنها في مختلف المناطق السورية، والتي تطغى عليها بنسبة 95% العمليات البسيطة والخاطفة، الأمر الذي أدى إلى اعتماده على مجموعة بدائل في سبيل تأمين احتياجاته المالية، وعلى رأسها جمع الأموال من المدنيين بالقوة في بعض مناطق انتشاره تحت مسمى "الكُلفة السُلطانية"، والتي يعدّها التنظيم بديلاً "شرعياً" عن "الزكاة" المرتبطة بالسيطرة الفعلية/"التمكين"، في حين لا تشترط "الكُلفة السلطانية" السيطرة الفعلية والكاملة، ما يشير إلى أن التنظيم لم يعد قادراً على تحصيل "الزكاة" بشكل طوعي من المدنيين، ليفرضها بالقوة مدفوعاً بالحاجة المالية، التي استدعت خلق "مبررات شرعية" جديدة كغطاء لسلوكه واستمرار لخطابه.

من جهة أخرى، وإضافة إلى الأسلحة والذخائر والأموال المدفونة في مناطق مختلفة، وبعض الغنائم التي يحصّلها على خلفية بعض العمليات، تعدّ المشاركة في شبكات التهريب و"ترفيق" تجارة المخدرات المرتبطة بالنظام والمليشيات الإيرانية في الجنوب السوري أحد مصادر التمويل المُستحدَثة على المستوى المادي واللوجستي. كما يلجأ التنظيم إلى فرض الإتاوات على أصحاب الأموال في بعض مناطق انتشاره. بينما تُشكِّل الأموال التي يحصل عليها بعض قيادات التنظيم من المليشيات الإيرانية، في إطار "التخادم" الأمني، أحد مصادر التمويل ضمن بعض المناطق، إضافة إلى مصادر أخرى تبقى مجهولة ومرتبطة بشبكات مالية غير واضحة.

الخطاب والخطاب المضاد

بالرغم من تعدد المنصات والحسابات والصفحات التي تنشر وتروّج لأخبار وعمليات التنظيم؛ إلا أن التنظيم ما يزال يحافظ على الحد الأدنى من المركزية الإعلامية، باعتبارها تعكس "حالة تماسك وقيادة موحدة"، وذلك عبر مُعرِّفاته الرسمية الأكثر انتشاراً وتداولاً (صحيفة النبأ، وكالة أعماق)، التي يبدو من تحليل مضمونها بأنها تعتمد نوعين من التعاطي الإعلامي مع عمليات وخصوم التنظيم، **يقوم الأول**: على تبنٍ رسمي للعمليات ونشرها على اختلاف مناطق التنفيذ، بشكل دوري منتظم مرفق بتفاصيلها، أو توثيق مصور لزيادة الثقة فيها، بشكل يوحي بارتباط القطاعات والهدف والتأكيد على النشاط المستمر واستعراض القدرات، وبأسلوب لا يخلو أحياناً من المبالغة في حجم العمليات أو تقدير الخسائر للطرف الآخر. **أما النوع الثاني:** فيعتمد على السياق الأمني المرافق للعمليات، إذ يعمد إعلام التنظيم أحياناً إلى عدم تبني بعض العمليات لأسباب أمنية، كما هو موضَّحَ في بعض أعداد دورية "النبأ"، بينما يلجأ في أحيان أخرى، عبر البيانات والتسجيلات الصوتية، إلى توضح بعض العمليات التي نفَّذَها أو استهدفتهُ، في حين يكتفي بسياسة الصمت على بعض العمليات التي نُسبَت إليه، دون تأكيدها أو نفيها. وتجدر الإشارة، إلى أن المنظور الأيديولوجي ما يزال يحكم الخطاب الإعلامي للتنظيم بمختلف اتجاهاته.

بالمقابل، ومن خلال رصد **أغلب المُعرِّفات الرسميّة لخصوم** التنظيم، وطبيعة إعلانها عن حملاتها المضادة أو عمليات التنظيم التي استهدفتها، يُلحَظ أن بعضها يدأب على نشر أخبار وتفاصل الحملات عبر البيانات أو التقارير الدورية، ويتحفّظ على بعضها الآخر، كالقيادة المركزية الأمريكية. كما يُلحَظ أيضاً نوع من المبالغة في إعلان بعض الأطراف عن عمليات التنظيم وخسائرها، وذلك في إطار تضخيم قدراته، وبالتالي التأكيد على أهمية دورها في "مكافحة الإرهاب"، واستجلاب مزيد من الدعم، كإعلام "قسد" الرسمي أو المقرب منها. إضافة إلى المبالغة في نتائج بعض الحملات المضادة أو تسويقها باسم "مكافحة التنظيم" رغم أنها استهدفت خصوماً محليين غير التنظيم، كحملات (النظام، "تحرير الشام"، "قسد"). ناهيك عن التضخيم في المناصب القيادية التي تستهدفها بعض الحملات، كأن يتم استهداف عناصر ومن ثم تسويقهم كقياديين محوريين، لإثبات فاعلية الحملة. في حين تلجأ بعض جهات التوثيق ووسائل الإعلام إلى المسارعة في نَسبِ بعض العمليات المجهولة إلى عناصر التنظيم، الذي لا يتبناها بشكل رسمي، الأمر الذي يجعل الكثير من العمليات مُلتبسة، خاصة في المناطق التي تشهد تعدد لاعبين بمصالح متناقضة.

ختاماً: لا يمكن التقليل من خطر بقايا "تنظيم الدولة" في سورية، سواء كحركة ونشاط تنظيمي، أو كأيديولوجيا غلو وتطرف، فرغم ضعف ومحدودية قدراته إلا أن شكله الحالي لا يقل خطورة، خاصة بعد تحوّله إلى غطاء ومجال للتوظيف والاستثمار الأمني والسياسي، من أطراف مختلفة وبأهداف وغايات متعددة. فبقدر ما ساهمت سياسات الدول الفاعلة في مكافحة التنظيم وتفكيكه؛ إلا أنها أدّت أيضاً إلى خلق شكل لا يقل خطورة، متمثلاً بالفوضى التي بات "التنظيم" أحد عناصرها في سورية، وأخذت تزداد مع طول الصراع وتشابك الملفات أكثر وأكثر، فملف التنظيم اليوم بات جزءاً من خارطة عسكرية - أمنية مُعقدَّة، مرتبطة بالعديد من المليشيات والمجموعات المسلحة، التي باتت بدورها جزءاً من شبكات تصنيع وتجارة المخدرات، المرتبطة بإيران ونظام الأسد.

لذلك، فإن تشابك كل تلك الملفات وتعقيدها سيولّد تهديدات أمنية مُركّبة، سواء على البيئة المحلية أو دول الجوار، خاصة مع التوترات العاصفة بالإقليم، واستمرار سورية كساحة حرب متعددة الاتجاهات والأطراف، الأمر الذي سيؤدي إلى تصدير إشكاليات مركّبة (أمنية، سياسية، إنسانية) ليس أخطرها "تنظيم الدولة" الذي بات تهديداً قابلاً للإحياء في أي لحظة وبأشكال مختلفة.

تشير كل المعطيات إلى أن ورقة "تنظيم الدولة" ستبقى حاضرة في الملف السوري، ومعادلة السياسة والأمن، خلال الفترة القريبة والمتوسطة، ولن ينتهي هذا "الشبح" إلا بخطة وطنية تعتمد أدوات أمنية وسياسية واجتماعية وحوكمية، تتفاعل مع منظور أمن إقليمي-دولي داعم للاستقرار، وهذا ما لن يحدث إلا بتطبيق حلّ سياسيّ، يُشكّل مدخلاً للاستقرار الأمني، ويفضي إلى مسار عدالة انتقالية، خاصة وأن أي حلّ غير عادل سيشكّل بيئة خصبة لإعادة إنتاج العنف، وصعود الجماعات المتطرفة. وإلى ذلك الحين، لا تنعدم الأدوات والسياسات للحد من نشاط خلايا التنظيم و آثارها، على رأسها: دعم وتمكين المجتمعات المحلية، والعمل على تطوير نُظم الحوكمة والضبط الأمني، خاصة ضمن المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، ومحاولة إيجاد نوع من التنسيق الأمني بين بعض تلك المناطق والقوى المحلية المسيطرة عليها، إضافة إلى تكثيف الجهود وحملات المناصرة باتجاه الضغط لتفكيك مخيمات العو ائل شمال شرق سورية وفق خطة مدروسة، وتوجيه نشاط المنظمات نحو برامج الدمج المحترفة، وكذلك دعم جهود المنظمات العاملة على توثيق انتهاكات الأطراف العسكرية المختلفة بحق المدنيين تحت ذريعة "التنظيم".

ملاحق الدراسة (حملات مضادة)

ملحق رقم 1: تفاصيل حملات الولايات المتحدة و"قسد" خلال فترة الرصد

الجدول رقم (5): العمليات المعلنة من قبل القيادة المركزية الأمريكية بين تشرين الأول/ أكتوبر 2022 وآب/ أغسطس 2023.

التاريخ	المُنفِّذ		النتائج	
	الولايات المتحدة الأمريكية	أمريكا بالتعاون مع شركاء	قتلى	معتقلون
تشرين الأول/أكتوبر [273]	2	0	3	2
تشرين الثاني/نوفمبر [274]	---	--	--	--
كانون الأول/ديسمبر [275]	1	6	2	5
كانون الثاني/ يناير [276]	0	10	2	198

[273] استهدفت عملية منتصف ليلة الخامس من تشرين الأول/أكتوبر 2022، قيادياً في تنظيم "داعش" مقيماً في قرية ملوك سراي الواقعة ضمن عشرات القرى الخاضعة لسيطرة ميليشيات النظام جنوب القامشلي بالقرب من مطار القامشلي، ثاني أكبر قاعدة عسكرية جوية لروسيا في سورية، كما تضم معسكرات تدريب تابعة لحزب الله اللبناني وإيران. أسفرت العملية عن مقتل راكان وحيد الشمري، المسؤول في تنظيم "داعش"، والمعروف بتسهيل تهريب الأسلحة والنقل السري للمقاتلين، واعتقال القيادي في مليشيا "أنصار الأمن العسكري" التابعين للنظام "علي الحنوش"، المسؤول عن المقر الذي كان يختبئ فيه "راكان". عقبه إعلان القيادة المركزية الأمريكية تنفيذ غارة جوية أدت لمقتل نائب والي سورية، أبو هاشم الأموي، ومسؤول آخر كبير في التنظيم مرتبط به في شمال سورية، دون تحديد مكان العملية. وقد أصدرت القيادة الأمريكية بيانين منفصلين للعمليات في تاريخ 6 تشرين الأول/أكتوبر 2022. للمزيد حول العمليات: انظر الروابط التالية: https://bit.ly/3pE2ARR، https://bit.ly/458JHH4

[274] لم تعلن القوات الأمريكية شن أي عملية ضد التنظيم خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2022، والذي شهد تصعيداً عسكرياً شنته تركيا، فقد أعلنت عن إطلاق عملية " المخلب – السيف" ضد "قوات سوريا الديمقراطية" وعناصر حزب العمال الكردستاني (PKK) في سورية، بتاريخ 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، رداً على التفجير الذي وقع في منطقة تقسيم في اسطنبول، ونفذّته امرأة سورية، بناء على أوامر من جهاز الاستخبارات في "قسد"، بحسب الإعلان التركي. ما دفع "قسد" لإعلان تعليق عملياتها العسكرية مع القوات الأميركية وقوات "التحالف الدولي" في شمال شرقي سورية، وثم الإعلان في مطلع كانون الأول/ديسمبر 2022 عن إيقاف جميع عملياتها. تبعه إعلان "القيادة المركزية الأميركية" إيقاف جميع عملياتها المشتركة ضد "تنظيم الدولة"، مقتصرةً فقط على "الدوريات الأمنية المحدودة". للاطلاع على البيانات الصادرة حينها، انظر الروابط التالية: https://bit.ly/42wotkA https://bit.ly/41t7vCg. صرح مظلوم عبدي قائد " قوات سوريا الديمقراطية" حينها أن "قواته لن تكون قادرة بعد الآن على مساعدة الولايات المتحدة في محاربة تنظيم داعش". انظر: مظلوم عبدي: أنقرة تختبر مواقف واشنطن وموسكو وقد تمضي في هجومها، تلفزيون سوريا، 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/44MVIln.

[275] تركّزت عمليات شهر كانون الأول/ديسمبر2022، والذي شهد استئناف العمليات المشتركة بين "قوات سوريا الديمقراطية" و"التحالف الدولي" في 7 كانون الأول/ديسمبر 2022 في شرق سورية، ونفذت وحدات "مكافحة الإرهاب" (HAT) التابعة لـ"قسد" بالتنسيق مع "التحالف الدولي" 3 عمليات، استهدفت مخابئ وأوكار خلايا التنظيم في بلدة الهول وتل حميس ودير الزور، بين 7 -10 كانون الأول/ديسمبر 2022. وقد أسفرت العمليات عن القبض على أحد أمراء التنظيم مع عنصرين آخرين، بالإضافة لمصادرة أسلحة وذخائر حسب ما أعلنت "قسد"، دون التطرق لتفاصيل حول "الأمير" المستهدف. وأعلنت "القيادة المركزية الأمريكية" مقتل قياديين للتنظيم في غارة نفذتها مروحية تابعة لها شرق سورية دون تفاصيل، كما أعلنت القيادة تنفيذ 6 عمليات مشتركة أسفرت عن اعتقال خمسة من عناصر تنظيم "داعش"، للاطلاع على بيانات العمليات الصادرة عن "قسد" و"القيادة المركزية الأمريكية" انظر الروابط التالية: https://bit.ly/3Kf4G17، https://bit.ly/3M45als.
كما شهد شهر كانون الأول/ديسمبر 2022 إعلان وزارة الدفاع البريطانية مسؤوليتها عن هجوم في إطار عمليات التحالف الدولي، استهدف "بساع أحمد السوادي"، والملقب "أبو ياسر اليمني" وهو قيادي في "داعش" يمني الجنسية، أدّت العملية إلى إصابته ليتم اعتقاله من قبل "الجيش الوطني" والتركي لاحقاً، خاصة وأنه كان يقيم في مدينة الباب الخاضعة لسيطرة "الجيش الوطني". للمزيد انظر: بريطانيا تعلن استهداف أحد مقاتلي "داعش" شمالي سورية بطائرة مسيرة، تلفزيون سوريا، 24 كانون الأول/ديسمبر 2022، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3OwX0JM

[276] أعلنت "قوات سوريا الديمقراطية" في 29 كانون الأول/ديسمبر 2022 بدء عملية "صاعقة الجزيرة"، والتي استمرت 8 أيام، واستهدفت تمشيط 55 قرية ومزرعة في الهول وتل حميس وتل براك، ومساحات واسعة من الحدود السورية العراقية". ألقي القبض خلال عمليات التمشيط والمداهمة على "154 عنصراً مطلوباً للقضاء، شاركوا في تخطيط وتنفيذ وتسيير عمليات التنظيم وآخرين ارتكبوا أعمال إجرامية مختلفة بحقّ الأهالي"، بحسب ما قالت "قسد" حينها. للمزيد انظر: بمساندة التحالف "قسد" تطلق عملية أمنية ضد "داعش"، تلفزيون سوريا، 29 كانون الأول/ديسمبر 2022، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/42MQ9RV. وجاءت العملية عقب هجوم تبناه التنظيم طال مركزاً لـ"قوى الأمن الداخلي" (أسايش) جنوبي محافظة الرقة، انظر: قتلى وجرحى في هجوم على مركز لـ"أسايش" في الرقة، عنب بلدي، 26 كانون الأول/ديسمبر 2022، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/43zNFb0. وفي الخامس والعشرين من كانون الثاني/يناير 2023 شنت قوات "قسد" حملة "الانتقام لشهداء الرقة"، بدعم من التحالف الدولي بهدف ملاحقة خلايا "داعش" في محافظتي الرقة وحلب، وتدمير قنوات التواصل بينهم، جاءت الحملة بالتزامن مع احتجاجات

شباط/فبراير [277]	2	15	5	11
آذار/مارس [278]	0	9	2	11
نيسان/ابريل [279]	1	10	4	21
أيار / مايو [280]	0	17	2	20
حزيران/ يونيو [281]	0	7	1	14
تموز/ يوليو [282]	0	11	3	6

تشهدها الرقة تطالب بالقصاص من قتلة المعلمة نورة الأحمد وابنتها اللتين قتلتا في منتصف شهر كانون الأول/يناير ضمن حي المشلب في مدينة الرقة. استمرت الحملة حتى يوم 1 شباط/فبراير، وأعلنت "قسد" إلقاء القبض على 127 من عناصر التنظيم والمشتبه بهم، بمن فيهم والي ولاية الرقة "عطا الله الميثان" وأربعة متورطين بعمليات تهريب جرحى التنظيم خلال هجوم سجن الرقة في كانون الأول/ديسمبر 2022 وتوفير المخابئ لهم، وكذلك إعداد المتفجرات للهجوم". كما أسفرت العملية عن "ضبط كمية من الأسلحة والذخيرة والعثور على كمية كبيرة من الكتب والوثائق الخاصة، التي كانت تتركز عليها الدورات الشرعية التي يقوم بها التنظيم"، وكذلك "الكشف عن أنفاق قديمة كان يستخدمها عناصر التنظيم للاختباء إبان سيطرتهم على مدينة الرقة قبل تحريرها". للمزيد انظر: "قسد" تطلق حملة أمنية جديدة في شرق سورية ضد خلايا "داعش"، العربي الجديد، 25 كانون الثاني/يناير 2023، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/42Jsbaj. وقد سبق العملية إعلان القيادة المركزية الأمريكية القبض على "عبد الله حامد مصلح المداد" الملقب بـ"أبو حمزة السوري"، وهو ميسر لأعمال التنظيم، و"حسام حميد المصلح المداد"، وهو لوجستي في التنظيم في عملية مشتركة مع "قسد" في ناحية الشحيل شرقي دير الزور. فيما لم يشهد شهر كانون الثاني/يناير أي عملية نفذتها الولايات المتحدة بشكل منفرد. للمزيد انظر: بيان بتاريخ 22 يناير/كانون الثاني 2023، متوافر على الرابط التالي:https://bit.ly/3pwUtq9

[277] استهدف طيران مُسيّر تابع للولايات المتحدة الأمريكية في شباط/فبراير 2023 شخصين على الطريق الواصل بين بلدتي قاح ودير حسان في ريف إدلب. وبحسب مصادر محلية، فإن المستهدف هو قيادي في فصيل "حراس الدين"، الملقب بـ"أبو عبادة العراقي"، وهو عراقي الجنسية. للمزيد انظر: طيران مسيّر لا يزال مجهولاً يقتل شخصين في إدلب، عنب بلدي، 25 شباط/ فبراير 2023، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/42BYHeA، للاطلاع أيضاً على بيان القيادة المركزية الأمريكية انظر: بيان القيادة المركزية الأمريكية، 3 آذار/ مارس 2023، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/46uttbg

[278] انظر: بيان القيادة المركزية الأمريكية، 4 نيسان/إبريل 2023، متوافر على الرابط التالي:https://bit.ly/3OX9niy

[279] شهد شهر نيسان/إبريل 2023 عمليتين للقوات الأمريكية ضمن التحالف الدولي، استهدفت الأولى قيادياً في التنظيم قرب بلدة كللي في ريف إدلب بغارة من الطيران المسّير، وهو "خالد إياد أحمد الجبوري"، المسؤول عن التخطيط لهجمات تنظيم "الدولة" في أوروبا، وتطوير شبكة وهيكل قيادة التنظيم، بحسب ما أعلنت القيادة المركزية الأمريكية، للمزيد انظر الرابط التالي: https://bit.ly/3nY0kEm . كما نفذت القوات الأمريكية عملية إنزال جوي في قرية السويدية في ريف بلدة جرابلس شمال شرق حلب، استهدفت خلالها قيادياً في تنظيم "داعش" وصفته بأنه "زعيم داعش الأعلى"، وذكرت أنه "قائد سورية ومخطط العمليات المسؤول عن التخطيط للإرهاب والهجمات في الشرق الأوسط وأوروبا"، للمزيد انظر رابط الإعلان بتاريخ 17 نيسان/إبريل 2023، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/41q1mXB . يُذكر أن فصيل "صقور الشمال" ذكر في بيان له على "تويتر" أن المستهدف هو عايد الهلال، وهو نازح منذ ستة أشهر إلى المنطقة من سكان السفيرة، وذكر بيان الفصيل أنه "في أثناء عملية الإنزال خرج أهالي الحي من منازلهم، ليستهدفهم التحالف الدولي ويقتل اثنين من عناصر الفصيل". للاطلاع على بيان "القيادة المركزية الأمريكية" بتاريخ 5 أيار/ مايو 2023، انظر الرابط التالي:https://bit.ly/3QcUJFD

[280] أعلنت القيادة المركزية الأمريكية في 3 أيار/مايو 2023 استهداف زعيم كبير في تنظيم القاعدة في غارة شمال غرب سورية، دون ذكر تفاصيل حول العملية، للمزيد راجع بيان القيادة المركزية الأمريكية، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/45RQlRC، وبحسب تقارير شبكات إخبارية، استهدفت الغارة لطفي حسن مسطو (56 عامًا) في بلدة قورقانيا شمال إدلب أثناء رعي الغنم، وقد أكّد أهالي القرية عدم صلته بالقاعدة أو أي تنظيم جهادي. للمزيد انظر: واشنطن تعلن قتل قيادي في القاعدة بإدلب.. مصادر محلية: راعي أغنام، عنب بلدي، 4 أيار/مايو 2023، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3EgjJoR. وفي تاريخ 20 أيار/مايو 2023 أعلنت "قسد" عن إصابة 3 من عناصرها غرب دير الزور في هجوم قالت إن تنظيم "داعش" يقف خلفه، انظر: إصابة 3 عناصر من "قسد" إثر هجوم في دير الزور، عنب بلدي، 20 أيار/مايو 2023 متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3YZBbax، إلا أن التنظيم لم يتبنى عبر معرفاته العملية. في اليوم التالي أعلنت "قسد" في 21 أيار/مايو عن تنفيذها 4 حملات أمنية في دير الزور والحسكة ومنبج، نتج عنها اعتقال 8 عناصر من التنظيم، للمزيد انظر: "قسد" تلقي القبض على 8 مرتزقة في 4 عمليات أمنية، وكالة ANHA، 21 أيار/مايو 2023، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/45xJCwd، للاطلاع على بيان "القيادة المركزية الأمريكية" بتاريخ 6 حزيران/يونيو 2023، متوافر على الرابط التالي:https://bit.ly/48SPDWf

[281] انظر: بيان "القيادة المركزية الأمريكية" بتاريخ 6 تموز/يوليو 2023، متوافر على الرابط التالي:https://bit.ly/45RxbuZ

[282] شهد مطلع شهر تموز/ يوليو إرسال "قسد" تعزيزات عسكرية إلى الضفة الشرقية من نهر الفرات في محافظة دير الزور، مؤلفة من مدرعات تابعة لقوات "المهام الخاصة" (الكوماندوز) وأخرى من فصيل "الصناديد"، وسحبت في 8 من تموز/ يوليو 2023 معظم القوات التابعة لـ"مجلس دير الزور العسكري" من شرق المحافظة. سبق هذه التحركات قيام قوات التحالف بحملة لإزالة الألغام على الضفة الشرقية لنهر الفرات في بادية خشام والطابية. وبحسب الناطق الإعلامي السابق باسم "قوة المهام المشتركة" المشكلة من قبل التحالف الدولي: "فإن جميع الأرتال العسكرية في المنطقة جاءت لشن حملة تستهدف ميليشيات محلية مسلحة، ومجموعات عشائرية أخرى في محافظة دير الزور"، نافياً أن تكون هذه الأرتال تستهدف تحرير مناطق جديدة من دير الزور من قبضة النظام. للمزيد انظر: "قسد" تعزز وتستبدل قواتها والتحالف يزيل ألغاماً شرق الفرات، عنب بلدي، 10 تموز/ يوليو 2023، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3PKfyrP. وقد تزامنت هذه التحركات مع إعلان "قوات المهام المشتركة الأمريكية" عن مناورات عسكرية طيلة الشهر في مناطق عدة من سورية شملت مشاركة "قسد"، انظر: قوات المهام المشتركة، 31 تموز/يوليو، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3EJYgEL، للاطلاع على بيان "القيادة المركزية الأمريكية" انظر: بيان "القيادة المركزية الأمريكية"، 9 آب/أغسطس 2023، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/45TjiwK.

آب/أغسطس [283]	0	8	1	7
أيلول/سبتمبر- تشرين الأول/ أكتوبر [284]	3	23	3	45
تشرين الثاني/ نوفمبر [285]	0	16	1	19

[283] في تاريخ 27 آب/ أغسطس 2023 أطلقت "قسد" عملية "تعزيز الأمن" بالتزامن مع اعتقال قائد "مجلس دير الزور العسكري"، ومع خروج قضية اعتقال قائد "مجلس دير الزور العسكري" عن السيطرة وتسرب خبر اعتقاله عبر أشقائه، تطوّرت رواية "قسد" عن الأحداث لتقول: "إنها حملة تستهدف "خلايا مرتزقة داعش" وبدعم ومساندة قوات التحالف الدولي"، للاطلاع على البيان نظر الرابط التالي: https://bit.ly/3ENjth8. وفي 31 آب/ أغسطس 2023 قالت "قسد" في بيان لها: "إن قواتها تتخذ إجراءات إضافية لملاحقة مجموعات مسلحة تسللت إلى قرى في الريف الشرقي لدير الزور من الضفة الغربية لنهر الفرات، وبدأت بالتحشيد للهجوم على قواتنا في قرى الريف الشرقي". للاطلاع على البيان انظر الرابط التالي: https://bit.ly/461xy6I، وفي اليوم ذاته أصدر التحالف الدولي بياناً قال فيه: "إن قوة المهام المشتركة في "عملية العزم الصلب" تراقب الأحداث في شمال شرقي سورية عن كثب، بينما لا يزال تركيز العمل مع "قسد" لضمان محاربة التنظيم". مضيفاً أن "العنف في شمال شرق سورية لا بد أن يتوقف"، ومؤكداً أن "الإلهاء عن قتال الخلايا النائمة لتنظيم الدولة يثير مخاوف عودة التنظيم"، كما أشار البيان إلى "أن دور قوات التحالف تقديم المشورة والمساعدة والتمكين للقوات الشريكة، من أجل هزيمة تنظيم الدولة، دون الإشارة لمشاركة التحالف في عملية "تعزيز الأمن"، للاطلاع على البيان انظر الرابط التالي: https://bit.ly/3PMyDty. في المقابل أعلنت القيادة المركزية الأمريكية في بيان عملياتها تنفيذ 8 علميات خلال شهر آب/أغسطس 2023 بالشراكة مع "قسد"، انظر: بيان القيادة المركزية الأمريكية بتاريخ 8 أيلول/سبتمبر 2023، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/46limAX.

[284] بتاريخ 4 أيلول/ سبتمبر 2023 أعلنت "قسد" في بيان لها انتهاء عملية "تعزيز الأمن"، دون ذكر معلومات حول خسائر التنظيم، واقتصر ذكر التنظيم على ما يلي: "تمكّنت قوّاتنا من قطع دابر الإرهاب والمرتزقة، وقضت على كُلّ محاولاتهم البائسة في خلق الفتنة وضرب الاستقرار في المنطقة، التي طالما عاشت حالة الأمن والاستقرار بعد تحريرها من تنظيم "داعش" الإرهابيّ في مارس/آذار 2019"، للاطلاع على نص البيان انظر الرابط التالي: https://bit.ly/3Rw7AE8. كما أعلنت "القيادة المركزية الأمريكية" اعتقال القيادي في تنظيم "داعش"، أبو خليل الفدعاني، وقالت: "إنه مسؤول تسهيل عمليات التنظيم في سورية، ويرتبط بعلاقات مع جميع أنحاء شبكة تنظيم الدولة في المنطقة، للمزيد انظر: القيادة المركزية الأمريكية، 24 أيلول/ سبتمبر 2023، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3LYX70n، فيما لم يحدد بيان القيادة مكان العملية، تحدثت وسائل محلية عن تنفيذ عملية للقيادة المركزية الأمريكية فجر يوم 24 أيلول/سبتمبر 2023 في منطقة المبروكة قرب رأس العين في ريف الحسكة. انظر: التحالف الدولي يعلن اعتقال قيادي في تنظيم الدولة شمالي سورية، عنب بلدي، 26 أيلول/سبتمبر 2023، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3RR7R4C. وفي يوم 28 أيلول/سبتمبر أعلنت "قسد" مشاركة عناصر مكافحة الإرهاب (HAT) في عملية إنزال جوي للتحالف غرب محافظة الرقة، جاء هذا الإعلان دون ذكر تفاصيل عن النتائج، ولم تعلن "القيادة المركزية الأمريكية عن العملية"، للمزيد انظر: التحالف الدولي ينفذ عملية إنزال جوي غرب الرقة، عنب بلدي 29 أيلول/سبتمبر 2023، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3ZU5klJ.

وفي 15 تشرين الأول/أكتوبر 2023 أعلنت "قسد" عن تنفيذ قوات الـ (HAT) مداهمات وحملات ألقت خلالها القبض على أميرين لتنظيم "داعش" وعدد من العناصر في ريفي دير الزور الشرقي والشمالي، انظر: قوى الأمن الداخلي شمال وشرق سورية، 15 تشرين الأول/أكتوبر، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3RUtn7Y، https://bit.ly/3HijATf . وفي 19 تشرين الأول/أكتوبر 2023 أعلنت "قسد" إلقاء القبض على 6 من عناصر من "داعش" شرق دير الزور، انظر: قوى الأمن الداخلي شمال وشرق سورية، 19 تشرين الأول/أكتوبر، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3TY8iLy. يُذكر أن بيان "القيادة المركزية الأمريكية" عن شهر أيلول/سبتمبر 2023 تم تأخيره وإصداره بشكل مدمج مع عمليات شهر تشرين الأول/أكتوبر 2023، ويعود ذلك غالباً إلى تزامن ذلك مع أحداث غزة، وتركيز جهود الموقع الرسمي للقيادة على تغطية التحركات الأمريكية في الشرق الأوسط، وجاء في بيان القيادة الإعلان عن تنفيذ 3 حملات منفردة، و23 حملة بشكل مشترك خلال الشهرين، للاطلاع على بيان القيادة المركزية الأمريكية انظر: بيان القيادة المركزية الأمريكية، 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3RtipVy .

[285] أعلنت "قسد" عن تنفيذ قوات الـ (HAT) حملات أمنية عدة ضد التنظيم خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2023، في 8 تشرين الثاني/نوفمبر أعلنت إلقاء القبض على من وصفته بأحد "أمراء التنظيم" في بلدة تل كوجر في الحسكة، انظر: قوات سوريا الديمقراطية، 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3NWLIyP. وفي 12 تشرين الثاني/نوفمبر أعلنت القبض على عنصرين للتنظيم في ريف دير الزور الشمالي، انظر: قوات سوريا الديمقراطية، 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/4aYnRZQ، وفي 23 تشرين الثاني/نوفمبر أعلنت "قسد" عن مقتل "أمير الزكاة المنطقة الجنوبية" لتنظيم "داعش"، الذي يحمل الجنسية العراقية، واعتقال عنصرين آخرين خلال عملية في ريف منطقة الشدادي في الحسكة، انظر: قوات سوريا الديمقراطية، 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، متوافر على الرابط التالي:https://bit.ly/3vIYVVG ، انظر أيضاً: صدى الشرقية، 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3OpaTL1. وفي 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 أعلنت "قسد" عن القبض على "مسؤول التسليح" في تنظيم "داعش" شرقي دير الزور، انظر: قوات سوريا الديمقراطية، 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2023. متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3HiQByA. وفي 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 أعلنت عن إلقاء القبض على عنصر للتنظيم في ريف عين عيسى في الرقة، انظر: قوات سوريا الديمقراطية، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2023. متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3HDZYcB. في المقابل أعلنت "القيادة المركزية الأمريكية" تنفيذ 16 حملة ضد التنظيم، نفذتها بشكل مشترك مع "قسد"، أسفرت عن مقتل شخص واعتقال 19 آخرين، للاطلاع على بيان القيادة المركزية الأمريكية انظر: بيان القيادة المركزية الأمريكية بتاريخ 7 كانون الأول/ ديسمبر 2023، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/48SDgsI

ملحق رقم 2: تفاصيل "حملات النظام" ضد "داعش" في درعا خلال 2022–2023

جدول رقم (6): يبين حملات النظام ضد عناصر تنظيم "داعش" في درعا خلال عامي 2022-2023.

الحملة	سياق الأحداث	النتائج
جاسم	شهدت المدينة في شهري آذار/مارس وتموز/يوليو 2022 حملات تصعيد تحت هدف مكافحة التنظيم[286]، وفي أواخر آب/أغسطس ومطلع أيلول/سبتمبر 2022 شهدت المدينة حملة تصعيد جديدة من قبل قوات النظام[287]. وفي محاولة لإنهائها، عقد الوفد المفاوض عن جاسم، في 7 أيلول/سبتمبر 2022، اجتماعاً مع رئيس "فرع الأمن العسكري" في المحافظة، لؤي العلي، الذي طالب بخروج عناصر متهمين بانتمائهم للتنظيم وإلا ستقتحم قوات النظام المدينة. فشلت المفاوضات ورفض لؤي العلي طلب الوفد المفاوض بدخول قوات النظام للمدينة واعتقال المطلوبين، محملاً إياهم مسؤولية إخراجهم[288]. وفي 23 أيلول/سبتمبر اقتحمت قوات النظام عدداً من المزارع على أطراف المدينة، ادعت وجود عناصر للتنظيم فيها[289]. وبتاريخ 9 تشرين الأول/أكتوبر 2022 استقدم النظام 100 عنصر ودبابة إلى شمال المدينة[290].	أدت حملات التصعيد إلى تعزيز تواجد قوات النظام على أطراف مدينة جاسم، وبالرغم من تحشيد قواته والتهديد باقتحام المدينة، إلا أنه لم يدخلها ولم يتم قتل أو اعتقال أو إخراج أي من العناصر الذين تذرع بوجودهم[291]، بل على العكس زاد عدد عناصر التنظيم على أطراف المدينة رغم تكثيف انتشار النظام، فقبل بدء الحملة لم يكن عدد عناصر التنظيم أكثر من 15 في أطرافها، بينما تجاوز العدد 100 عنصر خلال تصعيد النظام حملته على المدينة. حتى أن التنظيم أنشأ محكمة خاصة به على أطرافها، مطلع تشرين الأول/أكتوبر 2022[292]. وقد دفع تصعيد النظام المستمر، بحجة محاربة التنظيم، بمجموعات المعارضة المحلية إلى شن حملة في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2022 ضد مواقع التنظيم على أطراف جاسم، وذلك لقطع الطريق على محاولة النظام اقتحام المدينة بحجة التنظيم.

[286] في 15 آذار/مارس 2022، داهمت مجموعة من جيش النظام وفرع أمن الدولة أطراف مدينة جاسم من الجهة الغربية، بهدف اعتقال عناصر التنظيم المنتشرين في أطراف المدينة، بناءً على معلومات كانت لدى العميد "عقاب صقر عباس" المسؤول عن فرع أمن الدولة في محافظة درعا، تفيد بوجود نشاط لتنظيم "داعش" وتواجد لبعض قياداته على أطراف المدينة، ما دفعه لمهاجمتهم، استمرت الاشتباكات 3 ساعات دون أن تحقق الحملة هدفها في اعتقال أي مطلوب، وسقط على إثر الاشتباكات قتيل و3 جرحى من المدنيين، ثم انسحبت قوات النظام بعد وساطة "اللواء الثامن" لتهدئة التوتر في المدينة. المصدر: مقابلة هاتفية مع قيادي سابق في غرفة عمليات "البنيان المرصوص" في درعا، تحفَّظ عن ذكر اسمه لأسباب أمنية، أجريت المقابلة بتاريخ 8 أيار/مايو 2023. وقد أدت هذه العملية إلى نقل العميد، عقاب صقر عباس، إلى القامشلي بسبب مسؤوليته عن الاقتحام الفاشل. انظر: درعا... بعد عملية اقتحام فاشلة.. تغييرات في صفوف النظام، تجمع أحرار حوران، 19 آذار/ مارس 2022، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/45iBIax. كما تسلّم فرع "الأمن العسكري" مطلع نيسان/إبريل 2022 المهام في مدينة جاسم، ونشر حواجزه عوضاً عن "أمن الدولة"، انظر: لتنفيذ مهام أمنية... الأمن العسكري يتسلم مدينة جاسم بدرعا، تجمع أحرار حوران، 2 نسيان/إبريل 2022، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3ohcV61. وخلال شهر تموز/يوليو 2022، استقدمت قوات النظام تعزيزات عسكرية لمحيط المدينة، وأرسل جهاز الأمن العسكري التابع للنظام تهديدات متتالية لوجهائها باقتحامها في حال رفضوا التعاون معه في القبض على بعض عناصر وقيادات التنظيم، الذين يتذرع بوجودهم داخلها، وبحسب وجهاء المدينة فإن وجود هؤلاء العناصر والقيادات كان محدوداً وغير ثابت في جاسم تحديداً، وإنما يتحركون في عدد من المناطق. راجع: درعا.. النظام يهدد باقتحام مدينة جاسم... بحجة "داعش"، المدن، 16 تموز/يوليو 2022، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/47IBlRj. وقد أدت العملية إلى تعزيز تواجد قوات النظام في محيط المدينة، دون اقتحامها أو اعتقال أي من عناصر التنظيم في محيطها، المصدر: مقابلة هاتفية مع ناشط من أبناء مدينة جاسم، رفض الكشف عن هويته لأسباب أمنية، أجريت المقابلة بتاريخ 15حزيران/يونيو 2023.

[287] في 31 آب/أغسطس 2022، أنشأ النظام نقاطاً عسكرية جديدة في محيط جاسم، كنقاط منطقة الصيرة، كما منع المزارعين من دخول أراضيهم في مواقع عدة، قريبة من نقاط انتشار قواته. انظر: على غرار طفس.. النظام يتقدم باتجاه مدينة جاسم شمالي درعا، عنب بلدي، 31 آب/أغسطس 2022، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/46nggQQ. وفي 1 أيلول/سبتمبر 2022 زج النظام بمزيد من التعزيزات لمحيط المدينة من الجهة الغربية، مهدداً باقتحامها، انظر: درعا.. النظام يستمر بتعزيز نقاط عسكرية بمحيط مدينة جاسم، عنب بلدي، 1 أيلول/سبتمبر 2022، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3sG4kvL

[288] لؤي العلي: إخراج الغرباء من جاسم أو الاقتحام، تجمع أحرار حوران، 7 أيلول/سبتمبر 2022، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/46w4bsF

[289] درعا.. النظام يداهم مزارع في مدينة جاسم بحثًا عن مطلوبين، عنب بلدي 23 أيلول/ سبتمبر 2022، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3MPdVaz

[290] درعا.. النظام يرسل تعزيزات إلى جاسم بعد هدوء لم يستمر طويلاً، عنب بلدي، 10 تشرين الأول/أكتوبر 2022، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3svQBru

[291] مقابلة هاتفية مع ناشط من أبناء جاسم، رفض الكشف عن هويته لأسباب أمنية، مصدر سبق ذكره.

[292] جاسم: ما دور النظام في العملية العسكرية؟، تجمع أحرار حوران، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2022، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3oigf0M

طفس	عمل النظام منذ عام 2021 على استهداف قيادات المعارضة في المدينة عبر الضغط لترحيلهم خارجها[293]، واستمرت حملات النظام تحت ذريعة مكافحة التنظيم خلال عام 2022 حيث شهدت المدينة سلسلة تصعيد منذ تموز/يوليو واستمرت حتى آب/أغسطس انتهت بتصفية أبرز القيادات	أدى هذا التصعيد إلى خروج 8 عناصر من مجموعة "أبو طارق الصبيحي" من المدينة إلى جهة مجهولة، دون أن يلقي النظام القبض عليهم[298]. وفي 16 تموز/يوليو 2023 انسحبت قوات النظام من محيط المدينة، وقد سبق عملية الانسحاب بساعات تفجير 11 منزلاً لمدنيين في السهول الزراعية الجنوبية لمدينة طفس، إضافة إلى تفجير أبراج الكهرباء التي تغذي آبار المياه في المنطقة الزراعية الممتدة من بلدة اليادودة إلى مدينة طفس. بالإضافة لتفجير بناء يتبع لمديرية الري في محافظة درعا. وقبل 3 أيام من انسحابها فجّرت قوات النظام منزل القيادي وعضو الوفد المفاوض

[293] في كانون الثاني/يناير عام 2021، حاصرت قوات النظام مدينة طفس وطالبت بترحيل 6 من قادة المجموعات العسكرية المعارضة إلى شمال سورية، وهم: إياد جعارة، أبو عمر الشاغوري، إياد الغانم، محمد جاد الله الزعبي، محمد إبراهيم الربداوي، وقاسم الصبيحي (أبو طارق الصبيحي)، الأخير الذي أقدم أواسط عام 2020 على قتل 9 عناصر شرطة بعد اختطافهم من مخفر المزيريب، على خلفية اتهامه لقوات النظام باختطاف ابنه وزوج ابنته، قبل العثور عليهما مقتولين بعد أيام. وفي أيار/مايو 2020، أعلنت "الفعاليات العشائرية والمحلية في حوران عامة والمنطقة الغربية خاصة؛ تبرؤها من المدعو قاسم الصبيحي/أبو طارق ومن شاركه فعلته، وستتم ملاحقته حتى ينال الجزاء العادل". انظر: وليد النوفل، مقتل تسعة عناصر للقوات الحكومية في درعا يهدد بمرحلة حاسمة جديدة، سوريا على طول، 5 أيار/مايو 2020، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/47GYUQ4. انتهى حصار قوات النظام لطفس عقب مفاوضات بين "اللجنة المركزية" في مدينة طفس وقوات النظام، تخلى فيها النظام عن شرطه الوحيد بترحيل المطلوبين، مقابل كفالة من قبل الوجهاء لضبط سلوك المطلوبين حينها، وتسليم عدد من قطع السلاح الفردي من قبل سكان المنطقة، ودخول "شكلي" للجيش إلى المدينة دون تثبيت نقاط. راجع: خالد الجرعتلي، طفس.. بوابة ريف درعا الغربي وهدف متكرر للنظام، 21 آب/أغسطس 2022، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3R1Msop.

[298] مقابلة هاتفية مع قيادي سابق في غرفة عمليات البنيان المرصوص في درعا، مصدر سبق ذكره.

	العسكرية المفاوضة عن المدينة[294]. وفي عام 2023، شهد يوم 4 تموز/يوليو اندلاع اشتباكات عنيفة بين قوات النظام ومجموعات محلية في مدينة طفس، عقب استمرار قوات	عن طفس خلدون الزعبي[299]. والذي تم اغتياله في آب/أغسطس 2022، بعد خروجه من اجتماع تفاوضي مع رئيس فرع الأمن العسكري في درعا لؤي العلي، وسط

[294] في 17 تموز/يوليو 2022، استهدفت عبوة ناسفة زرعها مجهولون منزل القيادي إياد جعارة في طفس، أدت لقتل زوجته وإصابته مع 6 من أفراد عائلته/ سيدتان و4 أطفال، وقد سبق الحادثة بيومين تهديدات من قبل رئيس فرع الأمن العسكري في درعا، لؤي العلي، بقتله وعائلته، انظر: انفجار في منزل قيادي مطلوب للنظام في طفس يودي بحياة زوجته، عنب بلدي، 17 تموز/يوليو 2022، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/47JIxCj. وفي 24 تموز/يوليو 2022، هدد ضباط النظام وجهاء المدينة باقتحامها في حال لم يخرجوا عدداً من قيادات وأفراد المعارضة المطلوبين للنظام بحجة "انتمائهم للتنظيم"، انظر: درعا.. من هما عبيدة الديري وإياد جعارة الملاحقان من قبل النظام، عنب بلدي، 28 تموز/يوليو 2022، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/46lBcYv. وفي 26 تموز/يوليو 2022، طالبت "اللجنة الأمنية" التابعة للنظام وجهاء المدينة بخروج عدد من المطلوبين، على رأسهم إياد جعارة وعبيدة الديري وإياد الغانم، وتوصل وجهاء طفس إلى اتفاق مع "اللجنة الأمنية" يقضي بدخول قوات النظام الأحياء الجنوبية وتفتيشها.

وفي 27 تموز/يوليو 2022، وبخلاف ما جرى الاتفاق عليه مع وجهاء المدينة، أغلقت قوات النظام طريق درعا -طفس بـ6 دبابات وعشرات العناصر، انظر: قوات النظام تقطع طريق درعا -طفس وتستقدم تعزيزات عسكرية، عنب بلدي، 27 تموز/ يوليو 2022، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/47Lzr85. وقصفت قوات النظام الأطراف الجنوبية للمدينة وحاولت اقتحامها، ما أدى إلى قتل عنصر سابق من مجموعات المعارضة وإصابة 3 آخرين خلال صد محاولة قوات النظام، انظر: قتيل وثلاث إصابات في قصف لقوات النظام قرب طفس بريف درعا، عنب بلدي، 27 تموز/يوليو 2022، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3MSp9L9. وفي 28 تموز/يوليو 2022، توصل الوجهاء والنظام إلى اتفاق يقضي بوقف فوري لإطلاق النار في المدينة وانسحاب قوات النظام من محيطها، مقابل خروج 4 من قيادات المعارضة، الذين تنطبق عليهم شروط النظام (من غير أبناء طفس والمقيمين فيها والمطلوبين للنظام). وبالرغم من عدم تسليمه قائمة واضحة بأسماء المطلوبين الذين يجب إخراجهم، إلا أن النظام شدد على ضرورة إخراج إياد جعارة وعبيدة الديري، وهما قياديان سابقان في المعارضة، وقد وافق المطلوبون على الخروج من المدينة لتجنيبها اقتحام النظام، انظر: وليد النوفل، طفس على خطى "درعا البلد": هل انتهت حملة النظام على غرب درعا؟، سوريا على طول، 28 تموز/ يوليو 2022، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3QV3yD4.

ورغم موافقة المطلوبين على الخروج من المدينة استمر تواجد قوات النظام في محيط المدينة، ما دفع الوجهاء لعقد اجتماع مع الشرطة العسكرية الروسية بحضور محافظ درعا، لؤي خريطة، في 31 تموز/ يوليو 2022، وتلقى وجهاء المدينة وعوداً من الجانب الروسي بزيارة المدينة والاجتماع مع وجهائها مجدداً، وتعرقلت المفاوضات بين الوجهاء و"اللجنة الأمنية" التابعة للنظام، نتيجة رفض قوات النظام الانسحاب من محيط المدينة، كما حاولوا في صباح 2 آب/أغسطس 2022 التقدم باتجاه المدينة، ما أدى إلى اندلاع اشتباكات، انظر: خلاف بين النظام واللجنة الأهلية يعيد الاشتباكات في محيط طفس، عنب بلدي، 2 أب/ أغسطس 2022، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3G9KOel، وعلى خلفية هذا التصعيد طالب فرع "الأمن العسكري" في محافظة درعا موظفين من كادر مستشفى "طفس الوطني" بمراجعة الفرع تحت طائلة المسؤولية للمتخلفين، كون النظام يتهم كادر المستشفى بمعالجة مطلوبين له خلال الأحداث الأخيرة بمحيط المدينة. وسط تهديدات تلقاها عشرة أشخاص من كادر المستشفى باعتقال ذويهم في حال لم يراجعوا الفرع، راجع: "الأمن العسكري" يستدعي كادر مستشفى "طفس" تحت التهديد، عنب بلدي، 1 أب/ أغسطس 2022، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/47LGlKn.

وفي 6 آب/أغسطس 2022 حاولت قوات النظام التقدم، ورفع ساتر ترابي على أطراف المدينة ما أدى لاندلاع اشتباكات مع مقاتلين من المعارضة، ما دفع قوات النظام لقصف أطراف المدينة بقذائف الدبابة و"الشيلكا". راجع: قوات النظام تقصف بالدبابات محيط طفس بريف درعا الغربي، عنب بلدي، 6 آب/أغسطس 2022، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3SO35p0. ونتيجة لتصاعد هجمة النظام على المدينة أصدر القيادي وعضو الوفد المفاوض عن طفس، خلدون الزعبي، بياناً أعلن فيه خروج المطلوبين للنظام من المدينة إلى جهة مجهولة، دون أن يتسلمهم نظام الأسد، بينما استمر حصار النظام للمدينة. انظر: درعا.. قيادي سابق يعلن خروج "مطلوبين" من طفس "حقناً للدماء"، عنب بلدي 8 آب/أغسطس 2022، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3sTvVtl. كما حاولت قواته ومليشيات اللواء 313 التابعة لإيران في 10 آب/أغسطس 2022 اقتحام المدينة من الجهة الجنوبية على طريق درعا – طفس، وسط استهدافها بقذائف الدبابات والهاون، مقابل مقاومة من مجموعات طفس المحلية. انظر: النظام يصعد في طفس، تجمع أحرار حوران، 10 آب/أغسطس 2022، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/49RRuLs. وقد توصلت لجنة التفاوض في المدينة ورئيس جهاز الأمن العسكري "لؤي العلي" في 13 آب/أغسطس 2022، إلى اتفاق يقضي بوقف العمليات العسكرية على طفس ودخول قوات النظام إلى المدينة لإجراء عمليات تفتيش، إضافة لتمركز مؤقت لقوات النظام في بناء مؤسسة الإسمنت قرب مشفى طفس. انظر: درعا.. اتفاق مبدئي يقضي بإيقاف إطلاق النار في طفس، عنب بلدي 13 آب/أغسطس 2022، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/49FQzxQ.

ونتيجة للحملة العسكرية، بلغت خسائر الفلاحين في مدينة طفس حينذاك أكثر من مليار ونصف ليرة سورية، بعد منعهم من قبل قوات النظام من الوصول إلى أراضيهم، في وقت تضررت فيه مئات الأشجار المثمرة بسبب العطش. انظر: طفس: 3500 دونم تضرّرت.. والخسائر أكثر من مليار ونصف!، تجمع أحرار حوران، 20 آب/ أغسطس 2022، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3RenEcM. وفي 18 آب/أغسطس 2022 أنهت قوات النظام انسحابها من محيط المدينة. انظر: النظام يستكمل سحب قواته العسكرية من محيط طفس، عنب بلدي، 18 آب/أغسطس 2022، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3QVBlMJ. وفي 25 آب/أغسطس 2022، دعا العميد لؤي العلي رئيس فرع الأمن العسكري، القيادي "خلدون الزعبي" مع آخرين للتفاوض بشأن المنطقة الغربية من درعا، والتحقق من استكمال تنفيذ البنود التي تم الاتفاق عليها بين الطرفين، وعقب انتهاء الاجتماع استُهدف موكب الزعبي في منطقة المفطرة غربي درعا، ما أدى لمقتله، وإصابة القيادي "محمد جاد الله الزعبي" المنحدر من اليادودة، وقضى خلال عملية الاستهداف كل من يزن الرشدان من طفس، ومحمود الرمضان من طفس، ومحمد الصلخدي من طفس، وخليف وهو عسكري منشق من ريف حماة. انظر: طفس: كيف تمكن لؤي العلي من اغتيال أبرز معارضيه؟، تجمع أحرار حوران 25 آب/ أغسطس 2022، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3SJinLH.بعد انتهاء الحملة العسكرية التي شنتها قوات النظام على المدينة، امتنعت "مديرية صحة درعا" عن تزويد مستشفى "طفس الوطني" بالمستلزمات

	النظام إرسال تعزيزات إلى محيط المدينة لتثبيت نقاط عسكرية جديدة في الأراضي الزراعية بمحاذاة المدينة من الجهة الجنوبية[295]، وذلك على خلفية مقتل 4 عناصر شرطة في بلدة المزيريب بتاريخ 25 حزيران/يونيو 2023 من قبل مجهولين[296]، في حين لم يتبن تنظيم الدولة على معرفاته أي عملية بهذا التاريخ في المحافظة. تذرع النظام بوجود الغرباء المرتبطين بـ"داعش" في المدينة، واتهم مجموعة "أبو طارق الصبيحي" بالوقوف خلف عمليات الاغتيال والخطف التي تحدث في المنطقة، وطالب بخروج تلك المجموعة من المدينة، إضافة إلى 3 مطلوبين من آل الزعبي. إلا أن وجهاء المنطقة رفضوا خروج هؤلاء الأشخاص، في محاولة لحصر المطالب بخروج مجموعة "أبو طارق الصبيحي" فقط. وفي 11 تموز/يوليو 2023، تم التوصل لاتفاق أولي بين وجهاء مدينة طفس وقائد "الفيلق الأول" في قوات النظام ورئيس فرع "الأمن العسكري" في درعا، يقضي بانسحاب قوات النظام مقابل خروج مجموعة "أبو طارق الصبيحي"[297].	معلومات شبه مؤكدة عن ضلوع فرع الأمن العسكري بهذا الاغتيال.
اليادودة	شهدت بلدة اليادودة منذ شهر تموز/يوليو 2022، سلسلة تصعيد من قبل قوات النظام، تحت ذريعة مكافحة عناصر التنظيم، لكن اللافت فيها أن أغلبها انتهى باستهداف وتصفية قيادات محلية معارضة[300]. ومع حلول تشرين الأول/أكتوبر 2022 وانتهاء الحملة التي شنتها المجموعات المحلية المعارضة	طالب وجهاء البلدة عبر بيان صدر في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2022 أصحاب العقارات بتسجيل أسماء وبيانات المستأجرين من خارج البلدة وعرضها على لجنة من الوجهاء لاتخاذ قرار بإخراجهم من البلدة أو إبقائهم فيها[302]. ونتيجة لتصعيد وضغط النظام ولقطع الطريق عليه لاقتحام المدينة؛ نفذ

الطبية، نتيجة تهديدات النظام. انظر: "صحة درعا" تحرم مستشفى "طفس" من المستلزمات الطبية، عنب بلدي، 26 آب/ أغسطس 2022، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/47JR2gH

[299] طفس: انسحاب النظام بعد تفجير منازل ونهب الممتلكات، تجمع أحرار حوران، 16 حزيران/يوليو 2023، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/47jBu3b

[295] درعا.. اشتباكات بين فصائل محلية وقوات النظام بمحيط طفس، عنب بلدي، 4 تموز/يوليو 2023، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3ResAyG

[296] مقتل أربعة عناصر شرطة برصاص مجهولين غربي درعا، تلفزيون سوريا، 25 حزيران/يونيو 2023، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/46r7sJE

[297] توقف المواجهات بمحيط طفس.. مفاوضات مستمرة حول خروج المطلوبين، عنب بلدي، 11 تموز/يوليو 2023، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3sy2gWJ

[293] في فجر 22 تموز/يوليو 2022، اقتحمت دورية تابعة لـ"الأمن العسكري" منزلاً يسكن فيه القياديان السابقان في فصائل المعارضة إياد جعارة وعبيدة الديري، ما أسفر عن اشتباكات في البلدة وتضرر بالمبنى الذي احترق بشكل كامل، بينما تمكن القياديان من الهروب بعد تعرض أحدهما للإصابة، كما أصيبت سيدة في العقد السادس من العمر بطلق ناري إثر الاشتباكات بين الطرفين. انظر: "الأمن العسكري" يداهم منازل مطلوبين غربي درعا، عنب بلدي، 22 تموز/يوليو 2022، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/47HwQfa. اجتمعت "اللجنة الأمنية والعسكرية" التابعة للنظام السوري في محافظة درعا بقيادة اللواء مفيد حسن وبحضور العميد لؤي العلي رئيس فرع الأمن العسكري بدرعا في 24 تموز/يوليو 2022 مع وجهاء اليادودة، للمطالبة بتسليم أو ترحيل مطلوبين للنظام السوري في هذه المنطقة بحجة "انتمائهم للتنظيم". انظر: النظام يطالب وجهاء درعا بترحيل مطلوبين ويهدد بعمل عسكري، عنب بلدي، 24 تموز/يوليو 2022، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3QRITQu. وقد شهد يوم 25 تموز/يوليو 2022 عمليتين، استهدفت إحداها حاجزاً يتبع للأمن العسكري على طريق داعل – إبطع، والثانية استهدفت نقيباً من مرتبات "اللواء 123" التابع للفرقة الخامسة في حي الصحاف ضمن مدينة درعا وأدت لمقتله. انظر: درعا.. عمليتان تستهدفان قوات النظام بعد تهديده بحملة أمنية، عنب بلدي، 25 تموز/يوليو 2022، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3QWviam، وقد ألمح النظام إلى ضلوع عناصر مرتبطين بتنظيم الدولة بتنفيذ تلك العمليات، بينما لم يعلن التنظيم خلال شهر تموز/يوليو 2022 سوى عن 3 عمليات، نفذت بين يوم 2 ويوم 20 تموز/يوليو 2022. وفي تاريخ 5 أيلول/سبتمبر 2022، اقتحمت مجموعات من "الأمن العسكري" منزل "أبو قاسم العقرباوي"، وهو قيادي سابق في فصائل المعارضة، عمل عقب "التسوية" ضمن مجموعة القيادي "معاذ الزعبي"، وهو أحد المطلوبين للنظام في بلدة اليادودة. أدى الاقتحام لوقوع اشتباكات لم تستمر طويلاً، وأسفرت عن مقتل العقرباوي بعد ساعات من إصابته. انظر: قوات النظام تقتل قيادياً محلياً في اليادودة بريف درعا، عنب بلدي، 5 أيلول/سبتمبر 2022، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3R6oCYE.

[302] دراسة الوضع الأمني لـ"الغرباء".. محاولة لتقييد تنظيم "الدولة" في اليادودة، عنب بلدي، 26 تشرين الأول/أكتوبر 2022، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/47FNvQw

	في جاسم ضد خلايا التنظيم، عقد "لؤي العلي " اجتماعاً مع وجهاء بلدة اليادودة في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2022 وطالبهم بخروج أشخاص "متهمين بانتمائهم للتنظيم" من البلدة، وإلا سيتم اقتحامها. استقدم النظام في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2022 تعزيزات عسكرية من مدينة درعا لمحيط بلدة اليادودة تشمل ثلاث دبابات، بالإضافة إلى مجموعة القيادي في "الأمن العسكري" مصطفى المسالمة الملقب بـ"الكسم"[301].	مقاتلون محليون من البلدة في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2022 حملة للبحث عن متهمين بانتمائهم للتنظيم، في حين لم تشارك قوات النظام في الحملة، ولم يتم العثور على أي من المتهمين الذين طالب بهم النظام[303].
	في 27 نيسان/إبريل 2023، استقدم النظام قوات عسكرية ونشرها في الأراضي الزراعية في محيط طفس واليادودة[304]. وفي 18 تموز/يوليو 2023، طالب رئيس فرع الأمن العسكري، العميد لؤي العلي، وجهاء اليادودة بإخراج "الغرباء" (المقيمين في المدينة وينحدرون من مناطق أخرى) وغيرهم من العناصر المتهمين من قبل النظام بانتمائهم للتنظيم، وعدم تأجيرهم منازل أو السماح لهم بالسكن في البلدة، كما طالب بدخول قوات النظام إلى البلدة لإجراء عمليات تفتيش داخلها. وتجدر الإشارة إلى أن البلدة شهدت تصعيداً مماثلاً خلال عام 2022 بحجة البحث عن مطلوبين يتهمهم النظام بالعمل لصالح التنظيم.	عقب اجتماعات عدة جرت بين وجهاء البلدة ووفد النظام، وبين الوجهاء والفصائل المحلية في البلدة، وافقت مجموعات المعارضة المحلية على طلب دخول قوات النظام، شرط مرافقة الوجهاء لهم خلال عمليات التفتيش، وعدم تثبيت النظام نقاطًا عسكرية داخل البلدة. وفي 26 تموز/يوليو 2023 دخلت دورية أمنية تابعة لقوات النظام وأجرت بمشاركة وفد من الوجهاء تفتيشاً لستة منازل تعود ملكيتها لأشخاص من خارج البلدة، وانتهت الحملة دون العثور على أي من الأشخاص الذي طالب بهم النظام، ودون تثبيت نقاط عسكرية[305].

[301] درعا.. بعد جاسم وطفس قوات النظام تتجه نحو اليادودة، عنب بلدي، 25 تشرين الأول/أكتوبر 2022، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3sG0vXr

[303] درعا.. حملة تفتيش بحثاً عن مطلوبين في بلدة اليادودة، عنب بلدي، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2022، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3ufy17e

[304] درعا.. تحركات عسكرية تنذر بتصعيد جديد، عنب بلدي 27 تموز/ يوليو 2023، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/47xigHB

[305] درعا.. قوات النظام تدخل اليادودة وتفتش منازل مطلوبين، عنب بلدي، 26 تموز/يوليو 2023، متوافر على الرابط التالي: https://bit.ly/3QWrciR

يطرح نشاط خلايا تنظيم الدولة بعد عام 2019 تساؤلات عدة، خاصة مع استمرار قدرتها على شنّ الهجمات رغم حملات المكافحة المستمرة واستهداف القيادات، مقابل تفاوت طبيعة ومُعدَّل تلك الهجمات بحسب المناطق وقوى السيطرة، واتخاذ بعضها طابعاً مُلتبساً وسط نَسبِها للتنظيم دون تبنٍ منه، ناهيك عن تحوّل اسم "داعش" إلى ورقة ضغط واستثمار سياسي - أمني في معادلة الصراع السوري.

وعليه، تسعى الدراسة إلى مقاربة وتحليل واقع "تنظيم الدولة" في سورية بعد سنوات الهزيمة العسكرية المباشرة، والتعرُّف إلى طبيعة نشاطه وتوزّعه، والعوامل والمُتغيّرات المؤثّرة فيه. وذلك عبر مرحلتين، تمثّلت الأولى: بسحب عينة شملت 179 عملية تبنّاها التنظيم بشكل رسمي خلال 15 شهراً (2022-2023)، ودراسة وتحليل بياناتها وسياقاتها المحلية، مقابل تحليل عينة من العمليات المُلتبسة والمنسُوبة له دون تبنٍ رسمي. بينما انطلقت المرحلة الثانية من فرضية: أن محدودية القدرات الذاتية التي يعيشها التنظيم لا تتناسب مع استمرارية نشاطه وارتفاع مُعدَّل عملياته في بعض المناطق، وبالتالي لا بد من وجود عوامل إضافية مساعدة لهذا النشاط، تتجاوز معطيات القدرة الذاتية. وفي هذا الإطار، تختبر الدراسة عدة مُتغيّرات، على رأسها؛ طبيعة ومستويات نماذج الضبط الأمني والحملات المضادة التي تقودها مختلف الأطراف، إضافة إلى نماذج الإدارة/الحوكمة المختلفة باختلاف قوى السيطرة، وأثرها على البيئات المحلية وقدرات التنظيم في التعبئة والاستقطاب.

عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
Strategic Studies

omrandirasat

www.omrandirasat.org